مكتب بيروت

UNESCO

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

اجتماع الخبراء الدولي حول الاعتراف بالتعليم غير النظامي:

المفاهيم، الآليات، المسارات، الممارسات الناجحة نحو بناء أطر وطنية لإقرار التعليم غير النظامي

التقـريـر النهـائـي

بيــروت - لبنــان
٢٧ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

اجتمـاع الخبـراء الدولـي
حول الاعتـراف بالتعليم غيـر النظامي:

المفاهيم، الآليات، المسارات، الممارسات الناجحة
نحو بناء أطر وطنية لإقرار التعليم غير النظامي

التقـريـر النهـائـي

بيـــروت - لبنـــان
٢٧ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

صدر في عام ٢٠١٦ عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت - لبنان

© اليونسكو ٢٠١٦

LB/2016/ED/PI/78

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

إعداد: غانم بيبي

طباعة: اليونسكو

طبع في لبنان

"حل النزاع السوري إنما يعني الاستثمار في عملية السلام داخل سورية ذاتها. غير أن إرساء دعائم سلام دائم يقتضي الاستثمار في مستقبل المجتمع السوري، وفي أطفال سورية، فضلاً عن الشابات والشبان. وهذه هي ضرورة تنموية على المدى الطويل، كما أنها ضرورة أمنية، بالنسبة إلى سورية، والمنطقة وأوروبا وأبعد من ذلك... إن ضياع هذا الجيل من الشباب السوري إنما يلقي بظلال ثقيلة على مستقبل البلاد واستقرار المنطقة، وهو ما يعزز دواعي الحرب. أما الشباب الذين يُحرمون من التعليم فإنهم يواجهون مستقبلاً قلقاً يشوبه التهميش والفقر والإحباط... يجب عدم اعتبار قطاع التعليم أقل مرتبة عن سواه في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي... نحتاج إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في مجال التعليم باعتباره جزءاً أساسياً من المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية على السواء."

إيرينا بوكوفا

المديرة العامة لليونسكو، في «الحياة»، ٢٠١٦/٢/٢

"تعيش منطقتنا اضطرابات ونزاعات غير مسبوقة... تتطلب منا إعادة التفكير في التعليم أهدافاً وطرائق ونماذج ومسارات... وتوفير سبل مرنة للتعليم والاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات والمؤهلات التي تكتسب عن طريق التعليم غير النظامي والتصديق عليها في إطار مفهوم التعلم مدى الحياة... فمن الأولى أن تبادر دول المنطقة وخصوصاً التي تعاني من اضطرابات والدول المجاورة في وضع هيكلية لإقرار التعليم غير النظامي خصوصاً أننا نعيش في كارثة تربوية حقيقية بوجود ملايين من الأطفال والشباب غير الملتحقين بالتعليم."

د. حمد بن سيف الهمامي

مدير مكتب اليونسكو الإقليمي في افتتاح الاجتماع

"تحول المشهد التعليمي في عالمنا المعاصر ما زال يشهد تنامي الاعتراف بأهمية وملاءمة التعلم خارج مؤسسات التعليم النظامي. فهناك حركة انتقال من مؤسسات التعليم التقليدية إلى مشاهد تَعلّم مختلط، متنوع، معقد، يحصل فيها التعلم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي عن طريق مؤسسات تعليمية متنوعة وأطراف ثالثة مزوِّدة. فما نحتاج إليه هو نهج أكثر مرونة في التعلم على اعتباره شيئاً متصلاً، تتفاعل فيه المؤسسات المدرسية والتعليم النظامي تفاعلاً أوثق مع تجارب تعليمية أقل انتظاماً، منذ الطفولة المبكرة إلى نهاية الحياة."

من «إعادة التفكير في التربية والتعلم –
نحو صالح مشترك عالمي». منشورات اليونسكو ٢٠١٥

تمهيد

لقد أدركت الحكومات والمجتمعات المدنية أهمية التكامل في أشكال التعليم النظامية وغير النظامية نظراً إلى التحولات الملحة التي طرأت على المشهد العالمي، الاجتماعي والاقتصادي السياسي والتربوي. استدعى كل ذلك إعادة التفكير في التعليم أهدافاً وطرائق ونماذج ومسارات. فمع النمو الاقتصادي والتطور المعرفي وثورة الاتصال والتقدم التكنولوجي المذهل والتغيرات السياسية المتلاحقة على المستوى العالمي والاقليمي، ازدادت معدلات الفقر واللامساواة والاستبعاد والتهميش والبطالة. كل ذلك فرض على التربية أن تجد السبل لمواجهة هذه التحديات، مراعيةً التقدم المعرفي والتكنولوجي والوعي المتزايد لحقوق الانسان وكذلك الحاجة الماسة إلى المأسسة والحوكمة الرسمية لتنظيم مسارات التعليم.

من هذا المنطلق، تبلورت الرؤية العالمية حول مفهوم التعلم مدى الحياة والتي تم تبنيها في المؤتمر السادس لتعليم الكبار (بيلم ٢٠١٠)، الذي أكد على التواصل وتجسير حلقات التعليم النظامي وغير النظامي (Non-Formal) والتعليم غير الرسمي (Informal) وتكاملها مع بعضها البعض لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن رؤية التعليم ٢٠٣٠ التي تم تبنيها في أنشيون-كوريا أكدت على تعزيز فرص التعلم الجيد المنصف والشامل للجميع والتعلم مدى الحياة وعلى أهمية أن تطوّر الدول نظم التعليم لتكون أكثر شمولية ومرونة للاستجابة لحاجات الأطفال والشباب كافة وخاصة في مناطق النزاع وفي حالات الأزمات، ولاتخاذ تدابير خاصة تضمن استمرارية تعليم الأطفال اللاجئين والنازحين. لقد شهدت المنطقة العربية توترات غير مسبوقة أدت إلى انقطاع ملايين من الأطفال عن التعليم مما قد يؤدي إلى ضياع جيل كامل. وهذا يستوجب العمل الجاد نحو تطوير مسارات تعلم غير تقليدية وبرامج تعلم سريعة مكثفة تساعد على إعادة التحاق المتسربين بالتعليم.

وفي هذا الإطار والتوجهات التربوية الجديدة والأزمة الراهنة في المنطقة العربية كان لا بد من تحرك مكتب اليونسكو الاقليمي - بيروت سريعاً للعمل مع وزارات التربية نحو وضع إطار عمل للإعتراف بكفاية التعليم غير النظامي كذلك تعريف الدول بالنماذج ومسارات التعليم المناسبة في هذا الاتجاه. ويأتي هذا التقرير الذي بين أيدينا لرصد المناقشات والأفكار التي تم تناولها في اجتماع الخبراء الدوليين والإقليميين الذي تم بدعوة من مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت في الفترة من ٢٧-٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، كخطوة رئيسية نحو بلورة استراتيجيات وخطط عمل وطنية في هذا الإتجاه لقد راعينا أن لا يكون التقرير وصفياً تقليدياً، بل تحليلياً وفنياً يعكس جهود الفكر التربوي العربي المعاصر في مجال الاعتراف بالتعليم غير النظامي، يضع خطة مستقبلية لتطوير العمل المشترك في هذا المجال.
والله ولي التوفيق

د. حمد بن سيف الهمامي
مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية
في الدول العربية – بيروت

د. حجازي إبراهيم إدريس
إختصاصي برنامج التربية الأساسية وتعليم الكبار
مكتب اليونسكو الإقليمي
للتربية في الدول العربية – بيروت

شكر وتقدير

يسرنا أن نرى اصدار هذا التقرير حول اجتماع الخبراء الإقليميين والدوليين الذي انعقد في الفترة من ٢٧-٢٩ يتاير/كانون الثاني ٢٠١٦ حول «**المفاهيم والمسارات والممارسات الناجحة** وبناء أطر وطنية لإقرار التعليم غير النظامي» في هذه الظروف التي تعيشها المنطقة العربية من حروب وأزمات تؤدي إلى حالات كثيرة من النزوح الداخلي واللجوء وتتسبب في انقطاع أعداد كبيرة من الأطفال والشباب عن التعليم الرسمي. بات من الضروري البحث عن مسارات ونماذج تعلمية بديلة لإعادة المنقطعين عن التعليم و/أو تقديم فرص تعلم غير نظامية معترف بها. ويتزامن نشر التقرير في وقت يتحرك فيه المجتمع التربوي والإنمائي الدولي نحو إقرار الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة الذي تم التوافق دولياً على إنجازها بحلول العام ٢٠٣٠.

ومن هنا، وفي إطار الظروف الإقليمية والدولية، قام مكتب اليونسكو بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان وبالتنسيق مع معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة بعقد اجتماع خبراء دولي يهدف إلى البحث في آليات ومسارات للاعتراف بالتعليم غير النظامي. وقد لبّى الدعوة إلى الاجتماع ٦٩ مشاركاً من مسؤولين حكوميين ومنظمات غير حكومية عربية ودولية وخبراء عرب ودوليين. ويأتي التقرير ليعكس النقاشات والمداخلات الثرية التي دارت في اجتماع الخبراء الدوليين. وحرص مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت على أن يكون التقرير تحليلياً نظراً لأهمية الموضوعات التي تم طرحها المشاركون.

ما كان هذا التقرير ليرى النور لولا اسهام خبراء وزملاء داخل وخارج اليونسكو. فأود أن أشكر الأستاذ فادي يرق، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي على دعمه وجهوده الجبارة لإنجاح هذا الاجتماع، والشكر موصول للاستاذة صونيا الخوري من وزارة التربية والتعليم العالي على اسهاماتها الفنية، كما أود أن أنوه بالجهود التي قام بها الأستاذ غانم بيبي، كاتب التقرير، ليس فقط على سرد وتحليل النقاشات بل على إسهاماته الفنية في تنفيذ وإنجاح الاجتماع أيضاً، وأعبر عن الشكر والتقدير للأستاذة ميسون شهاب، من قسم التعليم الأساسي في مكتب اليونسكو، على جهدها الكبير في إعداد وتنفيذ الاجتماع، والحرص على متابعة إعداد التقرير، والشكر موصول إلى الزملاء في وحدة التعليم الأساسي، ريتا منسى ودانيال شمالي ودورين فرح. وكذلك أوجه الشكر والتقدير إلى الزملاء الخبراء في مكتب اليونسكو في بيروت الذين قدموا مداخلات فنية، وأخص الزميلة داكامارا جورجسكو، والزميلة مادو سينج من معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، الزميل إيشيرو ميازاوا من مكتب اليونسكو في بانكوك. وكذلك أشيد بالتعاون من جانب الزملاء شيرين الدالي ورنا عبد اللطيف ووسيم باسيل ودعمهم في تنظيم جلسات العمل.

وأشكر مساهمة الزملاء من مكاتب اليونسكو في المنطقة العربية، السيد كلود أكبابي والسيدة سمية أبو حمدية من مكتب عمان، والسيد نبيل نقاش، من مكتب العراق، والسيد أيمن بدري من مكتب الخرطوم. والشكر موصول إلى الخبراء ومستشاري اليونسكو، الدكتور محي الدين طوق من الاردن، والدكتور سامي نصار من مصر، والدكتور سعيد الخراساني من سوريا، والدكتور غازي خميس الحسني من العراق، على مساهمتهم في إثراء النقاشات واعداد مسودات أوراق وطنية حول السياسات في مجال الاعتراف بالتعليم غير النظامي.

د. حجازي إبراهيم إدريس
إختصاصي برنامج التربية الأساسية وتعليم الكبار
مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت

المحتويات

تمهيد ٤
شكر وتقدير ٥
موجز تنفيذي ١٠
التقرير الموسع: المسار والمحاور الستة

المحور الأول مفاهيم التعليم غير النظامي وإعداد السياسات والبيئة القانونية المؤاتية له ١٧
١. نظرة إقليمية ١٨
٢. نظرة من لبنان ١٩
٣. نحو بناء فهم مشترك للتعليم غير النظامي، وموقعه من منظومة التعلم، ووظيفته في ظروف متباينة ٢٠

المحور الثاني برامج متنوعة في التعليم غير النظامي وأساليبه – حالات ودروس وتوصيات وتحديات من الواقع ٢٦
١. منهاج في التعليم غير النظامي للشباب اللاجئين يساعد على استلحاق التعلم والتدريب المهني في سنة واحدة ٢٨
٢. برنامج في العمل المشترك، الحكومي والأهلي، مع المتسربين و«المتعسّرين» ٢٨
٣. التعليم غير النظامي في حالة الأطفال المهجرين بين دولتين مختلفتين في الثقافة واللغات: تحديات ودروس أثناء مرحلة اللجوء وكذلك بعد العودة ٢٩
٤. منصة التفاعل والتحديات في واقع الحال العربي ٣١

المحور الثالث التعليم غير النظامي في الأزمات وحالات الطوارئ ٣٣
١. «الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ» (آيْني INEE) ٣٤
٢. برامج التعليم غير النظامي أثناء النزوح - خبرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعليم غير النظامي ٣٥
٣. المدرسة الافتراضية «سحابتي» ٣٦
٤. المدرسة المتنقلة - «كياني» ٣٦

المحور الرابع مناهج التعليم غير النظامي والكفايات العلمية ٣٧
١. الكفايات الاساسية في مناهج التعليم والتعلم: طرح الأسئلة الجريئة! ٣٨
٢. التعلم مدى الحياة: الاعتراف بكفايات ونواتج التعلم غير النظامي ٤٠
٣. حالة بلد عربي يتقدم على الطريق منذ ١٧ عاماً: المغرب ٤١
٤. ملاحظات وتشديد ٤٤

المحور الخامس على طريق إتمام الأطر الوطنية العامة لتطبيق التعليم غير النظامي – أين وصلت ستة بلدان عربية؟ ٤٥

١. لبنان ٤٦
٢. الأردن ٤٨
٣. سوريا ٥٠
٤. العراق ٥٤
٥. مصر ٥٦
٦. السودان ٥٨

المحور السادس كيف نتقدم – خطواتنا التالية نحو تشكيل سياسة وطنية للتعليم غير النظامي ٦١

ملاحظات ختامية ٦٤

مصادر ومواقع مفيدة ٦٥

الملاحق والوثائق ٦٧

١. ورقة المفاهيم ٦٨
٢. جدول الأعمال ٧٠
٣. قائمة المشاركين ٧٣
٤. كلمة المدير العام الدكتور حمد بن سيف الهمامي ٧٧
٥. كلمة معالي وزير التربية والتعليم العالي الأستاذ الياس بو صعب ٧٩
٦. الاعتراف بالتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي، واعتماد الكفايات: حالة اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر – د. مادو سنْغ (تنشر الوثيقة منفصلة عن هذه الوثائق وتطلب من مكتب اليونسكو)
٧. الإقرار بالتعليم غير النظامي: التحديات والفرص والمفاهيم والمصطلحات - د. حجازي إبراهيم إدريس ٨١
٨. التعليم غير النظامي: توسيع فرص التعليم للوصول إلى جميع الأطفال – د. ماري جو بيجوزي. ٨٢
٩. المبادئ التوجيهية في إعداد السياسات ووضع الخطط لتنفيذ التعليم غير النظامي – إيشيرو ميازاوا. ٨٨
١٠. برامج التعليم غير النظامي الخاصة بالأطفال والشباب وأساليب تنفيذها - إيلْدريد ميدّتون. ٨٩
١١. خبرة من المجتمع الأهلي: دروس مستفادة من التفاعل بين القطاعين النظامي وغير النظامي – فيروز سلامة. ٩٢
١٢. الأطفال المهجرون عبر حدود ثقافات ولغات مختلفة: حالة لجئي ميانمار (بورما) في تايلنده – إيشيرو ميازاوا. ٩٣

١٣. بناء وتنظيم التجسير بين الفرص البديلة للتعليم الأساسي وبين التعليم النظامي في الأردن – د. محي الدين توق. ٩٥
١٤. برامج التعليم غير النظامي مع اللاجئين والنازحين داخليا في أثناء حالات الطوارئ – دين بروكس. ٩٧
٥١. «سحابتي» – البرنامج الموجه للأطفال والمراهقين في ظل الأزمات ليكملوا تعليمهم ويحصلوا على إفادة تعليمية – فريدة أبودان. ٩٩
١٦. المدرسة المتنقلة، مؤسسة «كياني» - نورا شراباتي جنبلاط. ١٠١
١٧. الكفايات الأساسية بحسب المنهاج الوطني – داكامارا جورجيسكو، اليونسكو ١٠٤
١٨. الكفايات التعلمية في التعليم غير النظامي – د. سامي نصار، جامعة القاهرة ١٠٦
١٩. الكفايات التعلمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي: خبرة المملكة المغربية – د. احساين أجور. ١٠٧
٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي: ١١١
- لبنان: صونيا الخوري ١١١
- الأردن: د. محي الدين توق ١١٣
- سوريا: د. سعيد خراساني ١١٥
- العراق: د. غازي خميس ١١٨
- مصر: د. سامي نصار ١٢١
- السودان: د. محمد حماد ١٢٢

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة ١٢٤
- لبنان: صونيا الخوري ١٢٤
- الأردن: د. محي الدين توق ١٢٦
- سوريا: د. سعيد خراساني ١٢٨
- العراق: د. غازي خميس ١٣٠
- مصر: فرج الله الشاعر ١٣٢
- السودان: هويدة محمد ١٣٤

٢٢. الأسئلة التوجيهية لمجموعات العمل الوطنية ١٣٦

موجز تنفيذي

نظّم الاجتماع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، بغرض دفع مسألة الاعتراف بالتعليم غير النظامي - في إطار النظام التعليمي الرسمي – قُدُما. يكتسب التعليم غير النظامي أهميته من موقعه في منظومة التعلم، في حد ذاته، ومن الإمكانات التي يحملها في مواجهة تفاقم أزمة اللجوء والنزوح في المنطقة العربية وما يترتب عليها من حرمان ملايين الأطفال والشباب من فرص التعلم واكتساب الكفايات الأساسية للبقاء والتكيف والحياة.

جاء الاجتماع في وقت يزداد فيه إدراك الحكومات والمجتمعات المدنية أهمية التزامن والتكامل في أشكال التعلم النظامية وغير النظامية، الرسمية منها وغير الرسمية. وتزداد المؤشرات على الاعتراف بالمسارات التربوية المختلفة وإفساح المجال لها في السياسات والاستراتيجيات والمناهج. هذه التحولات طرحت الحاجة الملحة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تظهير الواقع التربوي المأزوم إلى درجة تستدعي إعادة النظر في المقاربات والاستراتيجيات، بل إلى «إعادة التفكير في التعليم أهدافاً وطرائق ونماذج ومسارات... وتوفير سبل مرنة للتعليم والاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات والمؤهلات التي تكتسب عن طريق التعليم غير النظامي والتصديق عليها في إطار مفهوم التعلم مدى الحياة».[1]

في هذا السياق تقع دعوة هذا الاجتماع إلى إعادة تعريف منظومة التعليم والتعلم ككل، بما يشمل الاعتراف بمكوّن التعليم «غير النظامي» فيها، واستيعاب محتواه من معرفةٍ علمية ومفاهيم، وتعاريف، ومنهجيات، وخبرات قائمة ومتاحة، وممارسات متنوعة ناجحة، وموارد وأدوات، ومصادر دعم... وبرمجة محتواه في صلب استراتيجيات التربية الوطنية.

تكاد الأزمات الحادة الممتدة والنزاعات العنفية تلف المنطقة مع ما يصحبها من أشكال النزوح واللجوء وتعطيل المسارات الحياتية لسنوات، وتعطيل المسارات التربوية والموارد البشرية والبنى التحتية. ومن العواقب انضمام ملايين الأطفال، المحرومين من اكتساب الكفايات التعلمية، إلى ملايين الأطفال المحرومين أصلاً من أي شكل من أشكال الالتحاق بالنظام التعليمي النظامي. بل إن التطورات تهدد الكثير مما ما كان تحقق من تقدم في العقود الأخيرة. وما بين بلدان نزوح وبلدان استضافة، يبدو أن مجتمعات المشرق العربي جميعا بحاجة إلى مراجعة شاملة في كيفية توفير التعليم النوعي، وتَدبّر التحديات الهائلة الناجمة عن مدى قدرة النظم التربوية على التكيف، ومحدودية الموارد البشرية والمادية والخبراتية، فضلاً عن مخاوف عدم الاستقرار وواضطراب الأمن وغياب السلام الدائم من

[1] مدير مكتب اليونسكو الإقليمي د. حمد الهمامي في كلمته الافتتاحية.

حيث أن «الشباب الذين يُحرمون من التعليم فإنهم يواجهون مستقبلاً قلقاً يشوبه التهميش والفقر والإحباط».[٢] وعلى هذه المجتمعات إعادة استكشاف واستجماع الموارد والخبرات المتاحة فعلاً في المجتمع المدني ومبادراته المبتكرة، ودمجها في جهود تفاعلية لا غنى عنها.

بُني مسار الاجتماع على خطوات متتالية نجحت في تحقيق النتائج المتوقعة التالية التي عكست الهدف العام والأهداف المحددة:

- طرح الفرص والفوائد الكامنة في التعليم غير النظامي وفي إقراره ضمن المنهاج التربوي العام.
- طرح التحديات السياساتية التي تعيق الاعتراف بالتعليم غير النظامي، وتقييمه واعتماد محصلاته، مقابل الفرص والمنافع المتاحة.
- طرح نماذج ناجحة، وذات صلة وقابلة للتطبيق، من المنطقة والعالم.
- رسم صورة الواقع المحلي الراهن وبحث الأولويات والتوصيات والاستراتيجيات الآيلة إلى الاعتراف بمقاربات التعليم غير النظامي وإلى التجسير بينه وبين التعليم النظامي القائم
- طرح التحديات العملية المؤثرة: معادلة المعارف، والمصادقة، والمهارات والكفايات المكتسبة (محليا وعبر الحدود وعبر نظم التعليم المتباينة) وخصوصاً في حالات الطوارئ المستدامة والنزوح واللجوء وما يبنى عليها.

قدم الاجتماع والمشاركون فيه إسهامات مهمة وضعت في تصرف الحكومات وقوى المجتمع المدني وخبراء ومراكز التربية، وهي إسهامات أغنتها المناقشات ومجموعات العمل وبالتالي أضاءت على فرص واقعية ومؤثِّرة نحو تدبّر التحديات الكبرى الماثلة، إذا ما تقدمت الإرادة، أولاً، ومعها الجهود الرامية إلى المزاوجة بين الواقع والحاجات من جهة، وبين المفاهيم والمعارف والمقاربات والخبرات الناجحة التي طرحت في الاجتماع، من جهة أخرى. وفي هذا يكمن المحك الأساس في تتبع نتائج هذا العمل الجماعي على ما سبقه[٣] وما سيتلو من جهود.

لبى الدعوة إلى الاجتماع ٦٩ مشاركا/ة من مسؤولين حكوميين في ٧ بلدان عربية، ومنظمات غير حكومية عربية ودولية، وأكاديميين، وخبراء عرب ودوليين في التعليم غير النظامي والتعلم مدى الحياة، وممثلو وكالات أممية، فضلاً عن حضور تسعة من ممثلي مكتب اليونسكو الإقليمي ومكاتبها في المنطقة. وتميز الحضور الرسمي بفرَق عمل ضم كل منها عدة مسؤولين من وزارات التربية في ستة بلدان معنية مباشرة بموضوع الاجتماع هي: سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر والسودان.

---

[٢] إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو: «بذور السلام في سورية تُزرع عبر التعليم». الحياة اللندنية ٢٠١٦/٢/٢.

[٣] أنظر مثلاً الدراسة الإقليمية «المناهج والاعتماد ومنح الشهادات الدراسية للأطفال السوريين في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر» الصادرة عن اليونيسف، آذار/مارس عمان ٢٠١٥.

عموماً، استطاع الاجتماع إنجاز جميع بنود جدول أعماله المكثف على امتداد تسع جلسات في ثلاثة أيام. وظّف الاجتماع مزيجاً من العروض في جلسات ومناقشات عامة وجانبية، ومن التفاعل في مجموعات على أساس البلدان عرضت مخرجاتها في الجلسة العامة. المجموعات توسّلت العقل الجمعي في العمل معاً على ستة محاور الأمر الذي ساعد على إجراء تقديرٍ مشترك لمكوّنات التعليم غير النظامي في بلادهم، وأغراضه، وبرامجه، ووضع الاعتراف به، ومدى الاستعداد لتبني شراكات مبتكِرة لتحسين الفرص والقدرات. كما ساعد العمل في فِرَق البلدان والتفاعل مع الأسئلة التوجيهية» (التي كان أعدها فريق اليونسكو) على الخروج بأهم التوصيات التي أراد المشاركون العودة بها إلى الجهات الرسمية المعنية وإلى هيئات المجتمع المدني في بلادهم.

وقد تسلم الجميع نسخا رقمية عن كل العروض والأوراق المقدمة في حين سيوفر هذا التقرير أداة عمل وتذكير ومتابعة وأرضية لمواصلة العمل التشاركي، فضلا عن كونه إطلالة على إجمالي المداولات والنتائج. في أثناء الاجتماع، شهدت المناقشات مشاركة واسعة وغنية، بين مساندٍ، ومتسائلٍ، ومتخوفٍ ومترددٍ إزاء أوجه مختلفة تناولت: الحاجة إلى شروحات إضافية وتساؤلات عن التقاطع التكاملي بين النهوج الثلاثة (النظامي، غير النظامي، غير الرسمي/اللانظامي). وجرى التعبير عن مخاوف على «ضمان جودة التعليم وجودة التحصيل وبالتالي فقدان التأهيل لسوق العمل» في حال تبني التعليم غير النظامي، ومخاوف على فقدان «ميزات التعليم النظامي والقيم الناجمة عن التمدرس»، ومخاوف من «طغيان الفوضى» ومن أن يكون التعليم غير النظامي «غير منظم»، وصعوبة إقامة إطار واحد شامل لكل مقاربات التعلم، والتحديات الناجمة عن الاعتراف والاعتماد وعن تفاوت الخبرات، وصعوبة الاستناد إلى القياس وإلى الإحصاءات والأرقام في التعليم غير النظامي، ومخاوف الوقوع بين نظامين بمعايير متباينة، وصعوبات إقامة سياسات الترخيص الملائمة لعمل هيئات غير حكومية، وغير ذلك.

بالمقابل وفرت الجلسات معلومات مكثفة صبت في تعزيز أرضية المعرفة المشتركة عن الموضوع وتحذيرات من ضياع الفرص في ظل «مدارس طاردة» أصلاً، وفي ضوء «تطور مناهج وقنوات الوصول إلى المعرفة وتغير الكفايات المطلوبة». وأتاحت الجلسات للمشاركين فرصاً للتفاعل وعرض خبراتهم العملية، وتشارك السياسات ذات الصلة بتنويع مناهج إيصال المعرفة والكفايات والمهارات، فضلاً عن تشارك توقعاتهم وتوصياتهم ومواقفهم من مناصرة مشاريع الاعتراف والتجسير. غزارة العروض وتنوعها أفسحا المجال للتساؤلات المفصلة والمقارِنة لكنهما أظهرا الحاجة إلى مزيد من تفحص المعرفة والخبرات والنماذج المعروضة والتعمق فيها وإعادة إنتاجها في الرؤى والاستراتيجيات.

تبقى أسئلة كبيرة مطروحة: ما عواقب عدم الاعتراف بالتعليم النظامي والمقاربات المبتكرة في التعليم والتعلم، أو التلكؤ في ذلك، على مستقبل ملايين الأطفال والشباب؟ وما ثمن ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية، سواء انشغلت بالطوارئ والنزوح واللجوء أم لم تنشغل؟ وهل كانت الأمور تسير «بشكل رائع أصلاً» قبل وقوع الأزمات، كما تساءلت إحدى المشاركات؟

المحاور

بَنَت الورشة نفسها خطوةً خطوة، على ستة محاور، أو ستة أوجه، تكاملت تباعاً لتشكل مقومات رؤية وإطار عمل:

١. **المحور الأول:** مفاهيم التعليم غير النظامي، ومكوّناته، والسياسات والبيئة القانونية المؤاتية له، وتنظيمه والاعتراف به – ومتطلبات ذلك، ودوافع الدعوة إلى إعادة النظر في «التعليم أهدافاً وطرائق ونماذج ومسارات...» على ضوء وجود ملايين اللاجئين والنازحين، وملايين المحرومين من التعلم واكتساب الكفايات والمهارات الملائمة للتكيف - مدى الحياة. عبرت عن ذلك الكلمات الافتتاحية من جانب اليونسكو ووزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، ودراسة تعريفية ومسحية عن الواقع التربوي للاجئين السوريين في خمسة بلدان لجوء، وعرضاً عن التمايز والترابط بين النهجين النظامي وغير النظامي، وآخر عن «إطار مجرَّب» في تكوين «إطار السياسات والاعتراف».

٢. **المحور الثاني:** دار حول برامج التعليم غير النظامي المتنوعة، وأساليبه، وحالات وتجارب ودروس وتوصيات من الواقع، من خلال: عرض عن «الطوارئ التربوية وتضييق الفجوات»، وآخر عن خبرة ميدانية من لبنان، وثالث عن خبرة واقعية في العمل عبر حدود اللجوء والثقافات، فضلاً عن استعراض تساؤلات ومخاوف وتحديات كما رآها المشاركون.

٣. **المحور الثالث:** التعليم غير النظامي في الأزمات وحالات الطوارئ، واللجوء والنزوح والأزمات المستدامة، بما في ذلك الأطراف والأدوار والمسؤوليات، وذلك من خلال أربعة عروض عن استراتيجيات متاحة. الأولى شبكة رقمية، أُونْلايْن، بديلة وعابرة للحدود، والثانية استراتيجية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والثالثة رقمية تستخدم «السحاب» في إكمال التعليم، والأخيرة استراتيجية تعليم إشراكية قابلة للتنقل مع تنقل اللاجئين والنازحين.

٤. **المحور الرابع:** مناهج التعليم غير النظامي والكفايات العلمية، والاعتماد، من خلال عرض عن الكفايات الأساسية بحسب المنهاج الوطني والرزم المختلفة في إيصال مضمون المنهاج وبناء الكفايات، مع نماذج من سنغافورة واسكتلندة، وعرض آخر عن كفايات التعلم في التعليم غير النظامي في عالم تحول في طرق نقل المعرفة والوصول إليها وقياسها واعتمادها. العرض الثالث كان عن الخبرة الحكومية المغربية «المُمَأسَسَة» في مجال الكفايات التعلمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي: منهاج واحد، تآزر وزارات وهيئات مجتمعية، تجسير واعتماد، وصول واسع إلى مئات الآلاف خارج التعليم النظامي. بحسب العرض، لا تتوقف «مأسسة» التعليم غير النظامي عند حدود الاعتراف بل «جرى تدوين ذلك في الدستور» وفي «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» تطبيقاً للالتزامات بالمواثيق الأممية ذات الصلة بالحق في الصحة والتعليم للجميع. و«الميثاق الوطني للتربية والتكوين» يعتبر «التربية غير النظامية ومحو الأمية الدعامة الثانية في إصلاح منظومة التربية والتكوين وانتشار التعليم».

٥. **المحور الخامس:** قام على السؤال التالي: أين وصلت البلدان المشاركة اليوم على طريق إتمام الأطر الوطنية العامة لتطبيق التعليم غير النظامي؟ هنا وفر الاجتماع فرصة لتشارك صورة الواقع في مجال التعليم غير النظامي من ستة بلدان عربية هي لبنان، الأردن، العراق، مصر، السودان. العروض رسمت ملامح الوضع الراهن وأظهرت تقاطعات وتباينات في الدوافع والسياقات والتحديات والحاجات، وفي سرعات متباينة في التطبيق، فضلاً عن إظهار درجات متفاوتة من التقبل والتقدم في تبني المفهوم وبناء الإطار والسياسات والشراكات، وفي التعميم والقياس، بل حتى في مفردات تحتاج إلى تطوير لغة مهنية مشتركة.

٦. **المحور السادس:** كان حول رسم خرائط طرق: ما خطواتنا التالية وما اقتراحات التقدم. اشتغل المشاركون في ستة فرق بحسب البلدان الستة. ضم كل فريق المشاركين من البلد من الهيئات الحكومية والمجتمع المدني معا، وميسّرين اقترحتهم اليونسكو، فضلاً عن مشاركين ومستشارين آخرين. استعملت الفرق «أسئلة توجيهية» اقترحتها اليونسكو تساعد على التفكير الجمعي في واقع الحال وفي المطلوب للمرحلة القادمة وذلك في ضوء محصلة العروض والمناقشات في الأيام الثلاثة. أعدت الفرق توصياتها على طريق «تشكيل سياسة وطنية للتعليم غير النظامي» تدخل في «الخطاب الوطني والخطاب الإقليمي» حول التعليم غير النظامي.

٧. **توصيات فرق العمل:** دلت التوصيات (المفصّلة في المحور السادس) مجدداً على انفتاح على نهج التعليم غير النظامي، وضرورة ضمّ الجهود والموارد المتاحة، وعلى التفكير بلا تأخير «خارج الصندوق» إذا كان للبلدان أن تستجيب التحديات الكبرى التي تفصل الواقع عن المرتجى، خصوصاً من ناحية الرؤى والتشريعات والسياسات والتطبيقات ذات الصلة بالاعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده.

٨. **المتكرر من التوصيات شمل:** تطوير وإقرار سياسة واضحة وشاملة ومحددة للتعليم غير النظامي وإقرارها، تطوير تشريعات ملائمة، إعداد خطة تنفيذية، إنجاز الإطار الوطني للكفايات/التكوين، إنشاء لجنة وطنية للتطوير والتنفيذ والتتبع، تنظيم ورش عمل تنويرية وإطلاق حوار وطني، وضع واعتماد التعليمات التنفيذية للسياسة الوطنية للتعليم غير النظامي، معادلة شهادات التعليم غير النظامي، بناء شراكة مع الإعلام، وغيرها.

ملاحظات ختامية

توصيات فرق البلدان، والجولة الختامية من المداخلات، رفعت مستوى التوقعات بل والتعهدات وأضافت توصيات عامة. فإلى شكر اليونسكو على توفير فرص التشاور الجمعي والتآزر هذه، كرر مشاركون ومشاركات التشديد على الحاجة الماسة إلى الاعتراف بالتعليم غير النظامي، واعتماده، لا في ظروف الطوارئ والنزاعات والهجرة فحسب بل دائما في إطار الرؤية التربوية والحق في التعلم مدى الحياة للجميع. وجرى التأكيد على أهمية البناء على ما طُروحات الاجتماع ومخرجاته، والتخطيط على

المدى الأطول، لسنوات. ولفت آخرون إلى أن التقدم المؤثر يشترط استمرار التعاون والدعم المتبادل، والتواصل، وإشراك القطاع المهني في التدريب، والشراكة التي لا غنى عنها بين القطاعين الحكومي غير الحكومي. وأشار تلخيص لأعمال المجتمعين طرحه مقرر الاجتماع، إلى ما وفره التفاعل من مواد معرفية ونظرية غنية، وخبرات عملية ودروس وأدوات تخطيط وقياس وتطبيق، كلها ذات صلة بما تعيشه المجتمعات العربية من تحديات كبرى. وطرح التلخيص التحدي الكامن في القدرة على نشر المعرفة المكتسبة، وعلى تفعيلها في الواقع، وإعادة إنتاجها من خلال مراجعة البرامج والشراكات وترشيد الموارد البشرية والمادية المتاحة..

في ملاحظاته الختامية، رحب د. إدريس بمسار الاجتماع ونتائجه، وأعلن «أننا قطعنا شوطا يمكن البناء عليه» إلا أنه كان «خطوة من خطوات كثيرة، واجتماعاً واحداً من عدة في مسيرة. وقد ننجح هنا ونتعثر هناك». وأشار إلى أن اليونسكو تلعب دور المحرك في هذا المجال بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الأممية والدولية والأهلية المنخرطة، وإلى وجود فريق من خمس دول يعمل مع اليونسكو منذ شهور سيأخذ من مخرَجات هذا الاجتماع ليسهم في وضع السياسات والأطر، فضلاً عن العمل مع اليونيسف على «ورقة سياسات». كما أعلن عن إصدار موردين: الأول يوثق أعمال وعروض هذا الاجتماع، والثاني دليل حول معايير وتنظيمات عملية في «مأسسة مسار الاعتراف بالتعليم غير النظامي وإيجاد التآزر».

المحـــور الأول

مفاهيم التعليم غير النظامي وإعداد السياسات والبيئة القانونية المؤاتية له – ما الذي نتحدث عنه فعلاً؟

مهّدت الكلمات الافتتاحية والعروض الأولى لبناء الأرضية المشتركة بين الحاضرين والتوافق على مسار العمل كما اقترحته اللجنة التوجيهية الفنية[٤] في وثائق الدعوة.

هنا وفرت الورشة المعرفة والخبرات والأدوات المتكاملة في ست مداخلات عربية ودولية:

١. منطلقات الاجتماع وأهدافه في نظرة إقليمية: التطورات السياسية والتربوية تتطلب «إعادة تفكير».
٢. نظرة من لبنان: العواقب التربوية لأزمة اللجوء الواسع من سورية.
٣. نحو بناء فهم مشترك لمكانة التعليم غير النظامي في «الظروف الصعبة»:
   ١,٣ الاعتراف واعتماد الكفايات والتعليم غير النظامي للاجئين السوريين
   ٢,٣ كيف نوسع الفرص باستغلال الترابط بين النهجين؟
   ٣,٣ لا غنى عن التعليم غير النظامي اليوم: الفرص والتحديات والتعريفات
   ٤,٣ إطار الاعتراف بالتعليم غير النظامي: ٨ مكونات

[٤] عن «مسودة الإطار المرجعي» للاجتماع وأسماء اللجنة التوجيهية الفنية أنظر الوثيقة الملحقة.

ا. نظرة إقليمية

في الافتتاح، رسمت كلمات كل من مدير مكتب اليونسكو الإقليمي الدكتور حمد بن سيف الهمامي، ووزير التربية والتعليم العالي في لبنان الأستاذ الياس بوصعب، والاختصاصي الدكتور حجازي إدريس، معالم الوضع المتفاقم في المنطقة التي تجعل من موضوع الاجتماع موضوعاً ملحّاً لا يحتمل أي انتظار أو تلكؤ.

في كلمته التي طرحها عنه بالنيابة د. إدريس، نبّه د. حمد إلى الوضع الكارثي ورسم آفاق التعافي:

- «تعيش منطقتنا اضطرابات ونزاعات غير مسبوقة... تتطلب منا إعادة التفكير في التعليم أهدافاً وطرائق ونماذج ومسارات... وتوفير سبل مرنة للتعليم والاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات والمؤهلات التي تكتسب عن طريق التعليم غير النظامي والتصديق عليها في إطار مفهوم التعلم مدى الحياة»... و«الأَولى أن تبادر دول المنطقة وخصوصاً التي تعاني من اضطرابات والدول المجاورة إلى وضع هيكلية لإقرار التعليم غير النظامي خصوصاً أننا نعيش في كارثة تربوية حقيقية بوجود ملايين من الأطفال والشباب غير الملتحقين بالتعليم»[٥].
- «يركز مفهوم التعلم مدى الحياة على تجسير القنوات بين التواصل غير النظامي والتعليم غير النظامي والتخلي عن أنظمة التقييم والمعادلات التقليدية التي تعترف فقط بنظام محصلات التعليم النظامي... خصوصاً في حالات الطوارئ والأزمات».
- «ملايين الشباب والأطفال خارج إطار النظام التعليمي المهدد بنيوياً بفعل الحروب وتفاقم الأعباء، وبفعل المخاوف على ضمان التعليم النوعي للجميع وازدياد أعداد المهمشين والمتسربين و/أو المتعلمين بلا كفايات ومحصلات ومهارات ملائمة.
- التعليم غير النظامي لا تستدعيه الأزمات فحسب، ولا يطال اللاجئين وحدهم.
- يجب الدعوة إلى «حوار مع المؤسسات التربوية ومع المنتفعين، ومنها الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية، وحتى مع اللاجئين أنفسهم».
- «لا بد من البناء على ما هو موجود الآن ولا يمكن الانتظار حتى تكتمل كل المنظومة».
- «بدأنا نتخذ خطوات صحيحة، خصوصاً في دعم الدول المضيفة للاجئين، لكن لا بد من بناء استراتيجيات.

[٥] أنظر النص الكامل للكلمة في الوثيقة الملحقة.

الأهداف والمحاور كما طرحها المنظمون في وثائق الدعوة وجدول الأعمال

الهدف العام

إقتراح مبادئ وآليات لوضع أو تحسين النظم والإجراءات التي تقرّ كلاً من التعليم غير النظامي والمحصلات التعلمية المكتسبة بفضله.

أهداف الورشة المحددة:

١. تعميق الإلمام بالمفاهيم والمقاربات المختلفة في مجال الاعتراف بالتعليم غير النظامي
٢. بلورة التحديات التي تواجه إرساء نظام مكتسبات التعليم غير النظامي، وإدراك الفرص والإمكانات
٣. توفير منصة لصانعي السياسات والاختصاصيين لتشارك المعرفة والخبرات والدروس من الاعتراف بالتعليم غير النظامي.
٤. اقتراح «خرائط طرق» ومسارات عملية تراعي الحاجات والسياقات الوطنية
٥. تسليط الضوء على أدوار المنظمات الحكومية وغير الحكومية والوكالات المعنية الأخرى – وتآزرها في مجال التعليم غير النظامي وتطبيقه والاعتراف بمحصلاته – لا سيما في وضع اللاجئين.

لجنة التوجيه الفنية

- فادي يرق، المدير العام، وزارة التربية والتعليم العالي، لبنان
- رضا حجازي، الأمين العام، التربية والتعليم، مصر
- مؤيد عبيد، ممثل الأمين العام لوزارة التربية، العراق
- محي الدين توق، الخبير التربوي ومستشار اليونسكو، الأردن
- حجازي إدريس، إختصاصي برنامج التربية الأساسية وتعليم الكبار
- ميسون شهاب، مسؤولة برنامج في قسم التعليم الأساسي
- كلود أكبابي، خبيرة البرامج، اليونسكو عمّان
- مادو سنغ، إختصاصية البرامج، معهد اليزنسكو للتعلم مدى الحياة، هامبورج

٢. نظرة من لبنان

في لبنان أكثر من مليون لاجئ من سوريا ما يفاقم الأعباء ويصعّب استيعابهم في سياق نظام التعليم النظامي. من هنا، فإن كلمة وزير التربية والتعليم العالي في لبنان الأستاذ بوصعب، التي قدمها بالنيابة عنه المدير العام للوزارة، الأستاذ فادي يرق[٦]، رسمت صورة عن واقع الحال في لبنان وجهود حكومته:

- «فرضت الظروف الضاغطة على لبنان... أن يبتكر مناهج وتوجهّات تعليمية جديدة لكي يتمكن من توفير التعليم لأكبر عدد ممكن من الأولاد في سن التعليم الذين نزحوا إليه... جراء الحرب المستمرة في سوريا والعراق، مما ضاعف عدد التلامذة في سن المدرسة أضعافاً مضاعفة تفوق قدرات لبنان المتواضعة...».

[٦] من أجل النص الكامل للمداخلة، أنظر الوثيقة الملحقة.

- «إن من أبرز المشاريع التي بدأناها في وزارة التربية هو مشروع التعليم غير النظامي الذي جاء استجابة لتوجهاتنا بإيصال التعليم إلى كل الأولاد الموجودين على الأراضي اللبنانية، وهو أحد متفرعات مشروع RACE[٧] [مشروع إيصال التعليم إلى جميع الأطفال في لبنان]. ويطاول مشروع التعليم غير النظامي جميع الأولاد من المتسربين من نظام التعليم أو الذين لم يكونوا أساساً ضمن المنظومة التعليمية:

١. فرع يطاول «في المرحلة الأولى الأولاد من عمر ثلاث إلى خمس سنوات" ما يمكنّهم من الوصول إلى ما هو ضروري للالتحاق بالصف الأول الأساسي.
٢. سبعة إلى سبعة عشر عاماً: «منهج تعليم مكثّف» لمن لم يحظوا أساساً بأي فرصة للتعليم»، ومنهج ثانٍ «لمن كانوا في نظام التعليم وتسربوا منه أو غابوا عن المدرسة لأكثر من سنتين. «مدة كل دورة ثلاثة أشهر» يتعلمون فيها اللغة العربية واللغة الأجنبية من فرنسية أو انكليزية والعلوم والرياضيات باللغة الأجنبية. «تساوي كل دورة سنة تعليم نظامية أو تشكل بديلاً منها. وبالتالي فإن من ينفذ الدورات الثلاث يتمكن من الترفيع ثلاث سنوات إستثنائية ليصبح في الصف الذي يتناسب مع عمره».
٣. «المجموعة التي لم تكن لها أي فرصة سابقة بدخول نظام التعليم» «سوف تخضع لبرنامج محو أمية الأحرف والأرقام وهذا ما تقوم بتطبيقه جمعيات كثيرة من المجتمع المدني في لبنان».
٤. «المرحلة العمرية من ١٥ إلى ١٨ سنة: تم وضع برنامج محو أمية أحرف وأرقام لها، مختلف عن الفئة الأولى من الأعمار الصغيرة، وهو يجعل الأولاد قادرين على العودة إلى التعليم النظامي أو يؤهلهم للتوجه نحو التعليم المهني والتقني».

- «برنامج الدعم المدرسي وكأنه يحل محل معلم الدروس الخصوصية وهو موجّه إلى كل الفئات العمرية. كما أنه يتضمن برنامجاً للدعم النفسي والاجتماعي، والمهارات الحياتية، ودعم تعليم اللغات الأجنبية، ومشاركة الأهل في التواصل، واستخدام التكنولوجيا في التعليم».
- «إن برنامج التعليم غير النظامي هو برنامج ريادي في المنطقة العربية، وربما في بعض دول العالم التي تتعرض للكوارث».

٣. نحو بناء فهم مشترك للتعليم غير النظامي، وموقعه من منظومة التعلم، ووظيفته في ظروف متباينة

وفرت المداخلات التالية مبنىً من المعرفة، والمفاهيم، والتعريفات والمبادئ، والأولويات، ومقاربة السياسات والتشريعات، وتباين السياقات، والأهداف، والنماذج:

١,٣ الاعتراف واعتماد كفايات التعليم غير النظامي للاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر: الواقع والمرتجى

أعدت هذه الدراسة مديرة معهد اليونسكو «للتعلم مدى الحياة»، الدكتورة مادو سنغ، وفيها تتوسع في طرح إشكاليتين:

[٧] مشروع إيصال العلم إلى جميع الأطفال R.A.C.E

الاعتراف بنهج التعليم غير النظامي واعتماده في ظروف اللاجئين من سوريا إلى البلدان المستقبلة المذكورة[٨]. تبني الدراسة على مسح «على نطاق تعليم وتدريب الأطفال والشباب في الأردن ولبنان وشمال العراق/إقليم كردستان العراق وتركيا ومصر». وهي تخاطب خمسة أسئلة بحث رئيسة:

١. ما الوقائع والسياسات والممارسات الحالية في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بالنسبة للاجئين السوريين؟
٢. ما أهمية تثمين التعلم والتعليم غير النظاميين وغير الرسميين والاعتراف بهما، بالنسبة للاجئين المهمشين والمحرومين؟
٣. كيف تُطبق «عناصر نظام الاعتراف والمصادقة والاعتماد» تطبيقاً متسقاً؟
٤. ما الذي يمكن للبلدان المضيفة أن تتعلمه من أفضل الممارسات من حول العالم وما التوصيات الكفيلة بنقل ذلك؟
٥. ما التوصيات الناجمة عن هذا المسح؟

يسلط المسح الضوء على «العناصر الجوهرية الثلاثة... التي على جميع الفاعلين تقبلها والالتزام بها، وهي:

١. سنّ سياسات وأسس ومعايير وأطر عمل قانونية بالإضافة إلى آليات تمويل بهدف الاعتراف بالتعليم غير النظامي وغير الرسمي.
٢. تطوير إجراءات وعمليات لتحديد النتائج التعليمية من التعليم غير النظامي وتوثيقها وتقييمها وتصديقها.
٣. بناء قدرات طاقم عمل الاعتراف والمصادقة والاعتماد للتعليم غير النظامي وغير الرسمي.

دروس مستقاة

تستخلص سنغ الدروس والتوصيات التالية المفيدة في إعداد الأطر وصياغة السياسات:

- هناك زيادة كبيرة في أنشطة إنشاء أطر المؤهلات الوطنية في لبنان ومصر والأردن وتركيا. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن وضع عناصر استراتيجية شاملة.
- يتمتع عدد قليل من البلدان بالأساس القانوني للاعتراف والمصادقة والاعتماد.
- يشكّل استعمال المعايير المتفق عليها سمة مهمة من سمات الاعتراف بنتائج التعلم غير النظامي وغير الرسمي...
- على البلدان الأربعة أن تكون قادرة على الاعتراف بمخرجات التعلم غير النظامي وغير الرسمي مقابل المناهج الوطنية أو المعايير القائمة على أساس مخرجات التعلم الوطنية في إطار المؤهلات الوطني.
- وجوب ارتباط المناهج بالكفاءات المهنية المكتسبة في مكان العمل.
- استخدام التعليم غير النظامي كنقطة انطلاق وكمنصة تحضيرية، وكمدخل إلى التعليم الجامعي النظامي.

توصيات في السياسات

- الانتقال من المشاريع والبرامج المخصّصة إلى نظام وإطار من السياسات المترابطة بهدف الاعتراف بالتعليم والتعلّم غير النظامي وغير الرسمي كجزء لا يتجزأ من التعليم النظامي ونظام التدريب.
- دمج التعليم غير النظامي وغير الرسمي في الأنظمة الرسمية... لخلق طرق بديلة ضمن تعليم مفتوح ومرن وضمن

[٨] كان من المفترض أن تشارك صاحبة الدراسة وان تقدم حصيلة بحثها وتوصياتها بنفسها، لولا طارئ أسري. وقد وزعت الورقة على المشاركين وتولى الدكتور حجازي إدريس التنويه بها وتقديم أجزاء مهمة منها. يذكر أن اسم المعهد قد غُير من «تعليم الكبار» إلى «التعلم مدى الحياة». نص الدراسة الكامل سينشر منفصلاً عن هذا التقرير.

أنظمة التدريب التي تولي المزيد من الأهمية إلى نتائج التعليم التي تمّ تحقيقها خارج التعليم النظامي.

- الإقرار بقيمة التعليم غير النظامي مقارنةً بالتعليم النظامي... الطبيعة التكميلية للتعليم غير النظامي وغير الرسمي تقوّي النظام التعليمي غير النظامي وغير الرسمي... التحدي يكمن في تكملة النظام التعليمي السائد عبر إضافة آليات للاعتراف بالكفاءات التي تمّ اكتسابها من التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي.
- تنفيذ نظام اعتراف ومصادقة واعتماد مترابط، يتكوّن من عناصر أساسية وضرورية بهدف تعزيز التوعية والقبول من جانب الفاعلين المحوريين، أي صانعي السياسات والموظفين الرسميين والمزاولين واللاجئين أنفسهم.
- خلق تآزر بين التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي على المستويات كافّةً ضمن نظام التعليم وليس فقط على مستوى التعليم الابتدائي أو الأساسي.
- تعليم اللاجئين السابق ودرجاتهم العلمية وشهاداتهم يمكنها أن تتوفّر من خلال تحديد الشهادات والدرجات العلمية والإجازات لتوثيقها للإلتحاق والمعادلة في الدول المضيفة، وفي حال اقتضت الحاجة توفير دورات مساعدة أو دورات إضافية لهم للتعويض عن الفروقات.
- يجب ألّا يقتصر الأمر على الاعتراف بمهارات اللاجئين السوريين وقدراتهم فحسب بل يجب أيضاً الاعتراف بمهارات سكان الدول المضيفة وقدراتهم لكي يتمّ استغلال قدراتهم ومواهبهم، والامتناع بذلك عن خلق توتّر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- إنشاء أسس قانونية لنظام مترابط بهدف الاعتراف بالتعليم غير النظامي وغير الرسمي.
- ضمان قبول الشهادة في التعليم النظامي والنظام التدريبي بالإضافة إلى سوق العمل في دول المنشأ والدول المضيفة وعلى المستوى الدولي، وتقييمها بعد عملية الاعتراف والمصادقة والاعتماد.
- يُعدّ استخدام المعايير المُتّفق عليها ميزةً مهمّة للاعتراف بنتائج التعليم النظامي وغير النظامي.
- في حالة الاعتراف بتعليم اللاجئ النظامي أو غير النظامي في ما يتعلّق بمعايير المناهج الوطنية تُظهر الممارسات الفضلى الدولية أنّ على المنهج أن يكون مرتبطاً بالكفاءات المهنية المُكتسبة في مكان العمل.
- يجب تطوير معدّات وأدوات للاعتراف بالتعليم والتدريب غير النظامي وغير الرسمي. وبذلك يتمّ جمع كلّ من تقنيات التقييم النظامية والأقلّ نظاميَّة. كما أنّه يجب أن يكون هناك ملاحقة من التقييم التقويمي حتى التقييم النهائي.
- المصادقة والاعتماد: تحتاج الدول إلى تطوير شهادات التعليم غير النظامي التي هي من نفس نوع الشهادات في النظام التعليمي النظامي العام أو في التعليم المهني أو النظام التدريبي - أو تملك القيمة عينها.
- ضمان مؤهلات طاقم عمل الاعتراف والمصادقة والاعتماد ومهاراتهم وكفاءاتهم، و[أن] يسمح لهم بإدارة التقييم وعمليات المصادقة وإجرائها في سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى إنشاء نظام لتدريب طاقم عمل الاعتراف والمصادقة والاعتماد، وتسهيل الشبكات للتعليم المتبادل على المستويين المحلي والوطني وعبر الدول لتعزيز كفاءاتهم وتطوير أفضل الممارسات».

٢,٣ توسيع فرص التعليم من أجل الوصول إلى جميع الأطفال»: في التمايز والترابط بين النهجين

قدمت مديرة مبادرة «عَلّم طفلاً»، الدكتورة ماري جوْي بيْجوزي[٩] عرضاً عن التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، والتعليم غير الرسمي، وعن التمايز بينها والترابط - بل وصعوبة الفصل بينها - من حيث أنها يمكن ان تتداخل وتتزامن، وشددت على الحاجة إلى منظور «شمولي متنوع» وعلى أن تجاهل التحديات المتفاقمة يمكن أن يؤدي إلى تهديد جدي لقدرات المجتمع ككل، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في الاتجاهات وبناء «إطار للتعليم» يضم النهجين، النظامي وغير النظامي، يضمن الجودة ويكون متينا وقابلاً للتكيف مع التغيرات المتواصلة ولتوقع المزيد من الصعوبات المحتملة في المنطقة.

بيجوزي، التي كانت اشتغلت على تنسيق المعلومات عن التعليم غير النظامي في العالم، ترى أن المطلوب «كسر الحواجز» وأخذ الأفضل في النهجين من أجل تدبّر التنوع في المتعلمين وتدفق الأعداد، والاستفادة من عامل الكلفة الاقتصادية وجدوى الإنفاق.

- **الخصائص المشتركة لبرامج التعليم غير النظامي:**

١. الارتكاز على المتعلّم
٢. مرونة المنهاج الدراسي
٣. الاعتماد غالباً بشكل كبير على التعلّم المتبادل
٤. التركيز على المهارات والمعارف العملية
٥. استهداف من لم يصل إليهم النظام النظامي
٦. الاستخدام الإبداعي للموارد التربوية والتعليمية
٧. مشاركة المجتمع
٨. اللامركزية
٩. مرونة التنظيم والإدارة/الخفة
١٠. عابر للقطاعات

- **الاختلاف بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي:**

التعليم النظامي	التعليم غير النظامي
انتقائي؛ بعد خروج الطالب، لا إمكانية للعودة	مفتوح
بعيد عن الحياة	تعليم من قلب الحياة
نهاية/بداية	على مدى الحياة
ينتج متعلمين اتكاليين	الاتكال على الذات

[٩] أنظر العرض الكامل في الوثيقة الملحقة. «علّم طفلاً» مبادرة قَطَرية عالمية هدفها خفض أعداد الأطفال خارج المدرسة حول العالم خفضاً ملموساً. http://educationaboveall.org/#!/programme/educate-a-child

وضعنا الحالي	تحديات التعليم النظامي	بعض تحديات الاعتراف	الميزات الأطول أمداً للبلدان
لم تكن الأمور تسير بشكل رائع أصلاً عند وقوع الأزمة، حالياً ملايين السوريين خارج المدرسة، وأولياء الأمور معدمون في أغلب الحالات، كما تأثر مواطنون في البلدان المستقبِلة بشكل سلبي. وهناك المشاغل الأمنية، فضلاً عن أن طبيعة الأزمة عالمية.	المناهج الدراسية البائدة، البيداغوجيا التقليدية، غير مرن، وغير قادر على التكيّف مع عالم سريع التغيّر، ميل للتركيز على المعدّل.	السياسة، الأنظمة/الإطار القانوني، وضع المعايير، التنظيم، تقديم الشهادات، الاعتماد، التجسير مع التعليم النظامي والعمالة، تفحّص المنظمات فنياً وسياسياً.	نظام متنوّع، هيكليات مختلفة للأكلاف بحسب اختلاف الحاجات، مقاربة متّسقة للتعلّم عابرة للمستويات والأعمار والنتائج المقصودة.

- **بعض المقاربات غير النظامية:** برامج التعليم البديل، برامج التجسير، برامج التعلم السريع، صفوف محو الأمية، ورش عمل تطوير المعلمين، التدريب الفني، التدريب المهني، بعض المدارس المجتمعية، الصفوف العلاجية لتمكين الانتقال إلى المدارس الرسمية، البرامج القائمة على التكنولوجيا مثل التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني، البرامج الأكاديمية للمجموعات التي لا يمكنها المشاركة أو لا تشارك في المدارس النظامية، اكتساب اللغة لتمكين المشاركة في المدارس، مواقع التعلّم المرنة.

٣,٣ الاقرار بالتعليم غير النظامي: التحديات، والفرص، والمفاهيم، والمصطلحات

مداخلة د. حجازي ابراهيم إدريس

أ. تحديات التعليم العام في الدول التي تواجه أزمات والدول المضيفة للاجئين:

- الاستيعاب المتدني للاطفال اللاجئين او النازحين داخلياً.
- صعوبات تعليم نتيجة اختلاف في لغة التدريس والعوامل النفسية التي يعاني منها اللاجئون.
- البنية الهيكلية للتعليم غير النظامي غير متوفرة في معظم الدول العربية بما فيها آليات الاعتماد.
- عدم وجود أوراق ثبوتية مع الاطفال اللاجئين.
- قلة برامج المناصرة لزيادة الدافعية للتعليم.
- التعليم المقدم للاطفال اللاجئين والنازحين والاطفال المهمشين غير شمولي، بمعنى تركيزه فقط على مرحلة التعليم الأساسي.
- التسرب في البرامج المقدمة للاطفال اللاجئين والنازحين في تزايد لأسباب عديدة منها ما يعود لتدني نوعية ما يقدم ومنها ما يعود الى قلة الدافعية إلى التعليم.

ب. ما هي القيمة المضافة للاعتراف بالتعليم غير النظامي:

- تعليم بديل أو إضافي للتعليم الأساسي.
- قضية أمن قومي للدول التي تعاني من أزمات.

- تهميش التعليم غير النظامي يؤدي الى عشوائية البرامج المقدمة وتدني النوعية وبالتالي يؤدي الى البطالة والفقر واليأس والتطرف.
- عدم الاعتراف يؤدي الى ضياع فرص التعلم لعدد كبير من الشباب بين اللاجئين والنازحين.

ج. الظروف الطارئة تحتاج الى حلول غير تقليدية:

- إقرار آليات لاعتماد نتائج التعلم كمعيار للإلتحاق بالتعليم الرسمي بدلاً من عدد سنوات الدراسة كمعيار وحيد لقبول النازحين اللاجئين في التعليم النظامي.
- اعتماد آليات لبرامج شمولية: المسارات المتوازنة ليس فقط في المراحل الابتدائية بل في مراحل التعليم الثانوي والجامعي وما قبل المدرسة كذلك.
- توفير فرص التعليم المهني للشباب ما فوق (١٥ سنة) في الدول المستضيفة الذين ليست لديهم فرص الالتحاق بالتعليم الرسمي.

د. المفاهيم وتعاريف المصطلحات: الاعتراف بالتعليم غير النظامي والمصادقة عليه واعتماده:[١٠] هي الترتيبات لابراز كل مخرَجات التعليم (المعرفة/المهارات/الكفاءات) مقابل معايير محددة بشكل واضح ومضمونة الجودة.

التعليم النظامي	التعليم غير النظامي	التعليم اللانظامي/ غير الرسمي
مؤسسات التعليم العام/الخاص. طويل الأمد ينتهي بالحصول على شهادات معتمدة. مناهج معدة مسبقاً. هيكلية رسمية وطنية واضحة.	تعليم مكمّل للتعليم النظامي أو بديل عنه. يمتاز بالمرونة في المكان والمضمون والزمان، ويستجيب لحاجات الفرد والمجتمع المحلي. من خلال عملية الاعتراف يمكن أن تؤدي برامج التعليم غير النظامي إلى اكتساب مؤهلات مساوية للتعليم النظامي في جميع المراحل التعليمية. يتواءم مع السياق المحلي. يقدم في معظمه في بيئات مجتمعية أو أماكن العمل عن طريق المجتمع الاهلي/ المدني.	هو التعلم الذي يجري في الحياة اليومية والعائلة وأماكن العمل والمجتمع، ومن خلال اهتمام الأفراد وأنشطتهم. وبفضل عملية الاعتراف والمصادقة والاعتماد، يمكن للقدرات المكتسبة بفضل التعلم اللانظامي (غير الرسمي) أن تظهر للعلن وأن تساهم في اكتساب المؤهلات والاعترافات الإضافية.

[١٠] RVA- Validation and Accreditation، Recognition

المصادقة	الاعتراف	الاعتماد
هي عملية تأكيد أو تثبّت تقوم بها هيئة معتمدة بأن محصلات التعلم أو كفاءاته التي اكتسبها الفرد جرى التأكد منها قياساً على نقاط مرجعية أو معايير قياسية باستعمال منهجيات قياس محددة مسبقا.	منح وضعٍ رسمي لنتائج التعليم في التعليم غير النظامي يؤدي إلى إقراره في المؤسسات الرسمية وفي المجتمع.	يحصل الاعتماد عندما تقوم هيئة معتمدة رسمياً، واستناداً إلى تقييم محصلات التعلم و/أو الكفاءات بحسب غايات وأساليب مختلفة، بمنح مؤهلات (شهادات أو إجازات أو لقب) أو معادلات أو وحدات أو إعفاءات أو تصدر مستندات من مثال محفظة الكفاءة.

٤,٣ المكوّنات الرئيسة الثمانية في إطار السياسات ونظام الاعتراف بالتعليم غير النظامي:

الاختصاصي في التربية الأساسية وتعليم الكبار، السيد إيْشيْرو ميازاوا[١١]، أضاف إلى مجموعة المداخلات التأسيسية عرضاً عن المكونات المطلوب تلبيتها عند إعداد إطار لسياسة التعليم غير النظامي ونظام الاعتراف به. واستعان السيد ميازاوا بنموذج تطبيقي من ثلاثة بلدان نامية، نتشارك معها الكثير من الظروف والتحديات، هي تايلنده واللاوس وإندونيسيا، فضلاً عن فيلمين قصيرين. المكوّنات الثمانية هي:

١. أسس قانونية ووحدة/قسم/مكتب خاص
٢. توحيد التعليم غير النظامي وتنظيمه (توضيح المصطلحات والمفاهيم)
٣. اعتبار عملية الاعتراف بالتعليم غير النظامي جزءاً حيوياً من التعليم والتدريب النظاميين (المعادلة)
٤. تصميم مناهج مرنة مع الحفاظ على المعايير
٥. استخدام التقييم بنوعيه الختامي (التلخيصي، في نهاية عملية تعلمية summative (والتقييم التكويني) أو البنائي (formative) أساليب التقييم النظامية والأساليب الأقل نظامية)
٦. الشهادات وإطار المؤهلات الوطنية (القبول بجميع الجهات الفاعلة وصلاحيتها)
٧. بنية آلية التسليم وتطوير القدرات
٨. نظام مفتوح للرصد والتقييم

[١١] يمكن الاطلاع على النص الكامل للعرض في الوثيقة الملحقة.

المحـور الثانـي

برامج متنوعة في التعليم غير النظامي وأساليبه: حالات ودروس وتوصيات وتحديات من الواقع

هنا وفر الاجتماع المعرفة والخبرات والأدوات النابعة من الواقع ومن ثلاث حالات ميدانية تلتها فسحة للتفاعل وتشارك الأسئلة والمخاوف والتحديات:

١. منهاج في التعليم غير النظامي للشباب اللاجئين يساعد على استلحاق التعلم والتدريب المهني في سنة واحدة
٢. برنامج في العمل المشترك، الحكومي والأهلي، مع المتسربين و«المتعسّرين»
٣. برنامج تعليم الأطفال المهجرين بين دولتين (مصدرة ومضيفة) مختلفتين في اللغة والثقافة
٤. منصة التفاعل والتحديات في واقع الحال العربي

١. منهاج في التعليم غير النظامي للشباب اللاجئين يساعد على استلحاق التعلم والتدريب المهني في سنة واحدة

الخبيرة في «الطوارئ التربوية وتضييق الفجوات» من «مجلس اللاجئين النروجي»، السيدة إيلدريد ميدّتون، قدمت عرضاً غن خبرة فاعلة في مساعدة الشباب اللاجئين على تضييق فجوة التعلم الناجمة عن تقطع مسار التعليم والتعلم[١٢]، وعرضت برنامجاً ورزمة لبناء الكفايات والمهارات التقنية عند الشباب اللاجئين – في انتظار العودة.

- **حاجات التعلم لدى الشباب المتأثّر بفعل الحرب:** معرفة القراءة والكتابة والحساب، و«المهارات الحياتية» والعلوم، وحقوق الإنسان، والصحة، والبيئة، والمجتمع، والتدريب المهني على المهارات، والاهتمام بالإنسان ككل، بما فيه الرياضة والثقافة.
- **تُعطى الأولوية للمجموعات التالية:** للشباب بين عمر ١٤ و١٨ المتأثرين بالنزاع (نصفهم من الفتيات)، اللاجئين، النازحين داخلياً (IDPs)، العائدين مع بعض تعليم أساسي أو تدريب أو من دون ذلك، الشباب في مناطق تختلف فيها اللغة عن لغتهم، الشباب المحليين في الوضع نفسه، ٢٠٪ من الشباب الذين كانوا متورّطين مع القوات المقاتلة من أجل تيسير إعادة دمجهم والمصالحة.
- **النزاع والمنفى – هل من عودة يوماً ما؟**

  للعراقيين والسوريين في لبنان؟ للكونغوليين في بوروندي؟ للصوماليين في كينيا؟
- **رزمة تعليم الشباب – YEP:** أنظر الإطار أدناه.

٢. برنامج في العمل المشترك، الحكومي والأهلي، مع المتسربين و«المتعسّرين»

في عرضها عن خبرة من لبنان، قدمت المديرة التنفيذية للحركة الاجتماعية، السيدة فيروز سلامة، منطلقات وتحديات ودروس العمل مع المتسربين و«المتعسّرين» في إطار من التفاعل بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وبين الحكومي وغير الحكومي.[١٣] شمل الإطار «وضع برامج تربوية بديلة ترد على حاجات «الأطفال المتسربين» من المدارس في التسعينات و«الشباب المتعسرين»، ١١-١٨ سنة، وذلك استناداً إلى دراسة على المستوى الوطني لأسباب التسرب طاولت ١٦ مدرسة وأطفالاً خارج نطاق المدرسة. منذ بداياته، عمل المشروع بمشاركة الوزارات المعنية (التربية والشؤون الاجتماعية والعمل) والبلديات والمدارس وكليات التربية والجمعيات المعنية. شمل المشروع أطفالاً لبنانيين وفلسطينيين، وعملاً عبر لجان، «بل وشاركنا في خطة وزارة التربية ٢٠١٠ –٢٠١٥».

[١٢] للمزيد عن الموضوع أنظر نص العرض في الوثيقة الملحقة.

[١٣] للمزيد عن تجربة الحركة الاجتماعية، أنظر الوثيقة الملحقة.

التدخل	من الدروس المستقاة
• التدريب المهني المكثف بالشراكة مع وزارة العمل • برامج بديلة للأطفال -والشّباب العاملين خارج النّظام المدرسي داخل مراكز الحركة الاجتماعية • مشروع وطني نموذجي في ١٦ مدرسة رسمية بالتّنسيق مع وزارة التّربية للحدّ من التّسرّب المدرس: دعم مدرسي/نفسي اجتماعي/نوادي مواطنة/لجان الأهل • لجان مختلطة في البلديات تعمل على إحدى إشكاليات التّسرّب المدرسي • برنامج التدريب المهني المكثف بالشراكة مع وزارة العمل • برامج بديلة للأطفال والشّباب العاملين خارج النّظام المدرسي	• غنى الخبرة بسبب الشّمولية والتّفاعل ما بين القطاعين • إعطاء صورة جديدة للمدرسة إنّها مكان للانخراط الاجتماعي • التّفاعل بين البيئة المحلية والبيئة المدرسية • اعتراف بالخبرة: المشاركة من خلال لجنة الحد من التّسرّب

من التحديات:

- الإطار القانوني للأولاد المتسربين فترة تفوق المهلة الرسمية يعيق اندماج الطفل في النظام المدرسي الرسمي
- العمل على انشاء وحدة/قسم التعليم غير النظامي في وزارة التربية

٣. التعليم غير النظامي في حالة الأطفال المهجرين بين دولتين مختلفتين في الثقافة واللغات: تحديات ودروس أثناء مرحلة اللجوء وكذلك بعد العودة[١٤]

عاد الخبير إيشيرو ميازاوا ليطرح تجربة العمل في ميانمار (بورما) المصدِّرة وتايلنده المستضيفة مع مئات آلاف اللاجئين الذين نزحوا عبر الحدود إلى دولة أخرى، وثقافة أخرى، ولغة أخرى أيضاً، فضلاً التحديات المتوقعة من الجمع بين النهجين، والاعتماد والمصادقة.

جرى ابتكار أربعة أشكال لافتة من التعليم والاعتماد في البلد المضيف تايلنده للتكيف مع سياقات ميتباينة في الظروف والموارد المتاحة:

- مدارس نظامية
- تعليم غير نظامي تحت «هيئة التعليم الأساسي» في تايلنده
- مدارس «شرطة الحدود»
- «مراكز تعلم اللاجئين» بإدارة منظمات غير حكومية

[١٤] للمزيد عن التحديات والدروس عن مثل هذه الحالات، أنظر الوثيقة الملحقة.

الأنظمة التربوية في تايلنده وميانمار

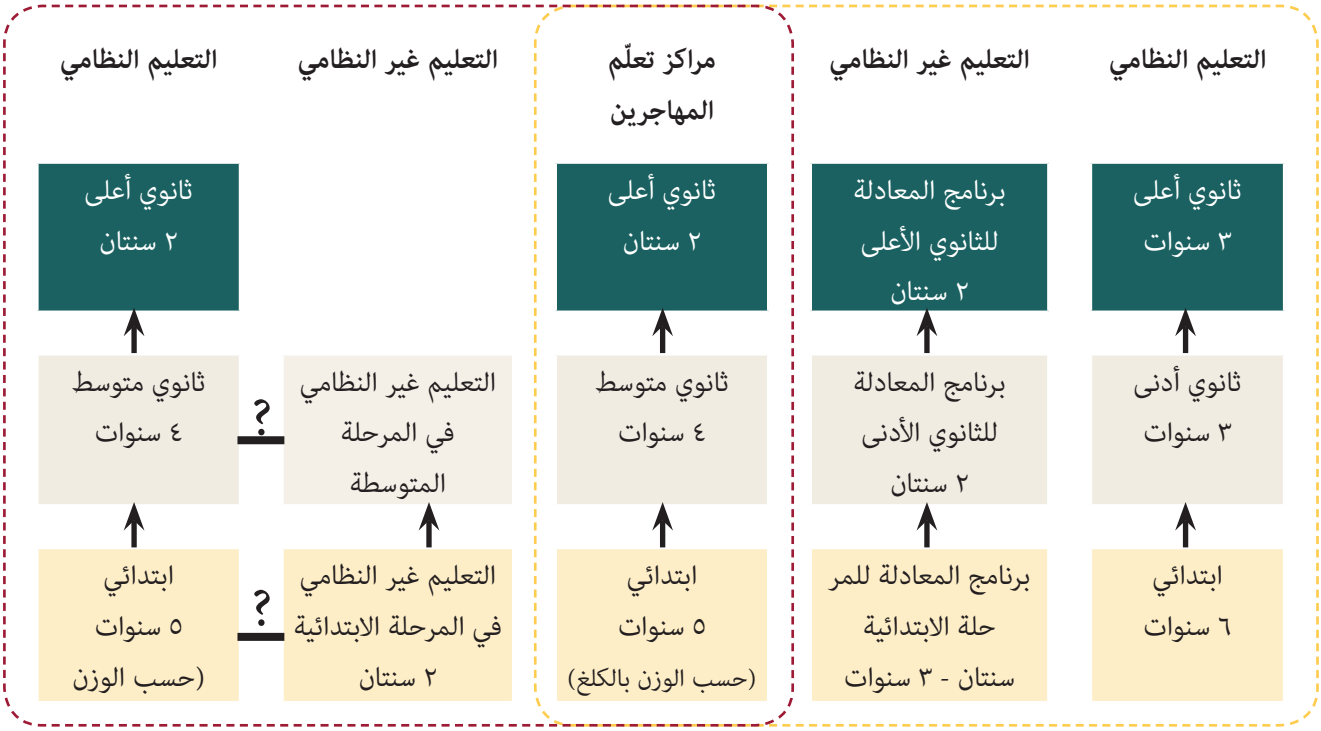

* قيد التطوير ----- تايلنده ----- ميانمار

الأوضاع الحالية للأطفال المهاجرين والتعليم في تيلنده

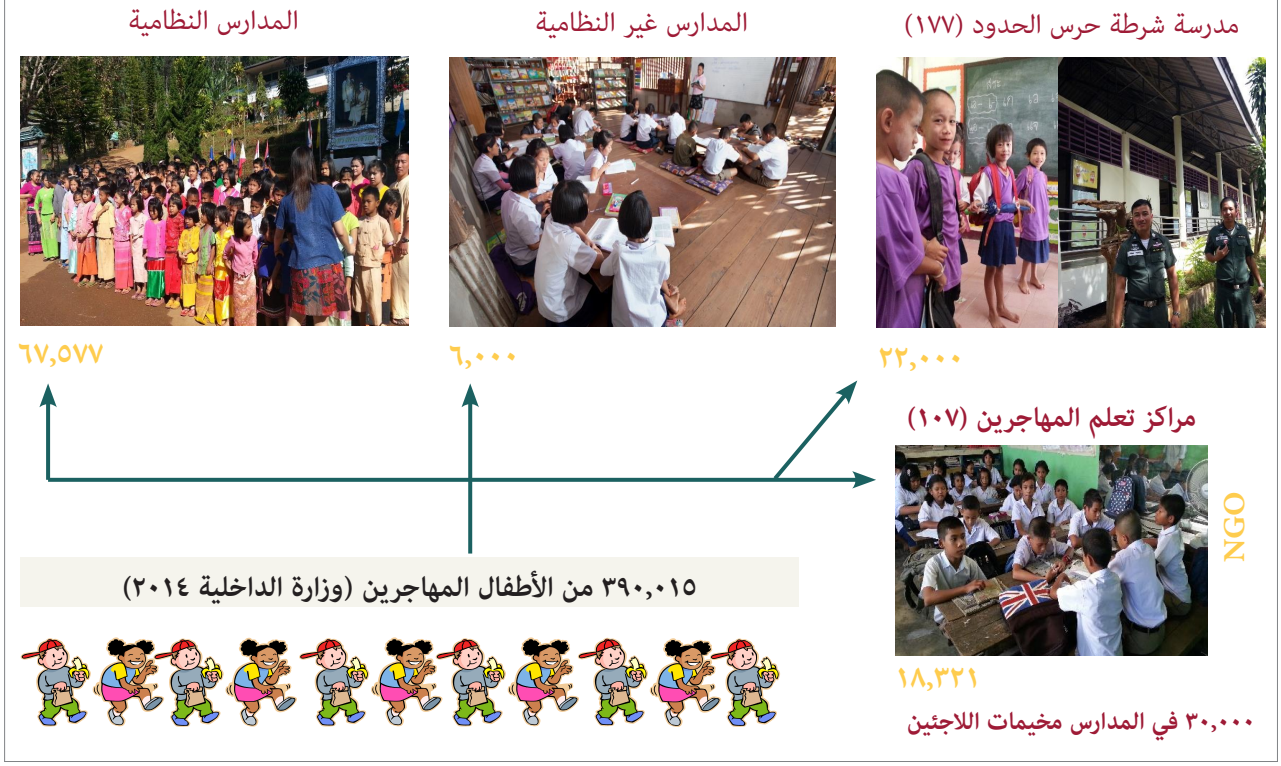

تحديات	إجراءات المتابعة
• عدم اعتراف ميانمار بمنهاج تايلنده • عدم الاعتراف بالمنهاج المتوسط الذي تديره المنظمات غير الحكومية • قلة البيانات الإحصائية عن الطلاب العائدين • أنظمة اختبارات المستوى لا تطبق بشكل منتظم • التباين في الوثائق المطلوبة للالتحاق بالمدارس الحكومية • مدراء المدارس يستخدمون تقديراتهم الخاصة في قبول/رفض الالحاق	• مجموعة عمل رسمية من الحكومتين • توسع ريادي في التعليم غير النظامي • آلية تنسيق وإطار أساسي يجمع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأممية.

٤. منصة التفاعل والتحديات في واقع الحال العربي

العروض التأسيسية أعلاه أطلقت جولة من التفاكر، أو العصف الذهني، والمداخلات الحيوية والمتنوعة، علّق فيها المشاركون، وقارنوا، واستفسروا. محصلة المناقشات مهّدت للمواضيع في اليومين الثاني والثالث ولنقاط جدول الأعمال المتبقية. هنا عناوين و«كلمات مفتاحية» تعكس تساؤلات ومخاوف وتفاعل المشاركين مع ما طرح - بدون أولويات أو أهميات محددة:

في المفاهيم	في الاعتراف	مخاوف وتحديات من الواقع
الحاجة إلى إعادة النظر في التصورات عن المناهج الثلاثة وتعريفها: النظامي، وغير النظامي، وغير الرسمي، وتكاملها: كل منها يلبي «حاجات محددة» وله جوانب قوته التي يجب البناء عليها، وعلى تآزرها في «محصلة تفاعلية». والتعليم غير النظامي، مثلاً، «يتسم بمرونة مهمة تخسر العملية التعلمية الكثير إذا ما فُقدت». التعليم غير النظامي هو لحالات «الطوارئ»، عند وقوع «خلل في التعليم النظامي»... «لذا يكون هو أداتي في مواجهة الخلل»، والفصل بين الإثنين ينذر «بالفشل».	الاعتراف بالتعليم غير النظامي يطرح الأسئلة التالية عن: أي مضامين في مقاربات التعليم غير النظامي؟ أي استراتيجيات لضمان التناسق والتكامل؟ ما حدود المرونة؟ أي أشكال؟ هناك جوانب «قانونية» ينبغي تطويرها (مثال: مهلة الانقطاع عن المدرسة والتي يسمح بعدها/لا يسمح بالعودة إليها). الشباب اليوم هم «الأكثر احتياجاً لمراجعة المناهج» وتطويرها.	مسألة تعدد الثقافات والبيئات الثقافية والتوقعات والحاجات والنظم المتباينة بين مجتمع النزوح ومجتمع الاستقبال. ألاَ يهدد التعليم غير النظامي بفقدان «القيم» و«مبادئ التربية» التي يوفرها النظامي عبر المدرسة، وباستدخال «الفوضى»؟ كيف يمكن توفير «ضوابط تنظيم الحصول على النتائج/الشهادة» وتلبية «الشروط والمعايير» خصوصاً حين «الكل يصدر شهادات» (خصوصا في ظل وجود «دكاكين» التعليم)؟ هناك منظمات غير حكومية منخرطة «مردودها التعليمي ضعيف» نظراً لنقص التنسيق بينها ومع المرجعية الرسمية، وهذا يعقد مسألة إصدار الشهادات والاعتماد.

مهم: معرفة الواقع بتضاريسه المختلفة، خصوصاً المتحركة منها، والتمتع بالمرونة في ابتكار المقاربات وقياس مخرجاتها، وتكييفها، وتوظيفها بحسب نقاط القوة في المقاربات المتكاملة.

ما العمل في حال كان التعليم النظامي، في حد ذاته، ضعيفا، غير مناسب لا نوعياً ولا من ناحية الكفايات ولا أطر التوصيل والمرونة، وحين يكون «جو المدرسة» «غير جاذب» ومنظومة التعليم فيها «غلط»؟

ضمان وحدة الرؤية بين النظامين النظامي وغير النطامي، والرسالة والاتساق والتكامل في الأدوار والأهداف: التمكين من أجل التعلم مدى الحياة، واكتساب مهارات الحياة والتعلم والعمل والعيش مع الآخر.

هناك خبرات عربية أخرى ذات صلة بالمسألة المطروحة بجوانبها المختلفة (المنهجيات الخلاقة، والاعتراف، والاعتماد...) يفيد إشراكها وضم دروسها، ومنها خبرات المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

التعليم النظامي «لا يتجاوب» بما يكفي والاعتراف بمقاربات التعليم غير النظامي كرافد أساسي لا غنى عنه؟

التعليم غير النظامي «ليس عشوائياً» بل هو «منظم» وتتوافر فيه «كل مقومات التعليم النظامي»، والضوابك (بما فيها الضوابط التي يوفرها المجتمع المدني). التحدي هو: كيف «نمأسس النظام غير النظامي»؟

مسائل في العمل عبر الحدود والمسائل والتحديات المرتبطة بعودة الطلاب والأهالي اللاجئين إلى بلادهم وإلى نظام التعليم الرسمي: التباين اللغوي والثقافي، السيادة «التربوية»، تباين الرؤى والمنهجيات، الاعتراف المتبادل، الاعتماد والمصادقة، الإندماج/ إعادة الإندماج، الانطلاق في إيجاد الحلول والمعاهدات من حق كل إنسان في التعلم النوعي والكفايات الملائمة ومن مصلحته الفضلى و«الصالح المشترك»؟

كيف العمل على ألا يتحول التعليم غير النظامي إلى «مدرسة» أخرى أكثر من التركيز على التمكين والمهارات؟

كيف نضمن «الاستدامة» في حين تزداد البرامج التعلمية المحدودة بأغراض مرحلية وباعتمادات مالية محدودة زمنياً؟

بعد موجات اللجوء من سوريا باتت لهذه المسألة «أبعاد سياسية» و«حساسيات» ما يستدعي تفكيراً خلاّقا، غير تقليدي.

مهم: التركيز على الغايات من مناهج التعليم والتعلم. هناك تفرقة مصطنعة بين النهجين بفعل انهيار حدود الوصول إلى المعرفة واكتسابها وبفعل متغيرات سوق العمل وظروف الناس ووسائل الاتصال. هذا يخفف من أهمية «أين» و«كيف» اكتسبت الكفايات التعلمية. فكيف نخفف من التخوف من الفرق بين النهجين إذا كنا نحقق الغايات نفسها؟

المسألة المطروحة تتطلب إشراك «أصحاب المصلحة» إشراكاً مباشراً، وخصوصاً المعلم - قبل وأثناء وبعد اللجوء. مثال: ما وضع المعلم السوري، ودوره؟ وما الفرق الذي أحدثه في المبادرات والبرامج التي أشركته؟ (أنظر العرض التالي عن مشروع «كياني»، على سبيل المثال).

المحور الثالث

التعليم غير النظامي في الأزمات وحالات الطوارئ: نحو كسر الحواجز في توفير التعليم غير النظامي وتوظيف خبرات جماعية

التساؤلات والمخاوف والتحديات المذكورة أعلاه، فضلاً عن عروض اليوم الأول، مهّدت لمجموعة من المداخلات التي تضيف إلى فيضٍ من خيارات المعرفة والحالات التطبيقية والوسائل المتعددة، الرقمية خصوصاً، المستخدمة في توفير فرص التعلم النظام التعليمي وتكييف قنواته بما يتلاءم وتطورات المعرفة والسياقات الصعبة وحاجات الحياة والعمل. شملت العروض:

١. شبكة رقمية عالمية للتعليم غير النظامي مع اللاجئين والنازحين – أونْلاين
٢. التعليم غير النظامي أثناء النزوح: خبرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعليم غير النظامي
٣. برنامج لإكمال التعليم والحصول على إفادة «عبر السحاب» أينما حل المتعلمون (سحابتي)
٤. المدرسة المتنقلة: برنامج صفوف متنقلة لأطفال لاجئين سوريين ولبنانيين خارج المدارس (كياني)

ا. «الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ» (آيْني INEE)[١٥]

«آيني» شبكة «عالمية مفتوحة تجمع الممارسين وصناع السياسات العاملين معاً في على ضمان حق كل الأشخاص في التعليم النوعي وبيئة تعلّم آمنة في ظروف الطوارئ والتعافي بعد الأزمات». عرّف بالشبكة ونطاق عملها وشراكاتها في العالم العربي مدير الشبكة السيد ديْن بْروكس. والشبكة تمتاز الشبكة بأنها توفر محصلة تجمع معرفة وموارد وخبرات عدد كبير من المنظمات، ويسراً في الوصول إليها، وحلولاً نوعية في مجال التكيف وفي العمل «أونْلاين» مع كل ما يعنيه ذلك من تيسير في الكلفة وفي المتابعة المتنقلة عبر المناطق والحدود. وتعمل الشبكة عبر الشركاء في زوايا الأرض المختلفة، بما في ذلك في المنطقة العربية. على سبيل المثال، طورت الشبكة مع وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان وشركاء آخرين دليل «المعايير الدنيا المكيفة في التعليم في حالات الطوارئ: الجهوزية، الاستجابة، التعافي»[١٦].

تخدم الآيني أعضاءها من خلال بناء المجتمعات، والاجتماع بعدة أصحاب مصلحة، وإدارة المعرفة، والمناصرة، والتسهيل، والتعلّم بالإضافة إلى تزويد الأعضاء بالموارد والدعم الذين هم بحاجة إليها للاستمرار بعملهم في مجال التعليم في حالات الطوارئ. وأدوات الآيني ومواردها مصادر مفتوحة ومتوافرة مجانًا على الإنترنت.

برنامج «آيني» أحدث نقلة باتجاه واقع تجري فيه ممارسة التعليم غير النظامي، وتجسير مع التعليم النظامي، وعمل على نطاقات وطنية، واستشراف المستقبل ومواجهة تحديات المستقبل والتقنيات... ومتابعة حالات ناجحة وتوفير موارد معرفية وخبراتية في التعليم غير النظامي. في بناء البرامج، تراعي «آيني» خصوصيات السياق والظروف والدوافع من خلال ما تمتاز به المقاربة من قدرة على التكيف.

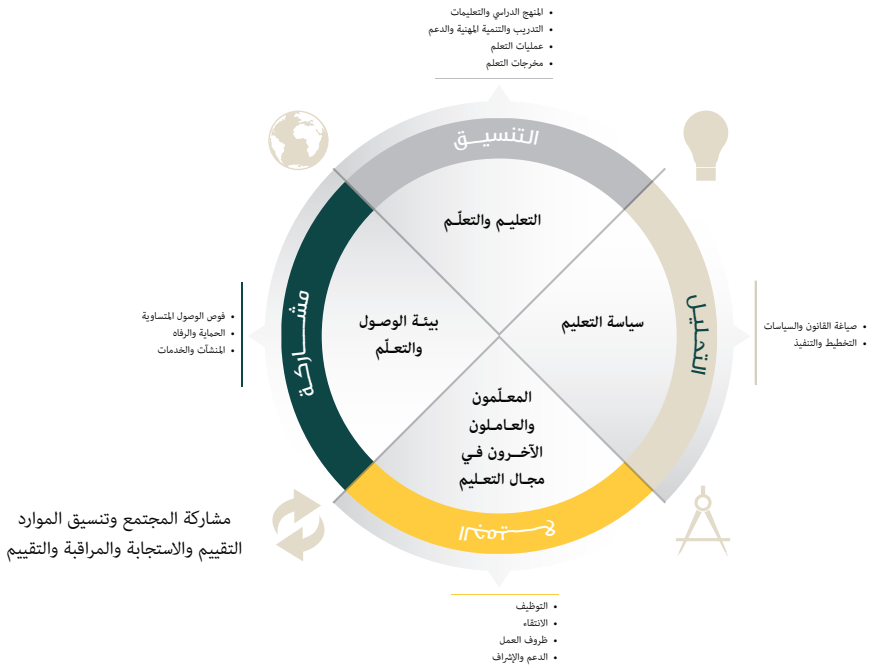

[١٥] شبكة من أكثر من ١١ ألف شخص و١٣٠ مؤسسة ذات صلة بالتعليم والتعلم حول العالم تسهم في العمل على دعم وتعزيز التعليم في حالات الطوارئ، بينها وكالات الأمم المتحدة (كاليونسكو واليونسف والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، مثلاً) ومنظمات دولية ناشطة في التنمية والإغاثة، وجامعات...

[16] Lebanon Minimum Standards for Education in Emergencies; INEE and Lebanon Working Group, 2014. www.ineesite.org/minimum-standards

٢. برامج التعليم غير النظامي أثناء النزوح – خبرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعليم غير النظامي

ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين السيد فيْك إيكوبْوا قال إن النزاعات تسببت بوجود ٥١ مليون نازح حول العالم، منهم ١٥ مليون لاجئ، و٤،٢ ملايين لاجئ سوري، ٥٠٪ منهم دون ١٨ عاما. ٤٨٪ من الأطفال النازحين في الشرق الأوسط هم خارج المدرسة. وتشير التقديرات، بحسب العرض، إلى وجود حوالي ٧٠٠ ألف تلميذ سوري ما بين ٥ و١٧ سنة، خارج المدرسة في بلدان اللجوء الخمسة. وتنادي المفوضية بتوفير القدرة للجميع على ولوج التعليم النظامي بجميع مراحله فهي ترعى مقارباتٍ متنوعة في التعليم غير النظامي في الظروف الناجمة عن النزوح واللجوء.

هناك مقاربات أخرى تشمل: التدريب على اللغة للأطفال والشباب والكبار، التعلم عن بعد كما في التعلم الثانوي عن بعد، اكتساب القدرة على الكتابة والحساب، برامج التجسير، برامج التأهيل المهني. ويتوقف اختيار المقاربة على تشخيص العوائق التي تحول دون التحاق الأطفال والشباب غير الملتحقين بمدارس: هل العوائق سياسية، عمرية، تنبع من البيئة المحيطة، اختلافات اللغة والثقافات والمناهج المدرسية؟

مثال «التعليم المسرّع»، المعتمد في لبنان:[١٧] إنه واحد من المقاربات المعتمدة، وهو برنامج مرن يختزل الإطار الزمني اللازم للمجموعات المحرومة من الالتحاق بالمدارس أو التي انقطع مسار تعليمها بسبب الفقر أو النزاع أو العنف. يتمركز

[١٧] للمزيد عن التعليم المسرّع وغيره من برامج المفوضية، أنظر الوثيقة الملحقة.

هذا النهج داخل السياسات الوطنية وهو معتمد من جانب الحكومة، وفي بنيته ما يوفر مسارات نحو التعليم النظامي، ويوفر كفايات مصادَق عليها كما في التعليم النظامي، والدعم النفسي الاجتماعي ومهارات حياتية.

٣. المدرسة الافتراضية «سحابتي»

بهذا البرنامج يسعى مكتب اليونيسف الإقليمي إلى التغلب على تحديات المكان والزمن اللذين فقدهما الطالب النازح خارج المدرسة، والتعويض عن احتمال النوعية المنخفضة في التعليم غير النظامي. في عرضها البرنامج، أشارت ممثلة اليونيسف السيدة فريدة أبودان، إلى خصائصه[١٨]: إنه منهاج «أونْلاين» يدعمه نهج تفاعلي متعدد الوسائط، يوفر ٤ مواد: العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم. تجري الاختبارات والتقييم «أونْلاين» أيضاً ويحصل الطالب على شهادة (للصفوف ٩ -١٢). والمهم أن البرنامج يوفر مزيجاً من الوصول إلى «مساحات التعلم» النظامي وغير النظامي، والدعم التدريسي الخاص على أيدي معلمين وميسرين وتواصل مع الأقران المشاركين.

٤. المدرسة المتنقلة – «كياني»

بدورها عرضت مؤسسِّة جمعية «كياني»[١٩] السيدة نورا شراباتي جنبلاط، لتجربة مختلفة من زاوية أن «صفوفها» مبنية من وحدات مصنعة مسبقاً، قابلة للفك والنقل إلى حيث تجمعات خيم وملاذات اللاجئين من سوريا إلى منطقة البقاع في لبنان. توفر «كياني» في مدارسها الست (٢٠٠٠ تلميذ) التعليم غير النظامي والتغذية في برنامج أقرته وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، كما توفرهما في مدرسة تعليمية/مهنية للبنات (٢٠٠ فتاة). يمتاز برنامج «كياني» بالتالي:

- توفير التعليم غير النظامي والتغذية والحماية والدعم النفسي الاجتماعي. تتنوع الخدمات ما بين المهارات القرائية والحسابية الأساسية، والتعليم للأطفال الذين انقطعوا مطولاً عن المدرسة، فضلاً عن التعليم للأطفال الذين كانوا أتموا سنة دراسية من قبل بحسب المنهاج اللبناني الرسمي (في مقاربة مجتمعية الطابع) لتعلم الرياضيات والعربية والإنجليزية والجغرافيا والعلوم.
- التنسيق مع وزارتي التربية والشؤون الاجتماعية ومع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية.
- التنسيق والتخطيط المسبق مع كلّيتي التغذية والصحة العامة في الجامعة الأميركية ومشاركة الأساتذة والطلاب مباشرة.
- إشراك المعلمين السوريين في التعليم (٧٠٪) وتدريبهم على مهارات التعلم النشط – خصوصاً لما بعد العودة.
- تشارك الخبرات بين المعلمين اللبنانيين والسوريين وبناء السلام بين المجتمعين المحليين.
- الطابع المتنقل سمح بأن تكون المدارس قريبة وبزيادة مشاركة الأهل وزياراتهم ويسّر كذلك التحاق بعضهم بصفوف القرائية.

إلا أن التحديات الأكبر تتمثل في أعداد الأطفال السوريين خارج المدرسة والنظام التعليمي وكذلك الحاجة إلى الاعتراف بالتعليم غير النظامي والاعتماد والمصادقة.

---

[١٨] للمزيد عن «سحابتي» أنظر الوثيقة الملحقة.

[١٩] للمزيد عن «كياني» أنظر الوثيقة الملحقة.

المحـور الرابع

مناهج التعليم غير النظامي والكفايات التعلمية

هنا وفر الاجتماع المعرفة والخبرات والأدوات التالية:

١. عرض عن الكفايات الأساسية بحسب المنهاج الوطني والرزم المختلفة في إيصال مضمون المنهاج وبناء الكفايات، مع نماذج من سنغافورة ونيوزيلانده واسكتلنده.

٢. كفايات التعلم في التعليم غير النظامي في عالم تحول في طرق نقل المعرفة والوصول إليها، وقياسها واعتمادها.

٣. عرض عن خبرة حكومية المغرب في مجال الكفايات التعلمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي: منهاج واحد، تآزر، تجسير واعتماد، وصول واسع إلى مئات آلاف خارج التعليم النظامي.

ا. الكفايات الاساسية في مناهج التعليم والتعلم: طرح الأسئلة الجريئة!

إخصائية البرامج في اليونسكو – بيروت، السيدة داكامارا جورجيسكو استجابت في عرضها للتحديات (والمخاوف الكثيرة) التي يثيرها طرح التنويع في مسارب التعلم واكتساب الكفايات التعلمية[٢٠]. عمّمت جورجيسكو التحدي على جميع الأطراف وطرحت التحدي على المناهج النظامية أيضاً: ما الكفايات المطلوبة اليوم أصلاً؟ كيف نعرّفها؟ كيف نوفرها للمتعلم؟ من/ما يضمن وصولها؟ أين الأولويات: في الكفايات أم في المنهجيات وأشكال التوصيل؟

عملياً، يدعو العرض إلى إعادة النظر بمسائل الاعتراف والاعتراف المتبادل والتجسير والجهات المعنية بـ«التعليم»، فضلاً الدعوة إلى تقبل وجود «رزم مختلفة» يمكنها إيصال مضمون المقررات وتوفير تعلم النوعي يلبي الحاجات الإنسانية الأساسية. وتقر جورجيسكو بأن المقاربات الجديدة إلى الكفايات الأساسية والتجسير تحتاج إلى «شجاعة» قبل أن تصبح أساساً للرؤية التربوية واستراتيجياتها وبرامجها ومعايير الجودة، في عموم الظروف - وخصوصاً في أثناء الظروف الطارئة المستدامة وتعرّض مقومات الاستراتيجيات التربوية والبيئة التعلمية لضغوط استثنائية أو حتى للتدمير. فالكفايات الأساسية تساعد على: التركيز على المعرفة ذات الصلة والتعلم ذي المغزى، واعتماد مقاربة شاملة للطفل/المتعلم، وتطوير مهارات تفكير عالية المستوى، وتجنّب التكرار والإنهاك، والتحضير للحياة والعمل، وتعلّم التعلم.

الميزات الشخصية التي لا تقيسها الامتحانات:
الإبداع، الابتكار، التفكير النقدي، حب الاستطلاع، الحشرية، المثابرة، العزم، الانضباط الذاتي، التصميم، الحس الجمالي، الوعي الذاتي، القدرة على التكيف، الشجاعة، التواضع، العفوية، الفكاهة، التعاطف، الرحمة، طرح الأسئلة، الحافز، العقلية المدنية، الحس المرح، القيادة...

المنهج: اختيار المحتوى التعلمي وتنظيمه ومنهجياته وبيئته

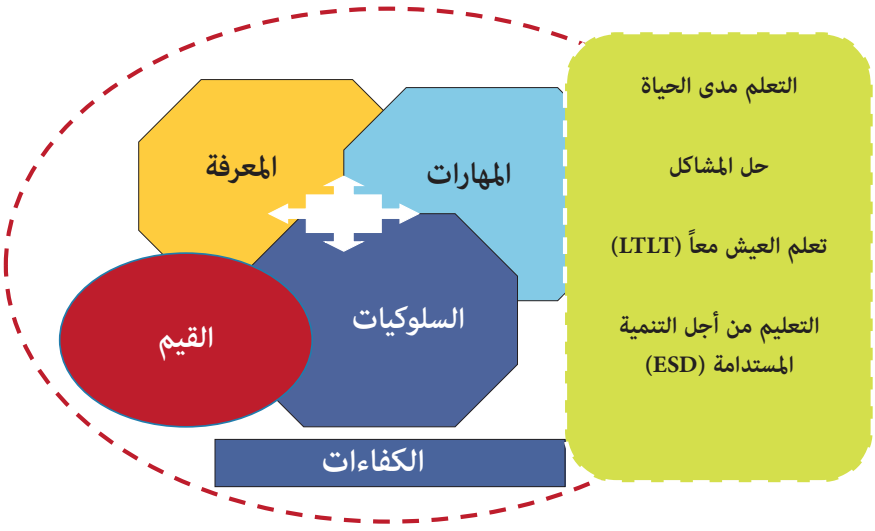

[٢٠] للمزيد عن الكفايات ونص العرض أنظر الوثيقة الملحقة.

الكفاءات: بعض المسائل المتعلقة بالمصطلحات

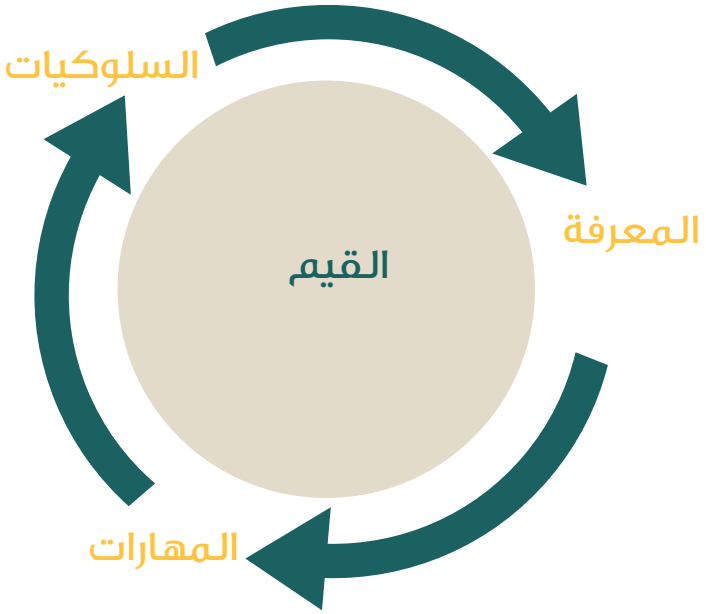

- الكفاءات كتعبير عن المعرفة والمهارات والسلوكيات
- المصطلحات المرادفة: «المهارات» «القدرات»

للمقارنة قدمت جورجيسكو من قلب الواقع ٣ نماذج تطبيقية من ٣ بلدان متباينة عن الكفايات الأساسية: سنغافورة ونيوزيلنده واسكتلنده

سنغافورة	نيوزيلنده	اسكتلنده
مهارات التواصل	مهارات التواصل	متعلمون ناجحون
تنمية الشخصية	مهارات الحساب	أفراد واثقون في أنفسهم
مهارات الإدارة الذاتية	مهارات المعلومات	مواطنون على قدر من المسؤولية
المهارات الاجتماعية ومهارات التعاون	مهارات حل المشاكل	مساهمون فعّالون
مهارات التفكير والابداع	مهارات الإدارة الذاتية والتنافسية	
القراءة والكتابة والحساب	المهارات الاجتماعية ومهارات التعاون	
مهارات المعلومات	المهارات الجسدية	
مهارات تطبيق المعارف	مهارات العمل والدراسة	

٢. التعلم مدى الحياة: الاعتراف بكفايات ونواتج التعلم غير النظامي

بدوره، أعاد أستاذ التربية في جامعة القاهرة، د. سامي نصار، التذكير بمنطلقات أساسية في العملية التعلمية، أصلاً، وشدد على «مأسسة التعلم غير النظامي واللانظامي، والاعتراف بنواتج التعلم أيا كان مصدره»...وعلى أن اتجاه التربية هو نحو الاعتراف، لا كخيار بل كمحصّلة للتحولات في العالم عموماً وللاحتياجات من المؤهلات»[٢١]، ونتيجةً للتغير الجذري والتوسع في فرص وطرق الوصول إلى المعرفة بفضل وسائل الاتصال المفتوحة، إذ «الأهم يبقى هو ما يحصّله الإنسان من كفايات». أشار نصار إلى أن «الإعتراف بشهادات التعلم غير النظامي وكذلك بالخبرات المكتسبة من التعلم غير النظامي وسوق العمل» حظي «باهتمام عالمي. فالأزمات الاقتصادية تدفع الملايين من العاملين إلى تغيير تعليمهم ووظائفهم. وهجرة العمالة سعياً وراء الرزق، والهجرة هربا من الحروب»، الأمر الذي فرض «ضرورة البحث عن «آلية لتحديد كفايات الأفراد وما يمتلكونه من معارف ومهارات، والاعتراف بها»...لقد «ساد الاتجاه منذ بدايات القرن الحالي نحو تبني الأطر القومية للمؤهلات...» للقيام بهذه المهمة، ما يعني «مأسسة التعلم غير النظامي واللانظامي، والاعتراف بنواتج التعلم أيا كان مصدره»... كل ذلك «عصف بالفروق» بين نظم التعلم: ففي المنهجين النظامي وغير النظامي تتوافر «نية» التعليم والتعلم»، والقصد، والمؤسسة. الفرق يأتي من الاعتراف - عدم الاعتراف.

في حين لا يقلل د. نصار من التحديات التي تواجه الاعتراف (ثقة، شفافية، قوانين وتشريعات، تنسيق، أدوات التصديق...) فإن الأهم يبقى ما يحصّله الإنسان من كفايات. منطلق نصار يتلخص في أن «التربية المستديمة» تمثل «مسارا حرجاً وضرورياً لمواجهة القضايا التربوية العالمية وتحديات المستقبل، وأيضا باعتباره فلسفة، أو إطاراً نظرياً ومبدءا ينتظم كافة أشكال التعلم النظامي وغير النظامي واللانظامي التي تقوم على الإنصاف، والتحرر، والقيم الإنسانية والديمقراطية، والتي تتكامل مع مجتمع المعرفة، وتقوم على المبادئ الأربعة للتربية في القرن الحادي والعشرين: تعلّم لتعرف، تعلم لتعمل،

[٢١] للمزيد عن العرض أنظر الوثيقة الملحقة.

تعلم لتتعايش مع الآخرين، وأخيراً تعلّم لتكون». وبالتالي ينبغي «تطوير البنى والاليات التي تكفل الاعتراف بكل أنواع التعليم ومصادقتها من خلال تأسيس أطر لمعادلة شهاداتها».

«أسس نظام الاعتراف بكفايات ونواتج التعلم غير النظامي واللانظامي	وظائف الإطار القومي/الوطني:
ضمان حقوق الأفراد في العمل ومواصلة التعلم في إطار من العدالة والشفافية. التزام الشركاء بمسئولياتهم نحو بناء أطر للكفايات، ووضع قواعد الاعتراف ببرامج التعلم غير النظامي واللانظامي واعتمادها. الثقة في عمليات وإجراءات الاعتراف والاعتماد ببرامج التعلم غير النظامي واللانظامي من خلال الشفافية والإنصاف اللتين توفرهما آليات الجودة. الإيمان بالقيمة المتكافئة لنواتج التعلم النظامي وغير النظامي واللانظامي. المصداقية بالاستناد إلى المبادئ القانونية والتشريعات التي تضمن حقوق مختلف الأطراف.	الاعتراف بنواتج التعلم الخاصة بكل فرد وفق معايير محددة. الربط بين نواتج التعلم وبين المهارات المطلوبة والمعايير المهنية المتفق عليها في القطاعات الصناعية والاقتصادية أو المؤهلات الحرفية. وضع إطار منظم للتصديق والاعتراف بنواتج التعلم غير النظامي واللانظامي (غير الرسمي)».

٣. حالة بلد عربي يتقدم على الطريق منذ ١٧ عاماً: المغرب

لم يكن من المستغرب أن تركز العروض على تَدبّر التحديات التي تخلقها مآسي نزوح ولجوء ملايين الناس في سوريا، ومنها، وفي بلدان المشرق العربي. أما تجربة المغرب كدولة ومجتمع، كما عرضها مدير التربية غير النظامية في وزارة التربية المغربية السيد إحسان أجور عرضاً مسهباً[٢٢]، فجاءت لتشير إلى فرص واعدة فتحها التبني الرسمي لمنهج التعليم غير النظامي، و«مأسسته» في التشريعات والدستور.

- تمتاز التجربة المغربية بأنها اعترفت بالتعليم غير النظامي، وأدمجته في النظام التربوي، ليس لمواجهة حال طوارئ أو حرب أو نزوح داخلي أو لجوءٍ وافدٍ، بل من باب الإقرار بدوره في تلبية الحاجات والحقوق التعلمية للجميع والاستفادة من مرونة مقارباته وجدواها. التجربة قائمة منذ ١٧ عاما، وقت «أخذت التربية غير النظامية طابعاً مؤسساتياً سنة ١٩٩٨ داخل هياكل وزارة التربية الوطنية، كبرامج تنفذ بشراكة مع الجمعيات من أجل توفير فرصة ثانية للتمدرس لشرائح متنوعة من الأطفال واليافعين الذين لم يتمكنوا من ولوج المدرسة أو انقطعوا عنها مبكرا بغاية إعادة إدماجهم في المسار التربوي أو في التكوين المهني والإدماج في الحياة العملية».
- يعتمد المغرب التعريف التالي: «تعتبر التربية غير النظامية حسب التعاريف الدولية كل نشاط تربوي منظم ونسقي ينفذ خارج النسق التربوي النظامي من أجل توفير تعلمات محددة لشرائح معينة من الساكنة».
- استفاد من النهج أكثر من ٦٥٠ ألفاً من الأطفال والشباب.

[٢٢] يمكن الاطلاع على المزيد عن التجربة في الوثيقة الملحقة عن «برامج التربية غير النظامية بالمغرب» وكذلك في الوثيقة الملحقة عن «الاختيارات والتوجهات الخاصة بمناهج التربية غير النظامية».

- يذكر أجور أن النجاح يشترط العمل ما بين مؤسسات الدولة وأن «مهام مجال التربية غير النظامية في التدخل» على مهمتين أساسيتين هما: «إعداد وتنفيذ برامج التربية لفائدة الأطفال غير الممدرسين»، و«وضع وتنفيذ خطط وبرامج ملائمة للحد من الانقطاع المدرسي». وهي تنفذ مهامها على مستويين:

الأول: مستوى **وقائي** ويتمثل في تعزيز اليقظة التربوية بالمؤسسات التعليمية من خلال التعبئة المجتمعية والمواكبة التربوية لتعزيز فرص مواصلة التعلم للتلاميذ المدمجين من الفرصة الثانية أو الادماج المباشر للتلاميذ المنقطعين إثر عمليات «من الطفل إلى الطفل»[1] و«قافلة للتعبئة المجتمعية».

الثاني: مستوى **علاجي** ويهتم بتوفير فرصة ثانية للتربية والتكوين للأطفال غير الممدرسين واليافعين المنقطعين عن الدراسة من أجل الإدماج في التعليم النظامي أو التكوين المهني والحياة العملية.

لا تتوقف «مأسسة» التعليم غير النظامي عند حدود الاعتراف بل جرى تدوين ذلك في الدستور وفي «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» وتطبيقاً للالتزامات بالمواثيق الأممية ذات الصلة بالحق في التعلم والتعليم للجميع. و«الميثاق الوطني للتربية والتكوين» يعتبر «التربية غير النظامية ومحو الأمية الدعامة الثانية في إصلاح منظومة التربية والتكوين وانتشار التعليم»، وقد «دعا إلى تبني برنامج وطني واسع لاستهداف الأطفال غير الممدرسين وتيسير مسالك إدماجهم في منظومة التربية والتكوين».

الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للتربية غير النظامية:

١. مساعدة المدرسة على الاحتفاظ بالأطفال المسجلين طيلة فترة الإلزام المدرسي على الأقل.
٢. تيسير الاندماج المدرسي للأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين، والذين يرغبون في متابعة المسار العادي للنسق النظامي، باعتماد الأقسام الرابطة للاندماج، أو بتأمين دروس سريعة ومركزة لاجتياز الامتحانات الإشهادية لنهاية المسار.
٣. تهييئ تعلم الشباب من ١٣-٢٠ سنة الذين عبروا عن رغبتهم في متابعة تكوين مهني، مع ضمان برامج الاستئناس والتكوين المهني.

الفئات المستهدفة من برامج التربية غير النظامية

برنامج التمدرس الاستدراكي وإعادة الإدماج	برنامج التعبئة المجتمعية من أجل اليقظة التربوية
• الأطفال في وضعية صعبة (أطفال في الشارع أو نزلاء مراكز حماية الطفولة). • الأطفال في وضعية تشغيل مبكر (البيوت، الفلاحة، ورشات الصناعة التقليدية والخدمات غير المهيكلة).	• جمعيات المجتمع المدني، السلطات المحلية، المنتخبون المحليون، والفاعلون التربويون المباشرون. • التلاميذ المنقطعون حديثا من أجل إدماجهم مباشرة إثر عمليات التعبئة المجتمعية (نهج «من الطفل إلى الطفل» و«قافلة»). • المستفيدون من التربية غير النظامية المدمجون بالتعليم النظامي من أجل المواكبة التربوية. • تلاميذ الانتقال بين الابتدائي والإعدادي المهددون بالانقطاع خاصة الفتيات في الوسط القروي.

مبادئ واختيارات برامج التربية غير النظامية

المبادئ الموجهة	الاختيارات: دواعي تبني الشراكة كنمط للتدخل
• التكامل مع مجهودات تعميم التمدرس الالزامي. • من المدرسة الواحدة النمطية إلى الفضاء المتعدد للتربية والتكوين. • من التدخل التربوي الأحادي إلى نظام تشاركي تعاقدي محلي.	• تعقّد ظاهرة عدم التمدرس والانقطاع من حيث الأسباب والعوامل وملاءمة العرض التربوي. • تنوع خصوصيات الفئات المستهدفة وهشاشة وضعياتها تفرض تبني منهجية القرب واعتماد المرونة في التدخل. • محيط محفز من حيث: الانفتاح على الشراكة الجمعوية والمؤسساتية؛ ونسيج جمعوي يتطور وتتنامى مشاركته في تدبير مشاريع سوسيو تربوية وتنموية؛ وإرث تاريخي لأشكال من التربية غير النظامية في المجتمع المغربي.

التجربة المغربية لا تخلو من تحديات ونقاط ضعف اظهرها تقييم الأداء واقترح آفاقا وتطويرات (تستعرضها الوثيقة المرفقة). ففي تعقيبه على ملاحظات من القاعة على الشراكة مع المجتمع المدني ونجاعة التعليم غير النظامي، أوضح السيد أجور أن ٤٤٠ جمعية تتدخل اليوم في ١٠ أنواع من احتياجات التعليم غير النظامي: الوزارة تعلن عن حاجات محددة، لتعليم أطفال في منطقة معينة مثلاً، وتتلقى عروضاً من الجمعيات تفحصها لجنة وتنجز التعاقدات. إلى ذلك، فالمغرب يحتفي كل سنة بأشخاص «مروا بنظام التعلم غير النظامي وأصبحوا ذوي شأن».

٤. ملاحظات وتشديد

- المحاور ٣-٥ وفرت معلومات مكثفة صبت في تعزيز أرضية المعرفة المشتركة عن الموضوع، وأتاحت كذلك فرصاً للمشاركين ليتحدثوا هم عن خبراتهم العملية، وعن واقع التعليم والسياسات ذات الصلة بتنويع مناهج إيصال المعرفة والكفايات والمهارات، فضلاً عن توقعاتهم وتوصياتهم ومواقفهم من مناصرة مشاريع بناء سياسات الاعتراف والتجسير، و/أو التعبير عن مخاوفهم. غزارة العروض وتنوعها أفسحا المجال للتساؤلات المفصلة والمقارِنة لكنهما حدّا من الوقت المتاح للمزيد من التعمق في الحوار وتفحص المعرفة والحالات المطروحة واستيعابها في الخبرات الخاصة.
- قبل الانتقال إلى عرض صورة الواقع في البلدان العربية الست، فإن جولة من التعليقات المقارنة بعد العروض الريادية في بلدان أخرى وفي المغرب (واستباقاً للعروض المتوقعة من ممثلي البلدان) أظهرت جملة من الملاحظات الأقرب إلى التنبيهات والتوصيات. هنا عناوينها:

١. يجب تحرير التعليم غير النظامي من اعتباره «طفيلياً» يعيش على التعليم النظامي، وكأنه «خارج عن القانون»، بل يجب الاعتراف به كـ «تعليم موازٍ» للتعليم النظامي.
٢. التحلي بالجرأة والواقعية في عرض صورة الواقع في بلادنا: قراءة نقدية، طرح المشكلات والصعوبات والموانع. لنعترف بوجود «تنافس في المصالح» بين النظم وما بين مؤيديها.
٣. ما زالت الصورة تقليدية، والطروحات كذلك، وهناك افتقاد إلى البعد السياسي المعلن، (بخلاف المغرب): لا طوارئ وأزمات لجوء بل «إرادة» سياسية ورؤية.
٤. يتردد البعض في الاعتراف بالأنماط غير النظامية في حين أن كبرى الجامعات ومجتمعات متقدمة تعتمد التعلمَ عن بعد، أُونْلاين، بشهادات معتمدة (تقبلها الأسواق والصناعات الحديثة)!
٥. في مجتمعاتنا، ما زالت الثقة مفقودة بالمناهج غير النظامية وبالعمل مع المجتمع المدني والاعتراف بدوريه، النوعي والكمي، في حين بات الاعتراف في المغرب في متن الدستور.

المحـور الخامس

على طريق إتمام الأطر الوطنية العامة لتطبيق التعليم غير النظامي – أين وصلت ستة بلدان عربية؟

وفر الاجتماع فرصة لتشارك المعرفة والخبرات في مجال التعليم غير النظامي من ستة بلدان عربية: لبنان، الأردن، سوريا، العراق، مصر، السودان. العروض رسمت ملامح الوضع الراهن وأظهرت تقاطعات وتباينات في الدوافع والسياقات والتحديات والحاجات، فضلاً عن درجات متفاوتة من التقبل والتقدم في تبني المفهوم وبناء الإطار والسياسات والشراكات وفي التعميم والقياس. بل حتى المفردات تحتاج إلى تطوير نحو لغة مهنية مشتركة بينها. هنا عناوين العروض فيما ترد التفاصيل في الوثائق المرفقة.

ا. لبنان

قدمت العرض السيدة صونيا الخوري، مديرة وحدة التعليم الشامل، وزارة التربية والتعليم العالي.[٢٣]

تضع الوزارة «الإطار العام للتعليم غير النظامي» في سياق الاستجابة لتدفق «اللاجئين من سوريا» وبينهم ١٣٠ ألف طفل بحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، في حين «لا تكفي الإمكانات» وتتعدد الجهات التي تشارك في تأمين التعلم والتعليم عبر برامج متعددة. هذا يعزز الحاجة إلى «الإطار الجامع» في التعليم غير النظامي. يهدف الإطار إلى:

- الحرص على تمكّن جميع الأطفال في لبنان من الوصول إلى فرص التعلم النظامي وغير النظامي في بيئة آمنة توفّر الحماية.
- وضع الخطوط العريضة للدور العام لوزارة التربية والتعليم العالي كهيئة تنظيمية للتعليم غير النظامي في لبنان.
- توضيح الأنواع المختلفة من خدمات التعليم غير النظامي المنظّمة التي سيتم توحيدها.

الغاية من إطار عمل التعليم غير النظامي:

تلتزم وزارة التربية والتعليم العالي إيصال العلم إلى جميع الأطفال (RACE) لتنسيق التعليم غير النظامي كنتيجة لـلتالي:

- ضعف التنسيق في التعليم غير النظامي – منظمات مختلفة تقدّم برامج متعددة مقابل تكاليف متباينة
- أدلة غير كاملة على المخرجات التعلمية للأطفال
- مساءلة ضعيفة للأطفال والجماعات والشراكات

دور وزارة التربية والتعليم العالي: التنظيم، الرصد، الإشراف، الإدارة، الضبط.

- العوامل الأساسية لإطار عمل التعليم غير النظامي: القرائية والحساب الأساسيان، برنامج التعلم المسرّع، التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، قرائية الشباب، برنامج التجسير.

بنية سبل التعليم غير النظامي:

[٢٣] نص عرض لبنان في الوثيقة الملحقة.

- **التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:** ٣-٥ (الحضانة)، التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، التعليم النظامي ١-٩.
- **برنامج التعلم المسرّع – الأساسي:** التعلّم المسبق ٧-١٧ سنة (الصف ١ إلى ٩)، برنامج التعلم المسرّع – الأساسي، التعليم النظامي الصف ١-٩.
- **برنامج القرائية والحساب الأساسيان – الأساسي:** ما من تعلّم سابق٧-٧١ سنة (الصف ١ إلى ٩)، القرائية والحساب الأساسيان – الأساسي، برنامج التعلّم المسرّع – الأساسي، التعليم النظامي (الصف ١-٩).
- دعم الإستبقاء [في المدارس]
- **عوامل مشتركة بين كل القطاعات:** نظام المدرسة العامة والمهارات الحياتية، دعم اللغة الأجنبيةن انخراط الأهل، التعلّم الإلكتروني والتعلّم المدعوم تكنولوجياً.

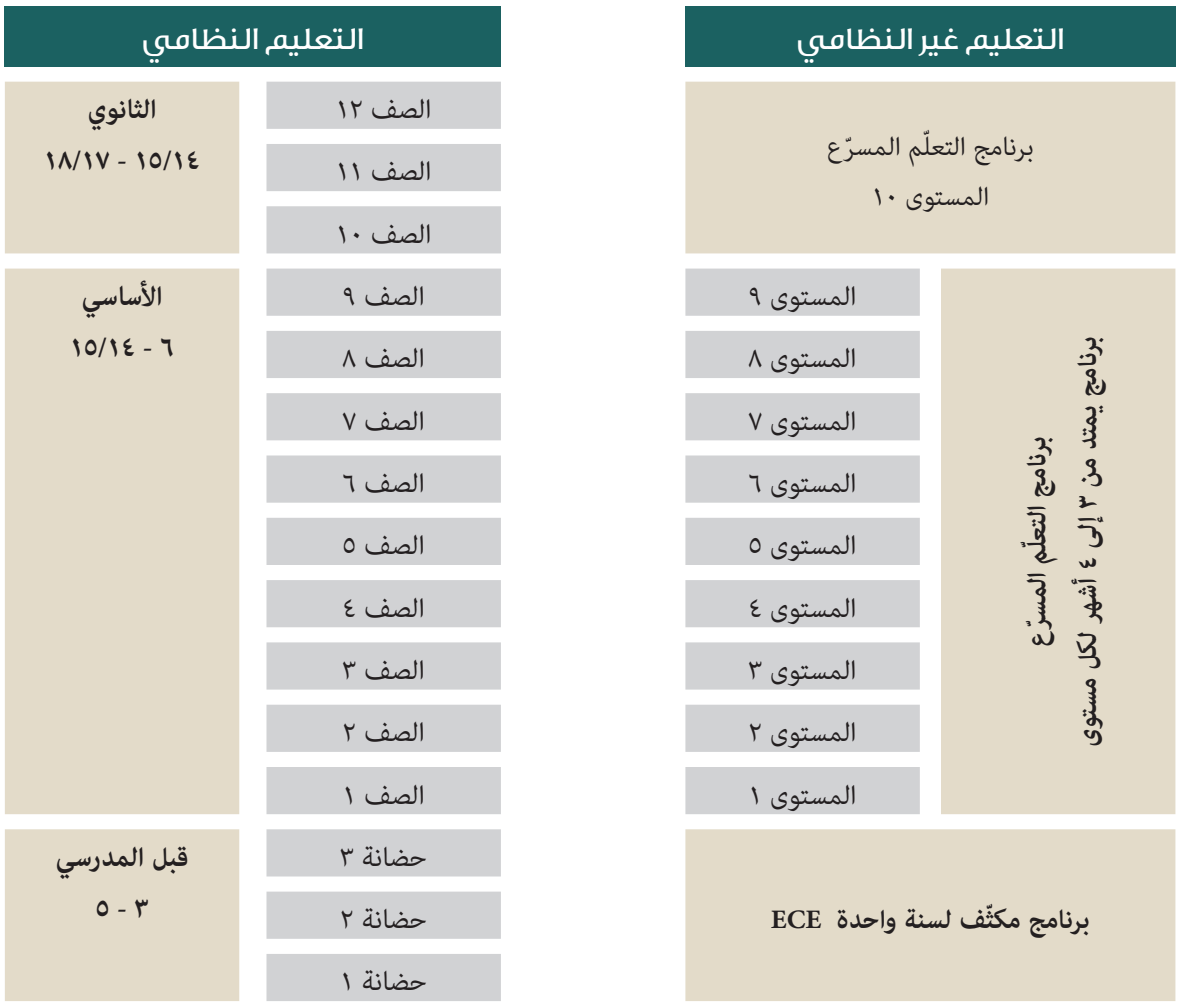

٢. الأردن

قدم العرض وزير التربية سابقاً ومستشار اليونسكو، د. محي الدين توق.[٢٤]

أ. الرؤية والتعريف والأهداف:

في التعليم غير النظامي: هو كل نشاط تربوي منهجي منظم أو أي تدريب مهني يتم خارج النظام التعليمي النمطي... بهدف تنمية قدرات ومعارف ومهارات الملتحقين به للاسهام في رخائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومساعدتهم على أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وهو تعليم:

- يحدث تحت إشراف كامل من وزارة التربية والتعليم
- يتم بصورة منظمة ومقصودة في فترة زمنية مرسومة
- رديف ومساند للتعليم النظامي
- يعالج مفرزات التعليم النظامي وسلبياته
- يربط التعليم بالعمل
- مفتوح النهايات نسبياً

ب. أمثلة من برامج للتعليم غير النظامي ومسارات ونماذج لتعليم الفرصة الثانية في الأردن والشركاء:

- في إطار التعليم العام: برنامج تعليم الكبار ومحو الامية: للكبار من ١٥ سنة فما فوق
- برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين: من ١٢ سنة فما فوق
- برنامج الدارسين غير النظاميين: الدراسات المنزلية خارج المدرسة: من ١٢ سنة فما فوق، وللطلبة النظاميين بموجب ظرف طارئ: من ٦-١٨ سنة
- برنامج الدراسات الصيفية: من ٦-١٨ سنة
- برنامج الدراسات المسائية: من ١٣-١٨ سنة
- في إطار التعليم والتدريب المهني: تفسح بعض مسارات التعليم غير النظامي فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي التطبيقي او بمراكز التدريب المهني التابعة لموسسة التدريب المهني، ويمكن لمن أنهى التعليم الثانوي التطبيقي الالتحاق بكليات المجتمع المتوسطة او بعض التخصصات في الجامعات.
- الدورات التدريبية المعتمدة أو اجتياز اختبارات المستوى المقررة من مؤسسات التدريب المهني تفسح الارتقاء بمستوى تصنيف العامل المهني الى المستوى الفني (محدد المهارة المهني الفني).

ج. آلية تطبيق برنامج/برامج التعليم غير النظامي والحوكمة (في إطار التعليم العام):

- وزارة التربية والتعليم: المعلمون، المناهج والكتب، الاختبارات والتقويم، إصدار الشهادات والمصدّقات.
- تعد الوزارة مراكز خاصة للتعليم غير النظامي داخل المدارس تتناسب واحتياجات الدارسين بدعم من منظمات دولية.
- منظمات دولية /اقليمية تنفذ بعض البرامج بإشراف الوزارة وباتفاق مسبق معها.
- يجري تكثيف المناهج والمقررات بحيث يتم انهاء مستوى معين بعددٍ أقل من السنوات.

[٢٤] نص مداخلة الأردن الكاملة في الوثيقة الملحقة.

د. برامج التعليم غير النظامي/غير الرسمي في تسعه مجالات:

- خدمات التعليم والعناية بمرحلة الطفولة المبكرة؛ مهارات محو الأميه (القراءة، الكتابة، الحساب)؛ التعلم الموازي والبديل؛ تنمية المهارات الحياتية؛ تنمية القدرة على تأمين الدخل/ التدريب المهني غير النظامي؛ التنمية الريفية؛ التنمية المهنية المستدامة؛ التعليم الديني؛ التربية التراثية والحضارية.

هـ. المزودون الرئيسيون للتعليم غير النظامي/غير الرسمي:

- وزارة التربية والتعليم، المراكز الثقافية المرخصة
- مؤسسة التدريب المهني
- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (الأونروا
- وزارة التنمية الاجتماعية
- القطاع التطوعي والاهلي
- وزارة الأوقاف
- النقابات والمنظمات النسائية
- وزارة الثقافة
- المنظمات الاقليمية والدولية (اليونسكو، اليونيسف)
- مؤسسة رعاية الشباب
- القوات المسلحة
- منظمات دولية متخصصة
- مؤسسات ودوائر غير رسمية اخرى: كويسْت سْكوب، مجلس اللاجئين النرويجي، مؤسسة انقاذ الطفل، فرق السلام.

و. ما هو غير المتوافر الآن من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني في الاردن:

١. وثيقة سياسات واضحة ومحدده تؤطر التعليم غير النظامي وعلاقته بالتعليم النظامي والتعليم مدى الحياة.
٢. القرار السياسي المتعلق بالاعتراف والمصادقة والاعتماد لبرامج التعليم غير النظامي خارج إطار وزارة التربية والتعليم.
٣. فريق عمل مشترك حكومي/دولي/أهلي لتخطيط وتنسيق جهود التعليم غير النظامي.
٤. نظرة واسعة للتعليم غير النظامي تنسجم مع النظرة الدولية (اليونسكو، اليونيسف) للتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي. وهذا أدى إلى:

- عدم وجود وحدة تنظيمية تتولى الاعتراف والمصادقة والاعتماد لأي برامج تعطى خارج إطار وزارة التربية والتعليم.
- عدم وجود معايير لتأطير وضمان جودة برامج التعليم غير النظامي.
- غياب التدابير والاجراءات اللازمة لادارة عملية الاعتراف والمصادقة والاعتماد.

٣. سوريا

قدم العرض د. سعيد خراساني، مساعد وزير التربية[٢٥]

الرؤية من التعليم غير النظامي في سوريا:
«المواطن السوري له الحق بالوصول الشامل وعلى قدم المساواة لجودة التعليم مدى الحياة والتعليم المهني الوظيفي المنحى، في أي مكان وزمان، وتحت أي ظرف، لخلق مجتمع قائم على المعرفة، محقق لفرص العمل وله ميزة تنافسية مستدامة في المجتمع السوري».

في وصفه آثار الأزمة في بلده على التربية، رسم السيد خراساني الوضع التالي: «أدت الحرب «إلى تهجير المواطنين... وعرقلة مسيرة التنمية... ولا سيما العملية التربوية. حيث تم استخدام جزء من المدارس للإيواء، وخرج حوالي سبعة آلاف مدرسة من الخدمة...» كما أدت إلى «تسرب المتعلمين من المدارس... وزيادة الكثافة الصفية في مدارس المناطق الآمنة، لذلك سعت وزارة التربية باتجاه التعليم البديل وتعمل على تأمين مستلزماته».

«تم اعتماد رؤية للتعليم البديل» وفق ٦ طرائق: التعليم المكثف، التعلم الذاتي، التعليم التعويضي ودروس التقوية في الأندية المدرسية، دورات التعليم المهني التدريبية للمتسربين من التعليم، المدرسة السورية الإلكترونية، تعليم الجماعات المتنقلة.

أ. التعليم المكثّف لطلاب الفئة (ب):

- للأطفال «المتسربين من التعليم لسنتين دراسيتين أو أكثر، وذلك من عمر ٨ سنوات ولغاية ١٧ سنة... تحت إشراف وزارة التربية...في الأماكن الآمنة...حيث يتم تدريس المتعلمين صفين دراسيين خلال العام الدراسي الواحد وذلك للمواد الأساسية من الصف الأول إلى الصف الثامن. المواد: اللغة العربية - الرياضيات - العلوم - الانكليزي...».
- «وسيتم البدء بتطبيق التعليم في بداية الفصل الدراسي الثاني من العام ٢٠١٦. ويخضع الطالب في نهاية الفصل الدراسي لإمتحان نظامي يتم تحديد انتقاله أو رسوبه في صفه». الفئة ب تشمل: الأطفال الذين يعادون إلى المدارس بعد التسرب ...حيث يقبل هؤلاء الأطفال في شعب خاصة ملحقة بمدارس التعليم الأساسي وفق سويتهم التعليمية ويطبق عليهم منهاج وخطة درسية توضع من قبل وزارة التربية حيث يجتازون الصفوف من (١ إلى ٨) وفق أربعة مستويات ... بأربع سنوات».
- «افتتحت وزارة التربية شعبا خاصة لطلاب الفئة/ب/ في المدارس جنباً إلى جنب مع المتعلمين النظاميين بهدف إعادة هذه الفئة من المتعلمين إلى الحياة المدرسية الطبيعية بما تتضمنه من نظام وانضباط ودوام والقيام بالأنشطة الصفية واللاصفية التي يقوم بها المتعلم النظامي بحيث تكون عودتهم إلى المسار النظامي سهلة وسلسة».
- «أُعدّ دليل تدريبي يتضمن كلّ ما يلزم لتطبيق هذا المنهاج...»

[٢٥] نص عرض سوريا في الوثيقة الملحقة.

ب. التعلم الذاتي: للأطفال المتسربين من التعليم والذين لا يستطيعون الحضور إلى المدارس لعدة أسباب منها وجود المتعلمين في مناطق ساخنة غير آمنة وخوف أولياء الأمور على أطفالهم وعمالة الأطفال بسبب الفقر...وهكذا.

- «كراسات... تم فيها «تحويل مفردات المناهج النظامية إلى أنشطة تعلم ذاتي يقوم بها المتعلم» من دون وجود معلم، حيث تقود هذه الكراسات المتعلم خطوة بخطوة للوصول إلى تحقيق أهداف التعلم واكتساب المهارات المطلوبة.
- طورت «وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسيف والأونروا...هذه االمناهج لمواد (اللغة العربية – العلوم – الرياضيات – اللغة الإنكليزية) للصفوف من ١-٩، وتساعد المتعلمين غير القادرين على الوصول إلى المدارس أو الطلبة الموجودين في مراكز الإيواء على متابعة دراستهم، ولو لم يتمكنوا من الوصول إلى المدرسة، ويمكن للمعلم الموجود في المدرسة النظامية أن يستخدمها كونها مبنية على المنهاج النظامي، وذلك للارتقاء بمستوى العملية التعلمية وتفعيل دور المتعلمين».
- «وسيكون المتعلم في حال استخدم هذه المناهج قادراً على اجتياز سبر المعلومات الذي تجريه مديريات التربية في المحافظات بقصد تحديد مستوى التلاميذ عند عودتهم للمدارس».

ج. التعليم التعويضي ودروس التقوية في الأندية المدرسية: للمتعلمين الذين تأخروا في الالتحاق بمدارسهم بسبب الظروف الراهنة لمدة شهرين أو فصل دراسي، حيث تتم إقامة أندية مدرسية لهؤلاء المتعلمين خارج أوقات الدوام الرسمي بمدارسهم وتعويض الدروس التي فاتتهم...».

د. الدورات التدريبية للتعليم المهني: للمتعلمين «المتسربين كلياً من التعليم والذين تتراوح أعمارهم من ٢٠ وحتى ٣٠ عاماً من خلال تدريبهم على مهن مطلوبة في سوق العمل...».

هـ. المدرسة السورية الالكترونية: «يقدر عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والمهجرين قسرياً بحوالي نصف مليون طفل خارج العملية التربوية، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها المسلحون، وهذا ينعكس سلباً على مستقبل سوريا». «لذلك ظهر مشروع المدرسة الإلكترونية السورية حلاً مناسباً للأسباب الآتية:

- تقدم التقنيات وطرائق التعليم الحديثة حلولاً قليلة الكلفة وعالية التأثير.
- تقديم التعليم المدرسي للمناهج المدرسية السورية بصيغة مدمجة وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يمكّن مئات الآلاف من الطلاب السوريين من الوصول إلى تعليم رسمي معترف به من وزارة التربية في مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الثانوية.
- تقديم التعليم المدمج كنموذج ما بين التعليم التقليدي والتقنيات التفاعلية الحديثة عبر الحاسوب كحلّ مرن يساعد على توسيع إمكانية وصول المتعلمين إلى التعليم الرسمي من أي مكان يسكنون فيه عبر إنشاء مركز نفاذ تعليمي في ذلك المكان.
- توفير المحتوى الرقمي والتعليم التفاعلي عبر الشابكة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر للمتعلمين وإجراء الامتحانات للصفوف الانتقالية في مراكز النفاذ التعليمية التي تقام في كلّ الأماكن التي يقيم فيها الوافدون واللاجئون داخل سوريا وخارجها.
- تقدم المدرسة تدريساً لمناهج الفئة (ب) المنصوص عنها في قانون التعليم الإلزامي.
- الإفادة من تجربة المدرسة الإلكترونية السورية بعد الأزمة في بناء المناهج التفاعلية لجميع الصفوف والمواد

الدراسية، وتوظيف مراكز النفاذ الإلكترونية في إجراء الدورات التدريبية التعليمية والتدريسية وأي إجراء يخدم العملية التربوية».

- لذلك ظهر مشروع المدرسة الإلكترونية السورية حلاً مناسباً للأسباب الآتية:
- تقديم التقنيات وطرائق التعليم الحديثة حلولاً قليلة الكلفة وعالية التأثير.
- تقديم التعليم المدرسي للمناهج المدرسية السورية بصيغة مدمجة وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يمكّن ملايين الطلاب السوريين من الوصول إلى تعليم رسمي معترف به من وزارة التربية في مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الثانوية.
- تقديم التعليم المدمج كنموذج ما بين التعليم التقليدي والتقنيات التفاعلية الحديثة عبر الحاسوب كحلٍّ مرن يساعد على توسيع إمكانية وصول المتعلمين إلى التعليم الرسمي من أي مكان يسكنون فيه عبر إنشاء مركز نفاذ تعليمي في ذلك المكان.
- توفير المحتوى الرقمي والتعليم التفاعلي عبر الشابكة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر للمتعلمين وإجراء الامتحانات للصفوف الانتقالية في مراكز النفاذ التعليمية التي تقام في كلّ الأماكن التي يقيم فيها الوافدون واللاجئون داخل سوريا وخارجها.
- تقدم المدرسة تدريساً لمناهج الفئة (ب) المنصوص عنها في قانون التعليم الإلزامي.
- الإفادة من تجربة المدرسة الإلكترونية السورية بعد الأزمة في بناء المناهج التفاعلية لجميع الصفوف والمواد الدراسية، وتوظيف مراكز النفاذ الإلكترونية في إجراء الدورات التدريبية التعليمية والتدريسية وأي إجراء يخدم العملية التربوية.

ز. تعليم التجمعات البشرية المتنقلة في سوريا:

- المدارس الداخلية: لأبناء البادية المتنقلين لمرحلة التعليم الأساسي... وعددها خمس مدارس تتوزع في خمس محافظات... وبلغ عدد التلاميذ ٨٥٩ تلميذاً وتلميذة». تقدم هذه المدارس الطعام واللباس والمبيت والطبابة ومستلزمات العملية التربوية لتلاميذها مجاناً...».
- الكرفانة: هي مدرسة متنقلة مع الجماعة المخصصة لهم من أهل البادية... حيث يرتحلون مزودة بالأثاث المدرسي ومستلزمات العملية التربوية...». «يقوم المعلم بتدريس عدة مستويات ضمن الغرفة الصفية، وينتقل ويقيم مع أهالي الأطفال أينما رحلوا... وفي العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ بلغ عددها ٣٩ كرفانة منتشرة في أماكن مختلفة في أراضي البادية، وعدد التلاميذ المستفيدين ٥٠٢ من البنين والبنات».
- الخيمة: «مدرسة ضمن خيمة خاصة تستوعب حوالي ٣٠ تلميذاً مزودة بالأثاث المدرسي، وكلّ مستلزمات العملية التربوية تُفَكُّ وتُحمل حيث يرتحل البدو... يقوم المعلم بتعليم عدة مستويات تعليمية فيها، ويقيم وينتقل مع الجماعة البدوية أينما رحلت... وخلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ بلغ عددها ٤٤ خيمة منتشرة في البادية السورية، وعدد المستفيدين منها ٨٣٢ متعلماً من البنين والبنات».

هيكلية برنامج/ برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة

«تعمل وزارة التربية على وضع استراتيجية موحدة لهذا النوع من التعليم، حيث ما زال هذا النمط في خطواته الأولى حيث تم العمل في عدة مجالات من خلال تطبيق المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ في المناطق الساخنة التي يصعب الوصول إليها».

القدرات الوطنية الحالية التي تؤطر التعليم غير النظامي في سوريا: «تستطيع حكومة الجمهورية العربية السورية من خلال وزارة التربية تطبيق برامج التعليم غير النظامي داخل سوريا وخارجها بالتعاون مع المنظمات الدولية، إذ مكّن المرسوم الجمهوري من إحداث المدرسة السورية الإلكترونية، وإقامة مراكز نفاذ في الجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية لتدريس المتعلمين السوريين المناهج الوطنية السورية ومنح الاعتمادات اللازمة. ولكن هذا المشروع الآن في طور الإعداد الأولي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والجهات المانحة».

معوقات الحصول على الاعتراف والاعتماد: «في المناطق الآمنة لدينا جميع الآليات للتحقق من التعليم غير النظامي، وستوضع آلية لمنح الاعتمادية بإجراء الامتحانات اللازمة».

كيفية التقدم من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني (لجميع الأطفال- بمن في ذلك اللاجئون والنازحون):

- اعتماد مناهج وطنية سورية تستند إلى المعايير الأساسية للتعليم.
- جمع البيانات العددية المطلوبة للمتعلمين المتسربين والبيانات اللازمة.
- تطبيق برامج التعليم البديل بإشراف وزارة التربية ومن قبل جهات مختصة بالتعليم توافق وزارة التربية على عملها.
- منح الشهادات وفق الاتفاقات المبرمة مع الجهات المنفذة للتعليم البديل.

٤. العراق

قدم العرض د. غازي خميس الحسني، خبير اليونسكو[٢٦]

رؤية التعليم غير النظامي في العراق

«توفير فرص تعليمية ووظيفية للأفراد غير المتعلمين لتعلم القراءة والكتابة والرياضيات ومواد منهجية أخرى وفق مناهج خاصة تلائم جميع مجالات التعليم غير النظامي (تعليم مسرع، تعليم يافعين، محو الأمية، تعليم مجتمعي) لرفع مستوى حياتهم ثقافيا وإجتماعيا وإقتصاديا، وتمكينهم من ممارسة حقوق المواطنة الصالحة وإلتزاماتها وصولاً إلى مجتمع متعلم ومنتج يمارس دوره في التنمية الإجتماعية والإقتصادية ويتمتع بحقوقه عبر إمتلاكه الكفايات والمؤهلات التعليمية الضرورية اللازمة مدى الحياة».

قنوات التعليم الغير النظامي [كلها مرتبطة بهيكلية حكومية]

١. **محو الأمية:** للفئة العمرية ١٥ – ٤٥ سنة، في مراكز محو الأمية. يمنح الدارس شهادة محو الأمية التي تعادل الصف الرابع الإبتدائي مع فرص لمواصلة التعليم للحصول على شهادة الدراسة الإبتدائية، يكمل من بعدها في القنوات التعليمية التي تتناسب مع عمر الدارس.
٢. **المراكز المجتمعية:** مشروع اليونسكو لمحو أمية النساء للفئات العمرية ١٥ سنة فأكثر، وإكسابهن بعض المهارات الحياتية [المهنية].
٣. **مدارس وصفوف اليافعين:** مدارس منفصلة أو صفوف ملحقة بالمدارس الإبتدائية تستقطب الأطفال المتسربين من المدارس الإبتدائية للفئة العمرية من ١٠ إلى ١٥ سنة أو الذين فاتتهم فرص الإلتحاق بالمدرسة وتجاوزت أعمارهم ١٠ سنوات ولم يبلغوا ١٥ سنة، ومدة الدراسة فيها ٤ سنوات. يمنح المتخرج منها شهادة الدراسة الإبتدائية ويحق له الدوام بالمدارس المتوسطة النهارية.
٤. **مشروع مدارس التعليم المسرع:** مدارس منفصلة أو صفوف ملحقة بالمدارس الإبتدائية تمكن الأطفال للفئة العمرية ١٢- ١٨ سنة الذين فاتتهم فرص الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية ومدارس اليافعين من الإنتظام بالدراسة، ومدتها ثلاث سنوات، يمنح المتخرج منها شهادة معادلة لشهادة الدراسة الإبتدائية، وتخوله الإستمرار بالدراسة في المراحل اللاحقة وفقا للتعليمات والعمر.

تحديات عامة:

١. النقص الشديد في الأبنية الملائمة.
٢. تعطيل تنفيذ بعض مواد قانون التعليم الإلزامي ما يعتبر منبعاً لا ينضب للأمية والتسرب.
٣. تعطيل مواد قانون محو أمية المنتسبين في الدوائر الحكومية.
٤. وجود مناهج متعددة لبرامج تعليم الكبار.
٥. عدم توحيد برامج التعليم غير النظامي في جهة حكومية واحدة... وتسهيل عملية إنتقال الدارسين بينها.
٦. الوضع الأمني غير المستقر والنزوح والهجرة المستمرة.
٧. المعتقدات الخاطئة في بعض المناطق حول تعليم المرأة.
٨. قلة الوعي بأهمية التعليم بصورة عامة وللنساء بصورة خاصة.
٩. ضعف تشجيع وتحفيز الدارسين وغياب الدعم النفسي والإرشاد التربوي لهم.
١٠. عدم وجود منظمات للمجتمع المدني متخصصة بالعمل في مجال التعليم الغير نظامي وتعليم الكبار وتمتلك المؤهلات اللازمة.

[٢٦] نص عرض العراق في الوثيقة الملحقة.

تحديات تطوير آليات الإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده	الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده:
١. توفير قاعدة بيانات متكاملة عن السكان غير المتعلمين في الفئات العمرية المستهدفة حسب المحافظات والجنس والموقع البيئي -حضر وأرياف. ٢. إتاحة فرص الإستمرار في الدراسة في مراحل التعليم من خلال فتح قنوات تعليمية موازية لمراحل التعليم النظامي. ٣. غياب توحيد أساليب الإمتحانات بحسب المناهج المختلفة. ٤. غياب توحيد المناهج المختلفة ببرامج تعليم الكبار. ٥. إعتماد أساليب وطرائق تدريس غير تقليدية في مجال تعليم الكبار بالإعتماد على إسلوب التعلم الذاتي.	٦. إجراء تعداد عام للسكان للحصول على بيانات حقيقية عن الأفراد غير المتعلمين ووضع الخطط التنفيذية لتعليمهم القراءة والكتابة. ٧. فتح قنوات تعليمية للتعليم غير النظامي موازية لقنوات التعليم النظامي من أجل استقطاب مخرجات هذا النوع من التعليم. ٨. إعداد مناهج متخصصة تتلائم مع قابليات ومؤهلات الدارسين. ٩. توحيد برامج التعليم غير النظامي في تشكيل إداري واحد لضمان مركزية المتابعة. ٠١. توفير أماكن ملائمة لإستغلالها كصفوف لبرامج التعليم الغير نظامي. ١١. إلزام القطاع الخاص بالمشاركة بدعم العملية التربوية وبصورة خاصة برامج التعليم الغير نظامي. ١٢. إستثمار دور المؤسسات الدينية والإجتماعية في التوعية ضد الجهل. ١٣. تنمية قدرات وتدريب العاملين في مجال تعليم الكبار. ١٤. تعيين جهات مستقلة لتحديد جودة التعليم والتدريب المهني وتحديد كفاءة المتدربين واختبارهم لتحديد المستوى الدراسي أو الشهادة التي يستحقونها في التعليم النظامي. ١٥. إجراء بحوث ودراسات عن مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وعلاقتها بالقوى العاملة المدربة في إطار تعليم الكبار أو التعليم غير النظامي، مع تحمل الحكومة أو الوزارة ذات العلاقة جزءاً كبير من المسؤولية من حيث التنسيق والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني المختلفة في التعليم الغير نظامي. ١٦. تعديل المادة (١٤-أولا) من قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ والقاضي بإعتبار تعليم اليافعين تعليما نظاميا، في حين إنه يعد غير نظامي عالميا. ١٧. توحيد المناهج المتخصصة وأساليب الإختبارات الخاصة ببرامج التعليم الغير نظامي (محو الأمية – المراكز المجتمعية – مدارس اليافعين – التعليم المسرع). ٨١. وضع آلية موحدة لأساليب الإختبارات وتقويم الدارسين في برامج التعليم الغير نظامي وفقا للمناهج الموحدة والمقررة عليهم.

٥. مصر

قدم العرض د. سامي نصار[٢٧]

رؤية التعلم غير النظامي في مصر

تتحدد رؤية مصر للتعلم غير النظامي، ضمنياً، «في تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار باعتباره تعليم المواطنيين الأميين القراءة والكتابة والحساب للوصول بهم إلى مستوى يسمح لمن مُحيت أميتهم باستكمال التعليم إلى مستوى نهاية التعليم الأساسي مع إعطائهم قدراً مناسباً من التعليم لرفع مستواهم الثقافي، والاجتماعي، والمهاري والمهني، لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع والمساهمة في مناشط المجتمع، ولإتاحة الفرص المتنوعة للراغبين في مواصلة التعلم للمراحل الأعلى من التعليم».

أمثلة ونماذج من برامج التعلم غير النظامي في مصر:

برامج محو الأمية:

- برامج محو أمية الصغار من ٦ إلى ١١ سنة: برامج محو أمية الصبية المتسربين من التعليم من ١١ الى ١٤ سنة، وبرامج محو أمية الكبار من ١٥ إلى ٤٥ العاملين في الحكومة والقطاع العام والقطاع الجماهيري في سن العمل.
- برامج التعليم المجتمعي (تتضمن مناهج التعليم الابتدائي وبرامج تدريب مهني): مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيات، والمدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة.
- برامج التدريب المهني متعددة المهن.
- برامج تعليم الإناث التي تقدمها مختلف الجمعيات الأهلية.

بنية برامج التعلم غير النظامي وحوكمته في مصر:

نظراً لتنوع برامج التعلم غير النظامي تتعدد الجهات القائمة على حوكمته وتقديمه للمستفيدين على النحو التالي:

- وزارة التربية والتعليم: التعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية.
- الهيئة العامة لتعليم الكبار: محو أمية الصغار والكبار.
- مصلحة الكفاية الانتاجية: التعليم المهني والتدريب.
- منظمات المجتمع المدني: تشرف على العديد من البرامج لفئات مستهدَفة متنوعة يأتي في مقدمتها الفتيات والمرأة والصغار من المتسربين وغير الملتحقين بالمدارس.

استيعاب الأطفال السوريين اللاجئين في المدارس المصرية:

- يلتحق الأطفال السوريون بالمدارس المصرية دون قيد أو شرط سوى تقديم شهادة موثقة من السفارة السورية تبين الصف والمرحلة الدراسية .من ليس لديهم أوراق ثبوتية يتم عقد اختبار لتحديد مستواهم ليلتحقوا بالصف المناظر.

[٢٧] نص عرض مصر في الوثيقة الملحقة.

- التعليم المجتمعي: في عام ٢٠١٥ كان هناك ١٠٠ طفل فقط في ٧ محافظات - في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي يتم قبول جميع المتقدمين بنسبة ١٠٠٪.

القدرات الوطنية المؤطِّرة للتعليم غير النظامي في مصر:

- الاتحادات النوعية: نقابات العمال، الإذاعة والتلفزيون، الجمعيات الأهلية
- الهيئات العامة: الثقافة الجماهيرية، تعليم الكبار، ضمان الجودة
- المجالس القومية المتخصصة: المرأة، الصحة والسكان، الطفولة والأمومة
- الوزرات المعنية: التربية والتعليم، القوى العاملة، الثقافة، التضامن الاجتماعي

دواعي تأسيس نظام للاعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في مصر:

- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقة ويضبط العلاقات بين مختلف أنماط التعلم غير النظامي والتعليم النظامي.
- نقص الثقافة الداعمة للتكامل بين مسارات التعليم والعمل على المستوى الشعبي، وبين العاملين في مؤسسات التعليم وأيضا في قطاع الأعمال بما في ذلك أعضاء النقابات.
- عدم تفعيل الإطار القومي للمؤهلات الذي وضعته الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد منذ عام ٢٠١٠ .
- غياب التنظيم المؤسسي الذي يتولى عمليات الاعتراف والتصديق على المؤهلات ومعادلتها.

مسارات تأسيس نظام قومي للاعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في مصر:

- تأسيس نظام للاعتراف والتصديق والاعتماد كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية القومية للتعلم مدى الحياة.
- وضع نظم للاعتراف والتصديق والاعتماد متاحة للجميع وبخاصة للاجئين السوريين والمهاجرين والعمالة العائدة والوافدة من الخارج.
- التكامل بين نظام الاعتراف والتصديق والاعتماد ونظم التعليم والتدريب.
- بناء هيكل تنسيقي قومي يستوعب كل الأطراف الفاعلة.
- بناء قدرات العاملين في نظام الاعتراف والتصديق والاعتماد.
- وضع آليات ثابتة وفعالة للتمويل.

٦. السودان

قدم العرض السيد محمد حماد، الأمين العام للمجلس الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار[٢٨].

رؤية التعليم غير النظامي في السودان:
وطن آمن مستقر متعلم ومتحضر يعيش في رفاهية وتنمية مستدامة.

الأهداف الاستراتيجية للتعليم غير النظامي في السودان:	أمثلة من برامج للتعليم غير النظامي والمسارات:
• إلحاق الأطفال والشباب من عمر ٧ حتى ٢٤ سنة بالنظام التعليمي المنظم والمراكز الفنية والتدريب المهني. • ادخال برامج التنمية المستدامة وتحسين البيئة الإقتصادية للمجتمعات وجعلها متصالحة مع التعليم. • سد منابع الأمية في السودان. • جعل شهادة التحرر من الأمية موازية لشهادة الأساس والعمل على جعلها الحد الأدنى لنيل المزايا الأخرى للمواطن اعتباراً من مواليد العام ٢٠٠٨.	• التربية الأساسية (١٩٥٠) • تنمية المجتمع (١٩٥٠) • محو الأمية الوظيفي • المواجهة الشاملة (١٩٦٠) • تعليم وتأهيل اليافعين في إطار مجتمعاتهم المحلية ١٩٩٢ • برنامج القرائية من أجل التمكين ٢٠٠٦ • منهج تاج الحافظين (الخلاوي)

نماذج لتعليم الفرصة الثانية في السودان:
- تعليم الأطفال والشباب خارج المدارس، مشروع «علم طفلاً»، مشروع التعليم الإلكتروني.

هيكلية برنامج/برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة:
- المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار – الأمانة العامة (يرسم السياسات والخطط والإستراتيجيات على المستوى القومي):
- إدارات تعليم الكبار بالولاية، المحليات، الوحدات الإدارية

القدرات الوطنية الحالية التي تؤطر التعليم غير النظامي:
- المجالس التشريعية (الاتحادية والولائية)
- المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار – الأمانة العامة
- وزارات التربية والتعليم
- المركز القومي للمناهج

[٢٨] نص عرض السودان في الوثيقة الملحقة.

- منظمات المجتمع المدني والمحلي والمنظمات العالمية مثل منظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسيف
- كليات التربية والخبراء في مجال التعليم غير النظامي
- مركز شندي لتدريب قيادات ومعلمي تعليم الكبار

ما هو غير المتوفر الآن من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني:

- عدم وجود آلية معتمدة للتجسير بين التعليم غير النظامي والتعليم النظامي.
- لا يوجد نظام للاعتراف بشهادات التعليم غير النظامي لدى التعليم النظامي.
- لم يكن هنالك أي نقاش وطني أكاديمي منظم حول قضايا الاعتراف والاعتماد والتجسير بين التعليم غير النظامي والتعليم النظامي.
- خلو مناهج تدريب معلميي التعليم النظامي من مفاهيم التجسير والإدماج للدراسين بالتعليم غير النظامي.
- معظم مناهج كليات التربية بالجامعات السودانية لاتتعرض بصورة كافية لقضايا الاعتراف والاعتماد والتجسير بين التعليم غير النظامي والتعليم النظامي.
- التمويل

كيفية التقدم من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني (لجميع الأطفال - بمن في ذلك اللاجئون و/أو النازحون):

- تنظيم حوار قومي يضم كل شركاء التعليم (النظامي وغير النظامي) للخروج بسياسة واضحة ومتفق عليها حول الاعتراف والاعتماد والتحقق من التعليم غير النظامي.
- تنظيم حوار قومي يضم كل شركاء التعليم (النظامي وغير النظامي) للخروج بسياسة واضحة ومتفق عليها حول الاعتراف والاعتماد والتحقق من التعليم غير النظامي.
- تطور وتطبيق نظام موحد للاعتراف بشهادات التعليم غير النظامي واعتمادها لدى التعليم النظامي والمهني.
- ادماج وتعزيز مفاهيم الاعتراف والاعتماد في مناهج تدريب المعلمين وكليات التربية.
- إشراك الاعلام والعمل مع منظمات المجتمع المدني واليونسكو واليونسيف وشركاء التعليم لمناصرة التعليم غير النظامي.
- إشراك الاعلام والعمل مع منظمات المجتمع المدني واليونسكو واليونسيف وشركاء التعليم لمناصرة التعليم غير النظامي.

المحـور السادس

كيف نتقدم: خطواتنا التالية نحو تشكيل سياسة وطنية للتعليم غير النظامي؟

اشتغل المشاركون في ستة فرق بحسب البلدان: لبنان، الأردن، سوريا، مصر، العراق، السودان. ضمت كل مجموعة المشاركين من البلد، من الهيئات الحكومية والمجتمع المدني، وميسّرين اقترحتهم اليونسكو، فضلاً عن مشاركين ومستشارين آخرين. بنى «العصف الذهني» والتفاعل في كل مجموعة على مضمون المحاور أعلاه، وحصيلة المناقشات، والعروض الوطنية، واستعملت «أسئلة توجيهية» اقترحتها اليونسكو للمجموعات للمساعدة على التفكير الجمعي في تقديم توصيات الفريق على طريق: تشكيل سياسة وطنية للتعليم غير النظامي تدخل في «الخطاب الوطني والخطاب الإقليمي» حول التعليم غير النظامي.

عادت المجموعات بعد جلستين لعرض محصلة تفاعلها مع الأسئلة المقترحة (نص الأسئلة في الصفحة التالية). يمكن الاطلاع على كامل النصوص في الوثائق المرفقة[٢٩]. وقد اخترنا أدناه من العروض التوصيات التي ستقدمها المجموعات إلى الجهات المعنية في بلادها من أجل التقدم نحو الاعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده والمصادقة على نتائجه، رداً على السؤال التالي: ـ

«ما هي أفضل خمسة مقترحات بالنسبة لك نحو معالجة الاعتراف بالتعليم غير النظامي والمصادقة عليه واعتماده في بلدك؟»

[٢٩] للإطلاع على كامل عروض جموعات البلدان أنظر الوثائق الملحقة.

لبنان	الأردن	سوريا	مصر	العراق	السودان
• تطوير آلية التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم العالي. • إطلاق الحوار الوطني حول التعليم غير النظامي. • توثيق أفضل الممارسات وتشاركها. • بناء قاعدة الأدلة. • التنسيق للحيلولة دون التداخل والحرص على توزيع الأدوار والمسؤوليات لتغطية كل الحاجات والتناغم. • التدريب والرصد من جانب وزارة التربية والتعليم العالي.	• ضمان جودة ونوعية التعليم غير النظامي. • وجود معايير محددة للبرامج والجهات المنفِّذة للتعليم غير النظامي. • تطوير سياسة واضحة وشاملة ومحددة للتعليم غير النظامي. • تطوير أسس وأساليب واضحة لمراقبة وتقييم البرامج والمؤسسات (نظام مساءلة). • تطوير تشريعات ملائمة وفعالة.	• تشكيل لجنة لإعداد ورقة عمل لسياسات التعليم غير النظامي في سوريا ومراعاة متطلبات المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة. • إعداد سياسة وطنية وخطة تنفيذية لمأسسة التعليم غير النظامي • مناقشة الخطة الوطنية مع الجهات المعنية والمجتمع الأهلي. • إقرار السياسة الوطنية لتأطير ومأسسة التعليم غير النظامي في سوريا. • وضع واعتماد التعليمات التنفيذية للسياسة الوطنية للتعليم غير النظامي في سوريا.	• تكوين لجنة على المستوى القومى تتولى وضع خطة لتطوير التعليم غير النظامى والإعتراف بنواتجه، على أن يتم عرض الخطة فى إجتماع على المستوى القومى تقوم اليونسكو بتنظيمة لنشر الخطة على الجهات المعنية بالتعليم تمهيدًا لاعتمادها. • تضمين التعديلات الجديدة لقانون تنظيم التعليم مواد تؤكد على أهمية التعليم غير النظامى وقواعد وإجراءات الإعتراف بنواتجه وشهاداته والعلاقة بينه وبين التعليم النظامى. • إجراء دراسات تتبعية لخريجى مدارس التعليم المجتمعى ومحو الأمية على فترات دورية للوقوف على مدى مواصلتة للتعلم.	• انجاز الإطار الوطني للمؤهلات. • توصيد أساليب التعلم غير النظامي (لليافعين، المسرَّع، محو الأمية، المراكز المجتمعية) والاعتراف بها من خلال مرجعية حكومية واحدة. • تفعيل أساليب التعليم غير النظامي التي تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وباقي المؤسسات المهنية والتقنية. • توسيع صلاحيات دائرة المعادلات لتشمل التعليم غير نظامي. • وضع شروط وضوابط العمل: المؤسسات الاهلية وغير الحكومية العاملة في مجال التعليم الغير نظامي.	• قيام ورشة للتنوير حول الاعتراف والمصادقة وقضايا التعليم غير النظامى (المجلس + اليونسكو) • عمل دراسة حول تكلفة الامية (كل الشركاء) • توعية وتدريب المجتمعات وقيادات التعليم غير النظامى. • ورشة حول التجسير ومراجعة المناهج (المجلس + الشركاء) • البدء بتطوير سياسة التقارب بين التعليم غير النظامى والنظامى. • بناء شراكة قوية مع الاعلام والمجتمع المدنى لمناصرة التعليم غير الرسمى.

الأسئلة التوجيهية لمجموعات العمل الوطنية

ملاحظة لمجموعات العمل:

نرجو تسجيل مداخلاتكم بشكل جيّد بحيث:

- تصب في تشكيل السياسة الوطنية للتعليم غير النظامي في بلدكم؛
- تساهم في الخطاب الوطني والإقليمي حول التعليم غير النظامي؛
- تسهم في صياغة محصلة الاجتماع.

التعليم غير النظامي (NFE):

- كيف تقيّم مستوى فهم التعلم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي في بلدك؟
- ما مدى اهمية التعليم غير النظامي بالنسبة إلى حاجات الجماعات المهمشة في بلدك؟
- هل تستطيع تحديد وظيفة التعليم غير النظامي بشكل واضح في بلدك؟
- كيف يستطيع التعليم غير النظامي الاستجابة إلى الحاجات التعليمية للاجئين والنازحين داخلياً في بلدك؟
- ما هي أنواع البرامج الموجودة التي تعتبر ناجحة في استحداث التآزر بين القطاعين النظامي وغير النظامي في بلدك (برامج التعلم البديلة، البرامج المكثفة...)

استجابة قطاع التعليم: ما موقع التعليم غير النظامي في خطط التعليم والسياسات والاستراتيجيات الوطنية في بلدك؟

استجابات الأمم المتحدة ووكالة المنظمات غير الحكومية:

الرجاء التفكير حول الاستجابة وسبل المضي قدماً المقترحة التي يمكن ان يقوم بها كل من:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف)
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)
- لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) ومجلس اللاجئين النرويجي (NRC)
- غيرها من المنظمات غير الحكومية – حَدد
- اقترح استراتيجيات وخطوات تعزز الثقة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الرسمي في بلدكم.

إطار سياسة التعليم غير النظامي:

الرجاء اقتراح الأهداف الوطنية للتعليم غير النظامي التي ستضاف إلى المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية في بلدك، وفق ما يلي:

- الأهداف على المدى القصير، ب- الأهداف على المدى المتوسط، ت- الأهداف على المدى البعيد

التحديات والفرص أمام الفرص التعليمية لجميع الأطفال في بلدك – مقاربة نحو التعليم غير النظامي:

- الانفتاح نحو سياسة دامجة للتعليم غير النظامي – ما الذي قد تضمنه؟
- الانفتاح نحو معالجة الواقع السياقي النفسي الاجتماعي للمهاجر والنازح والشباب خارج المدارس (المستوى الوطني وغيره)؟ ما الذي قد يتضمنه؟
- أتعتقد أن الإرادة في بلدك متوفرة لاختبار نظم بديلة للتسليم خارج القطاع النظامي؟
- ما هي بعض الشراكات المبتكرة لتأمين التعليم وتحسين الوصول إلى فرص التعليم في بلدك؟
- ما هي أفضل خمسة مقترحات بالنسبة لك نحو معالجة الاعتراف بالتعليم غير النظامي والمصادقة عليه واعتماده في بلدك؟

ملاحظات ختامية

توصيات فرق البلدان، والجولة الختامية من المداخلات، رفعت مستوى التوقعات بل والتعهدات وأضافت توصيات عامة. فإلى شكر اليونسكو على توفير فرصة التشاور والتآزر هذه، كرر مشاركون ومشاركات التشديد على الحاجة الماسة إلى الاعتراف بالتعليم غير النظامي، واعتماده، لا في ظروف الطوارئ والنزاعات والهجرة فحسب بل دائما في إطار الرؤية التربوية والحق في التعلم مدى الحياة للجميع. وجرى التأكيد على أهمية البناء على ما طُرح في الاجتماع، والتخطيط على المدى الأطول، لسنوات. ولفت آخرون إلى أن التقدم المؤثر يشترط استمرار التعاون والدعم المتبادل، والتواصل، وإشراك القطاع المهني في التدريب، والشراكة التي لا غنى عنها بين القطاعين الحكومي غير الحكومي. وأشار تلخيص لأعمال المجتمعين طرحه مقرر الاجتماع، إلى ما وفره التفاعل من مواد معرفية ونظرية غنية، وخبرات عملية ودروس وأدوات تخطيط وقياس وتطبيق، كلها ذات صلة بما تعيشه المجتمعات العربية من تحديات كبرى. وطرح التلخيص التحدي الكامن في القدرة على نشر المعرفة المكتسبة، وعلى تفعيلها في الواقع، وإعادة إنتاجها من خلال مراجعة البرامج والشراكات وترشيد الموارد البشرية والمادية المتاحة.

في ملاحظاته الختامية، رحب د. إدريس بمسار الاجتماع ونتائجه، وأعلن «أننا قطعنا شوطا يمكن البناء عليه» إلا أنه كان «خطوة من خطوات كثيرة، واجتماعاً واحداً من عدة في مسيرة. وقد ننجح هنا ونتعثر هناك». وأشار إلى أن اليونسكو تلعب دور المحرك في هذا المجال بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الأممية والدولية والأهلية المنخرطة، وإلى وجود فريق من خمس دول يعمل مع اليونسكو منذ شهور سيأخذ من مخرَجات هذا الاجتماع ليسهم في وضع السياسات والأطر، فضلاً عن العمل مع اليونيسف على «ورقة سياسات». كما أعلن عن إصدار موردين: الأول يوثق أعمال وعروض هذا الاجتماع، والثاني دليل حول معايير وتنظيمات عملية في «مأسسة مسار الاعتراف بالتعليم غير النظامي وإيجاد التآزر».

مصادر ومواقع مفيدة

١. معهد اليونسكو للإحصاء ومعهد بروكنجز. سعياً لتحقيق التعلم العالمي – توصيات من فريق عمل قياسات التعلم. ٢٠١٣ www.unesco.org.

٢. اليونسكو. إعادة التفكير في التربية والتعليم - نحو صالح مشترك عالمي؟ اليونسكو ٢٠١٥ www.unesco.org

٣. اليونيسف. المناهج والاعتماد ومنح الشهادات الدراسية للأطفال السوريين في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر دراسة إقليمية. عمان ٢٠١٥. www.unicef.org

٤. شبكة آيني. الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الاستجابة، التعافي. النسخة الثانية ٢٠١٠.www.ineesite.org

٥. شبكة آيني. الملاحظات الإرشادية حول التدريس والتعلم. www.ineesite.org

٦. المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. عملية قافلة التعبئة الاجتماعية لدعم التمدرس ٢٠١٣ -٢٠١٤.

٧. المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. تقرير حول عملية قافلة التعبئة الاجتماعية لدعم التمدرس ٢٠١١ -٢٠١٢.

٨. المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني واليونيسف، دليل الممارسات الجيدة لمحاربة التكرار والانقطاع عن الدراسة – مواكبة المتدخلين المحليين لتنفيذ «برنامج محاربة الفشل والانقطاع الدراسي»، ٢٠١٤، دراسة حالة. www.unicef.org/maroc

٩. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ومكتب العمل الدولي. مشروع دعم القدرات في مجال محاربة الهدر المدرسي – تقرير الورشات والأنشطة التكوينية. ٢٠١٢

١٠. اليونسكو، التربية على المواطنة العالمية – مواضيع وأهداف تعلمية. اليونسكو ٢٠١٥. www.unesco.org

11. UNICEF, UNESCO, UNHCR, CLS. Scaling Up Quality Education Provision for Syrian Children and Children in Vulnerable Host Communities – Report of the Sub-Regional Conference, Amman, Jordan 2014. Amman 2015. www.unicef.org

12. Milan Thomas with Nicholas Burnett. The Economic Cost of Out-of-School Children in Southeast Asia, UNESCO 2015. www.unesco.org

13. INEE and the Lebanon Education Working Group. Lebanon Minimum Standards for Education in Emergencies.2014. www.ineesite.org

14. UNICEF. Curriculum, Accreditation and Certification for Syrian Children in Syria, Turkey, Lebanon, Jordan and Egypt. UNICEF, Amman. www.unicef.org

15. P.T. Marope and Y. Kaga (eds). Investing against Evidence – The Global State of Early Childhood Care and Education. Paris 2015

.61 UNESCO›s Flexible Learning Strategies for out of School Children and Youth. www.flexlearnstrategies.org

الملاحق والوثائق

ا. ورقة المفاهيم

لمحة عن التعليم غير النظامي

انتشرت برامج التعليم «غير النظامي» بسرعة خلال العقود القليلة المنصرمة، وتطوّرت مروحة واسعة من الأنشطة التعليمية خارج النظام التعليمي النظامي مغيرةً بالتالي معالم المجال التعليمي. لا تزال المدرسة المؤسسة التعليمية المهيمنة إجمالاً، إلا أنها لم تعد المكان الوحيد حيث بوسع الأفراد اكتساب المعرفة والتدريب. التعليم غير النظامي قادر، بحكم طبيعته، على تلبية مختلف احتياجات التدرّب للأطفال ما دون سن الالتحاق بالمدرسة والفتيان والفتيات غير الملتحقين بالمدارس، والشباب والشابات في مجتمع لا يتوقف عن التطوّر.

قد يتخذ التعليم غير النظامي أشكالاً متنوعة: بنى تربوية للأطفال الصغار، مراكز تربوية في المناطق الريفية أو الحضرية، دروس محو الأمية للبالغين، تدريب تقني ومهني في مكان العمل، التربية عن بعد بالنسبة للسكان المقيمين في مناطق نائية، التربية في مجال الصحة العامة، التربية المدنية والتدريب المستمرّ للشباب والبالغين في البلدان الصناعية آما في البلدان النامية. هذا وإن الطرق التي يلقّن بموجبها التعليم غير النظامي والمجالات التي يتمّ التطرّق إليها شديدة التنوّع، غير أن عدداً من العناصر الأساسية تبقى مشتركة، وهي: أخذ الاحتياجات في الاعتبار والمواءمة مع السياق والمرونة في المضمون وفي الدوام ومكان التعليم، وهذا ما يميّز بشكل واضح هذه الطريقة في التربية عن الطرق النظامية.

- **التعلم النظامي:** يتم في مؤسسات التعليم والتدريب ويؤدي إلى شهادات وغيرها من المؤهلات المعترف بها من السلطات الوطنية ذات الصلة. تمت هيكلة التعلم النظامي وفق الترتيبات التعليمية مثل مؤهلات المناهج ومتطلبات التعليم والتعلم.
- **التعلم غير النظامي:** التعلّم غير النظامي تعلّماً مكتسباً إلى جانب التعلّم النظامي أو حتى بديلاً عنه. وفي بعض الحالات ، تتمّ هيكلته وفقاً لترتيبات تربوية أوتدريبية ولكن بطريقة أكثر مرونة. وهو غالباً ما يتمّ في بيئات مجتمعية أو في أماكن العمل أم من خلال أنشطة منظمات المجتمع المدني. ومن خلال عملية الاعتراف والمصادقة والاعتماد يمكن للتعلّم غير النظامي أن يؤدي إلى اكتساب مؤهلات واعترافات إضافية.
- **التعلم اللانظامي:** التعلّم اللا نظامي (غير الرسمي) هو التعلّم الذي يجري في الحياة اليومية والعائلة وأماكن العمل والمجتمع ومن خلال اهتمام الأفراد وأنشطتهم. وبفضل عملية الاعتراف والمصادقة والاعتماد يمكن للقدرات المكتسبة بفضل التعلّم اللا نظامي أن تظهر للعلن وأن تساهم في اكتساب المؤهلات والاعترافات الإضافية.

المصطلحات ذات الصلة

◄ **الاعتراف بالتعليم غير النظامي والمصادقة عليه واعتماده (RVA)**

يشير إلى وضع الترتيبات لإبراز كل المخرجات التعلمية وقيمتها (يشمل ذلك المعرفة والمهارات والكفاءات) مقابل معايير محددة بشكل واضح ومضمونة الجودة. يغطي الاعتراف والمصادقة والاعتماد (RVA) العملية برمتها ويشمل تحديد المخرجات التعلمية من حالات متنوعة وتوثيقها وتقييمها واعتمادها.

- **الاعتراف** هو عملية منح وضع رسمي لمحصلات التعلّم و/أو الكفاءات يمكن أن يقود إلى الإقرار بقيمتها في المجتمع (UIL ٢٠١٢).
- **المصادقة** هي تأكيد يمنحه جهاز معتمد رسمياً تفيد بأن محصلات التعلّم أو الكفاءات التي اكتسبها الفرد قد قيّمت على أساس نقاط أو معايير مرجعية مبنية على منهجيات تقييم محدّدة مسبقاً (UIL ٢٠١٢).
- يحصل **الإعتماد** عندما تمنح هيئة معتمدة رسمياً، واستناداً إلى تقييم محصلات التعلّم و/أو الكفاءات بحسب غايات وأساليب مختلفة، مؤهلات (شهادات أو إجازات أو لقب) أو معادلات أووحدات أو إعفاءات أو تصدر مستندات من مثال محفظة الكفاءة (UIL ٢٠١٢).

المعادلة

تحصل المعادلة عند الموافقة على أن التعلم المكتسب في مجالات غير نظام التعليم العام، مساوية للتعلم النظامي.

الاعتماد المؤسساتي

يشير هذا المصطلح إلى اعتماد المؤسسة برمتها، يشمل ذلك برامجها ومواقعها ومنهجيات التسليم من دون أي تـأثير على جودة برامج الدراسة في المؤسسة.

التباينات بين البرامج «النظامية» و«غير النظامية»

	النظامي	غير النظامي
الأهداف	• المدى الطويل • عامة	• المدى القصير • محددة
التوقيت	• المرحلة الطويلة • تحضيري • دوام كامل	• المرحلة القصيرة • متكرر • دوام كامل او جزئي
المحتوى	• موحّد • مدخلات – مركّز أكاديمياً • متطلبات الدخول تحدد الملتحقين	• فردي • مخرجات – مركّز عملياً • الملتحقون يحددون متطلبات الدخول
نظام التطبيق	• قائم على المؤسسة • معزول عن البيئة • هيكلته صلبة • يركّز على المعلم • كثيف الموارد	• قائم على البيئة • مرتبط بالجماعة • مرن • يركّز على المتعلم • موفّر للموارد
الادارة	• خارجي • هرمي	• حكم ذاتي • ديموقراطي

المصدر: الاعتراف بالتعلم غير النظامي وغير الرسمي والمصادقة عليه واعتماده
أعدته السيدة مادهو سينغ – معهد اليونسكو للتربية – هامبورغ، ألمانيا – نيسان/أبريل 2005.

٢. جدول الأعمال

اليوم الأول، الأربعاء ٢٧ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٦

٩:٠٠- ١٠:٣٠ الجلسة الافتتاحية والكلمات الترحيبية

- المقدّمة والملاحظات الافتتاحية – **د. حجازي إدريس**، أخصائي برامج التعليم الأساسي وتعليم الكبار في مكتب اليونسكو - بيروت.
- كلمة **د. حمد الهمامي**، مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.
- كلمة **معالي الوزير الياس بو صعب**، وزير التربية والتعليم العالي في لبنان.
- **كلمة المتحدث الرئيسي:** إفساح المجال أمام جميع الأطفال للتعليم غير النظامي – **د. ماري جوي بيغوزي**، مديرة المبادرة «علّم طفلاً» EAC

١١:٠٠ – ١,٠٠ الجلسة الأولى: مفاهيم التعليم غير النظامي وإعداد السياسات والبيئة القانونية المؤاتية له

في هذه الجلسة، يتمّ توضيح المفاهيم الأساسية في مجال التعليم غير النظامي والمبادئ التوجيهية للسياسات والتشريعات التي تصدق على التعليم غير النظامي من ضمن مقاربة التعلّم مدى الحياة. يتناقش المشاركون في الأهمية التي يجب إيلاؤها للتعليم غير النظامي وأولوياته إقليمياً ودولياً.

- **المفاهيم الأساسية للتعليم غير النظامي ودوره وانواعه والدينامية الخاصّة به - د. حجازي إدريس**، أخصائي برامج التعليم الأساسي وتعليم الكبار في مكتب اليونسكو - بيروت
- **المبادئ التوجيهية لإعداد السياسات ووضع الخطط لتنفيذ التعليم غير النظامي – السيد إيشيرو مي يازاوا**، إخصائي في البرامج في مكتب اليونسكو في بانكوك

تعقيب وادارة النقاش **سعادة المدير العام للتربية فادي يرق**، المدير العام للتربية في وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان.

٢:١٥ –٤:٠٠ الجلسة الثانية: برامج التعليم غير النظامي وأساليبه

في هذه الجلسة، يتناقش المشاركون حول برامج التعليم غير النظامي على أنواعها وحول أساليب تنفيذها.

رئيس الجلسة: **د. عبد السلام الجوفي**، وزير التربية السابق في اليمن وكبير المستشارين في مكتب التربية العربي لدول الخليج (ABEGS)

- برامج التعليم غير النظامي الخاصّة بالشباب وأساليب تنفيذها – **السيدة إيلدريد ميدّتون**، خبيرة في التربية والتعليم
- في السعي إلى تفاعل القطاعين النظامي وغير النظامي في لبنان: الدروس المستقاة من خبرة المجتمع الأهلي - **السيدة فيروز سلامة**، المسؤولة التنفيذية في جمعية» الحركة الاجتماعية» اللبنانية.
- عرض حالة الأطفال المهجرين بين دولتي بورما (جمهورية اتحاد ميانمار) وتايلنده – **السيد إيشيرو مي يازاوا**، إخصائي في البرامج في مكتب اليونسكو - بانكوك.

اليوم الثاني، الخميس ٢٨ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٦

٠٩:٠٠ – ١٠:١٥ الجلسة الثالثة: التعليم غير النظامي في الأزمات وحالات الطوارئ

رئيسة الجلسة: د. ماري جوي بيغوزي، مديرة المبادرة «علّم طفلاً» EAC

- تنفيذ برامج التعليم غير النظامي مع اللاجئين والنازحين داخلياً في أثناء حالات الطوارئ – **السيد دين بروكس**، مدير (آيني) الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ
- «سحابتي» أو البرنامج الموجّه للإطفال والمراهقين في ظل الأزمات ليكملوا تعليمهم ويحصلوا على إفادة تعليمية- **السيدة فريدة أبودان**، المستشارة التربوية الإقليمية في منظمة اليونسيف
- فوائد التعليم غير النظامي للاجئين وللمجتمع المحلي المضيف – **السيدة نورا شراباتي جنبلاط**، مؤسس «مؤسسة كياني»
- التعليم غير النظامي للاجئين – **السيد فيك إيكوبوا**، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الأردن

١٠:١٥ – ١١:٣٠ الجلسة الرابعة: منهاج التعليم غير النظامي والكفايات التعليمية

رئيس الجلسة: د. محي الدين توق، وزير سابق وخبير متقدّم في التربية ومستشار لدى اليونسكو.

الكفايات الأساسية بحسب المنهاج الوطني – **السيدة داكمارا جورجيسكو**، مكتب اليونسكو قي بيروت الكفايات التعليمية في التعليم غير النظامي – **د. سامي نصّار**، أستاذ جامعي متخصّص في التربية
عرض لخبرة المملكة المغربية في مجال الكفايات التعليمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي – **د. احساين اجور**، مدير التربية غير النظامية في وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في المملكة المغربية.

١١:٤٥ – ٠١:١٥ الجلسة الخامسة: على طريق إتمام الأطر الوطنية العامة لتنفيذ التعليم غير النظامي

في هذه الجلسة، يتناقش المشاركون حول الحاجة الماسة إلى وضع إطار العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصّة بالتعليم غير النظامي في كل دولة من الدول المشاركة.
رئيس الجلسة: **د. حجازي إدريس**، مكتب اليونسكو في بيروت

- لبنان: **السيدة صونيا الخوري**
- الأردن: **د. محي الدين توق**
- سوريا: **د. سعيد خرساني**
- العراق: **د. غازي خميس**
- مصر: **د. سامي نصّار**
- السودان: **د. محمد حماد**

٢:١٥ –٤:١٥ الجلسة السادسة: تشكيل فرق العمل الوطنية

رئيس الجلسة: السيدة ميسون شهاب، مسؤولة برنامج في قسم التعليم الأساسي في مكتب اليونسكو - بيروت
ينقسم مجموع المشاركون إلى فرق العمل الوطنية للدول الست كما يلي:

لبنان	سوريا	مصر
الأردن	العراق	السودان

اليوم الثالث، الجمعة ٢٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٦

٩:٠٠- ١٠:١٥ الجلسة السابعة: متابعة عمل الفرق العمل الستة

يُكمل ممثلو كل بلد المناقشة ضمن فريق العمل الخاصّ ببلدهم ثم يخلصون إلى النقاط الأساسية التي سيعرضونها أمام المشاركين.

١٠:٣٠ -١٢:٣٠ الجلسة الثامنة: عروض فرق العمل الوطنية

لبنان	سوريا	مصر
الأردن	العراق	السودان

التعقيب والمناقشة - **د. حجازي إدريس**، أخصائي برامج التعليم الأساسي وتعليم الكبار في مكتب اليونسكو في بيروت **والسيد إيشيرو مي يازاوا**، إخصائي في البرامج في مكتب اليونسكو في بانكوك.

١٢:٣٠ – ٠١:٣٠ الجلسة التاسعة: المضي قدماً

- استعراض نتائج الاجتماع، السيد غانم بيبي، باحث وخبير تربوي ومقرر الاجتماع.
- كيف يمكن لوكالات الأمم المتحدة المشاركة في الاجتماع دعم الدول في المنطقة لصياغة سياسة وطنية ووضع الإطار العام لتنقيذ برامج التعليم غير النظامي.
- الملاحظات الختامية يبديها كل من مكتب اليونسكو ووزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية.

٣. قائمة المشاركين

ليبيا

عبد القادر المالح
المندوب الدائم لليبيا لدى اليونسكو

الأردن

داوود المعايطة
مدير التعليم العام

عبد الحكيم الشوابكة
رئيس قسم التعليم النظامي

محمود مشعل
عضو قسم التعليم غير النظامي

فريده أبودان
مكتب اليونيسيف - الاردن

فيك إيكوبوا
عمّان - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

العراق

محمد حديد
مدير عام التعليم العام

عمار رافع سلمان
قائم بمهام المدير العام للشؤون الفنية/الجهاز التنفيذي لمحو الأمية

مؤيد خضير عبيد
مدير قسم العلاقات والاعلام/الجهاز التنفيذي لمحو الأمية والمنسق الوطني للمبادرة

نضال غازي عبد الله
المديرية العامة للتعليم العام والأهلي والأجنبي

مصر

طاهر عبد الحميد العدلي أحمد
خبير مناهج ورئيس قسم للكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بالوزارة بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية

فرج الله محمد أحمد الشاعر
مدير إدارة بالإدارة العامة للتعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية

دلال عبده عبد الحميد علي
مدير عام الإدارة العامة للتعليم الابتدائي

السودان

محمد حماد
الامين العام للمجلس الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار

هويدا الطيب ابراهيم محمد
مدير إدارة التخطيط والمشروعات ونائب الأمين العام للمجلس

عبدالرحمن الرحيمة إلدود آدم
اليونيسف - السودان

سوريا

فرح المطلق
معاون وزير التربية – المنسق الوطني لجدول أعمال التعليم ٢٠٣٠

حسن عاجي
مدير التعليم الأساسي

نضال حسن

أمين اللجنة الوطنية السورية لليونسكو

دارم طباع
مدير المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية

السعودية

ماجد السلمي

اليمن

عبد السلام الجوفي
مستشار مكتب التربية العربي لدول الخليج

هالفدان فارستاد
اليونسكو اليمن

المغرب

أجور احساين
مدير التربية غير النظامية

قطر

ماري جوي بيغوزي
مديرة مبادرة «علم طفلا»

النروج

ألدريد ميدتون

الولايات المتحدة

دين بروكس
مدير شبكة "آيني"

الجامعة العربية

ياسر عبد المنعم عبد العظيم
مدير ادارة التربية والتعلم والبحث العلمي- وزير مفوض للتربية والتعليم

لبنان

إيمان عاصي
وزارة التربية والتعليم

نيبال جرداق
وزارة التربية والتعليم

راشل سماحة
وزارة التربية والتعليم

صونيا الخوري
وزارة التربية والتعليم

ميساء مراد
وزارة التربية والتعليم

سهى أبو شبكة
اليونيسف

سارة خازم
منسقة الجمعيات غير الحكومية في الوزارة
نسرين مكوك
مؤسسة «أنيرا»

فيروز سلامة
الحركة الاجتماعية

ماسة المفتي
جمعية سنبلة

نخلة وهبة
خبير تربوي

جفري داو
منسّق التعليم
لجنة الانقاذ الدولية

اليونيسف

رانيا زخيا
اليونيسف

تيراز كريغان
اليونيسف

أوريليا أرديتو
اليونيسف

أمل عبيد
اليونيسف

خيما بنينك
اليونيسف

سيمون فيس
اليونيسف

أغاتا أبي عاد
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

فاطمة صفا
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ليكيه ستاينس
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

دريدريه واتسون
وزارة التنمية الدولية البريطانية

ريمون طربيه
السفارة الألمانية

نورا شراباتي جنبلاط
مؤسِّسة - مؤسسة كياني

لمياء مصري
منسقة برنامج - مؤسسة كياني

مارتا شينا
اختصاصي تعليم
المجلس النروجي للاجئين - لبنان

نيام مورناغان
مديرة برنامج، المجلس النروجي للاجئين

كريستين باغن
مديرة البرامج التربوي
المجلس النروجي للاجئين - لبنان

زينة فرحات سلامة
خبيرة إدارة مشاريع

جنان مطر
جمعية الرحمة المنتصرة في لبنان/الإغاثة والتنمية

جيزلا هيرسكلر
مستشار فني تربوي
جمعية أنقذوا الأطفال

جان الياس
كاريتاس لبنان

روي صعب
مدير برنامج التعليم في حالات الطوارئ

الخبراء

فادي يرق
المدير العام للتربية في وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان

محي الدين توق
المدير العام لشركة الكادر العربي لتطوير وتحديث التعليم
الأردن

غازي خميس الحسني
خبير اليونسكو
العراق

سعيد خراساني
معاون وزير التربية مسؤول عن التعليم المهني
سوريا

سامي نصار
استاذ التربية كلية الدراسة العليا التربوية - جامعة القاهرة
مصر

غانم بيبي
مستشار في التنمية المجتمعية، مقرر الاجتماع
لبنان

اليونسكو

حمد الهمامي
مدير مكتب اليونسكو - بيروت

حجازي إدريس
إختصاصي برنامج التربية الأساسية وتعليم الكبار
اليونسكو - بيروت

ميسون شهاب
مسؤولة برنامج في قسم التعليم الأساسي
اليونسكو - بيروت

كلود أكبابي
إختصاصي برامج – قسم التربية
اليونسكو - عمان

إيشيرو ميازاوا
إختصاصي برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار
اليونسكو - بانكوك

نبيل نقاش
منسق البرامج التربوية
اليونسكو - العراق

أيمن بدري
مسؤول برنامج التربية
اليونسكو - الخرطوم

سمية أبو حمدية
مسؤول المشروع الوطني لتدريب المعلمين
اليونسكو - عمان

دكمارا جورجيسكو
أخصائية برنامج
اليونسكو - بيروت

رنا عبد اللطيف
مسؤول مشروع مساعد - اليونسكو

وسيم باسيل
مساعد إداري - اليونسكو

٤. كلمة المدير العام الدكتور حمد بن سيف الهمامي

مدير مكتب اليونسكو الإقليمي - بيروت

سعادة الاستاذ فادي يرق، مدير عام التعليم في وزارة التربية والتعليم العالي – لبنان
الخبراء المشاركون من الدول العربية

حضرات الزملاء ممثلي منظمات الأمم المتحدة
حضرات ممثلي منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية في لبنان

الحضور الكريم
يشرفني الترحيب بكم نيابة عن الزملاء في مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت وأشكر لكم تلبية الدعوة وأقدم بأسمكم الشكر لوزارة التربية والتعليم العالي في لبنان على مشاركتها لنا في تنظيم هذا الملتقى الهام والاستراتيجي لدول المنطقة كما يحق تشييد بالمبادرة التي تتبناها وزارة التربية رسمياً بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لوضع إطار عام لإقرار التعليم غير النظامي وتأطيره لخدمة لبنان أولاً واللاجئين إليها من الأقطار الشقيقة المجاورة.

الحضور الكريم،
ان العالم والمنطقة في تغير وعلى تغير إذ تعيش منطقتنا اضطرابات ونزاعات غير مسبوقة من جانب آخر هناك تطلعات إلى إحقاق حقوق الانسان واحترام كرامته، كل هذه التحولات تتطلب منا إعادة التفكير في التعليم أهدافاً وطرائق ونماذج ومسارات تحقق الجودة والعدالة والانصاف الاجتماعي معاً. ومن بين ذلك ما نحن بصدده اليوم وهو توفير سبل مرنة للتعليم والاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات والمؤهلات التي تُكتسب عن طريق التعليم غير النظامي والتصديق عليها في إطار تحقيق مفهوم التعلم مدى الحياة والذي يشكل محوراً أساسياً من أهداف التنمية المستدامة حتى العام ٢٠٣٠ والتي تم التوافق عليها دولياً للتنفيذ الآن وفي السنوات القادمة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الحضور الكريم،
إذا كان الاعتراف وإقرار التعليم غير النظامي قد تقدم كثيراً في مناطق مختلفة من العالم فمن الأولى أن تبادر دول المنطقة وخصوصاً التي تعاني من اضطرابات والدول المجاورة في وضع هيكلية لإقرار التعليم غير النظامي خصوصاً أننا نعيش في كارثة تربوية حقيقية بوجود ملايين من الأطفال والشباب غير الملتحقين بالتعليم.

نحن نعم في محنة ولكن أمام فرصة حقيقية للتغير. فهناك الآن قناعة تامة بأهمية التعليم في التنمية وإعادة الإعمار وان المحصلات التعليمية التي يكتسبها الأفراد في الأطر غير النظامية تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر رأس المال البشري وإن مسارات التعليم الموازية هي المنقذ الوحيد لتقادي ضياع أجيال كاملة بدون تعليم وتعريضهم للإنجرار نحو التطرف، وبالتالي ضياع الأمن القومي للدول والمنطقة بأسرها ولذا يجب إقرار مسألة الاعتراف والآليات الواجبة بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا تربوية أخرى في إطار ما تدعو إليه اليونسكو نحو «إعادة التفكير في التعليم في المنطقة»، منهجاً وطرائق وأساليب تقويم والخ.

الحضور الكريم،

لعبت اليونسكو منذ سبعينات القرن الفائت دوراً رئيساً في تطوير رؤية «مفهوم التعلم مدى الحياة» حيث تم إقرار المفهوم واعتماده بصورة أوضح في مؤتمر بيلم ٢٠٠٩ وتم تبنيه من ١٤٤ دولة والآن أصبح غاية من أهداف التعليم حتى العام ٢٠٣٠. وقامت اليونسكو بوضع المراجع والأدلة المناسبة لدعم الدول في هذا الاتجاه والتي سوف تكون بين أيديكم في هذا الملتقى.

ويركز مفهوم التعلم مدى الحياة على تجسير قنوات التواصل بين التعليم غير النظامي والتعليم النظامي والتخلي عن أنظمة التقييم والمعادلات التقليدية التي تعترف فقط بنظام محصلات التعليم النظامي وتبني معيار قياسي محصلات التعليم بدلاً من اعتماد سنوات الدراسة كمعيار وحيد للالتحاق بالتعليم الرسمي خصوصاً في حالات الطوارىء والأزمات.

من أجل ذلك كله تمت دعوتكم لهذا الملتقى لتبادل التجارب واقتراح «خرائط طرق» ومسارات تراعي حاجات الدول العربية وخصوصاً الدول التي تعاني من أزمات ومن نزوح داخلي ولاجئين في الدول المجاورة.

قبل أن أنهي كلمتي أود أن أشاركم النقاط الرئيسية في تطوير أطر وطنية لإقرار التعليم غير النظامي:

أهمية تطوير نظام اعتماد وطني لوضع المعايير والقواعد المنظمة له؛

لا بد من تطوير سياسات وقوانين لازمة للتنفيذ؛

البدء في حوار مع المؤسسات التربوية ومع المنتفعين ومنها الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية وحتى اللاجئين أنفسهم؛

لا بد من ربط محتويات التعلم في التعليم غير النظامي بالمناهج الوطنية؛

لا بد من البناء على ما هو موجود الآن ولا يمكن الانتظار حتى تكتمل كل المنظومة.

وأخيراً أتقدم بالشكر لوزارة التربية لتعاونها في تنظيم هذا الملتقى والشكر موصول لكم وأتنمى لكم التوفيق وتحقيق أهداف الاجتماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٥. كلمة معالي وزير التربية والتعليم العالي

الأستاذ الياس بو صعب
ممثلاً بالمدير العام للتربية، الأستاذ فادي يرق

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،
حضرة مدير مكتب الاونيسكو الإقليمي الدكتور حمد الهمامي،
أيها التربويون والمشاركون الأعزاء،
أيها الحضور الكريم،

فرضت الظروف الضاغطة على لبنان نتيجةً لازمة النازحين، أن يبتكر مناهج وتوجهّات تعليمية جديدة لكي يتمكن من توفير التعليم لأكبر عدد ممكن من الأولاد في سن التعليم الذين نزحوا إليه جراء الحرب المستمرة في سوريا والعراق، مما ضاعف عدد التلامذة في سن المدرسة أضعافاً مضاعفة تفوق قدرات لبنان المتواضعة، وقد إستوجب هذا الأمر دعماً دولياً وتعاوناً مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والدول والجهات المانحة للقيام بهذه الأعباء الكبيرة التي باتت تشكل خطراً على النظام التعليمي في لبنان.

إن من ابرز المشاريع التي بدأناها في وزراة التربية هو مشروع التعليم غير النظامي الذي جاء استجابة لتوجهاتنا بإيصال التعليم إلى كل الأولاد الموجودين على الأراضي اللبنانية، وهو احد متفرعات مشروع RACE، ويطاول مشروع التعليم غير النظامي جميع الأولاد من المتسربين من نظام التعليم أو الذين لم يكونوا أساساً ضمن المنظومة التعليمية. ويتفرّع المشروع ليطاول في المرحلة الأولى الأولاد من عمر ثلاث إلى خمس سنوات، وقد أعد المركز التربوي للبحوث والإنماء لهذه الفئة العمرية برنامجاً مكثفاً للطفولة المبكرة يمكنّهم من الوصول إلى ما هو ضروري للالتحاق بالصف الأول الأساسي.

أما الفئة العمرية من عمر سبعة إلى سبعة عشر عاماً فهي موزعة على مجموعتين الأولى هي ممن لم يحظوا أساساً بأي فرصة للتعليم، والثانية هي ممن كانوا في نظام التعليم وتسربوا منه أو غابوا عن المدرسة لأكثر من سنتين.

ويخصص البرنامج للمجموعة الأولى منهج تعليم مكثّف بدأنا تطبيقه في صيف العام المنصرم ٢٠١٥ ، وكان هدفه استقبال ١٢٠٠٠ متعلم لكننا استطعنا استقبال ٦٠٠٠ متعلم، يتعلمون اللغة العربية واللغة الأجنبية من فرنسية أو انكليزية والعلوم والرياضيات باللغة الأجنبية ومدة كل دورة ثلاثة أشهر.

إن العام الدراسي الحالي سوف يتضمن ثلاث دورات مدة كل منها ثلاثة أشهر، وتساوي كل دورة سنة تعليم نظامية أو تشكل بديلاً منها. وبالتالي فإن من ينفذ الدورات الثلاث يتمكن من الترفيع ثلاث سنوات إستثنائية ليصبح في الصف الذي يتناسب مع عمره.

لقد أجرينا منذ أسبوع اختبار فحص المستوى وسوف نتابعه في نهاية الأسبوع الحالي. وشمل نحو ألفي تلميذ، وسوف يشمل في الأسبوع المقبل نحو ثلاثة آلاف تلميذ، والهدف المحدد لهذه الدورة هو تسعة آلاف تلميذ.

إن المركز التربوي للبحوث والإنماء وضع المنهج المكثف لهذا المشروع من التعليم غير النظامي، وسوف يخضع المتابعون له في نهاية كل دورة لامتحان تقييمي.

أما المجموعة التي لم تكن لها أي فرصة سابقة بدخول نظام التعليم، فإنها سوف تخضع لبرنامج محو أمية الأحرف والأرقام وهذا ما تقوم بتطبيقه جمعيات كثيرة من المجتمع المدني في لبنان.

إن العمل يتم راهناً على هذه الشريحة المستهدفة وسوف يوضع لها المنهج المناسب الذي يؤسس من خلال محو أمية الأرقام والأحرف إلى المرحلة المكثفة.

أما المرحلة العمرية من ١٥ إلى ١٨ سنة فقد تم وضع برنامج محو أمية أحرف وأرقام لها، مختلف عن الفئة الأولى من الأعمار الصغيرة، وهو يجعل الأولاد قادرين على العودة إلى التعليم النظامي أو يؤهلهم للتوجه نحو التعليم المهني والتقني.

إن برنامج التعليم غير النظامي يشمل أيضاً برنامج الدعم المدرسي وكأنه يحل محل معلم الدروس الخصوصية وهو موجّه إلى كل الفئات العمرية. كما انه يتضمن برنامجاً للدعم النفسي والاجتماعي، والمهارات الحياتية، ودعم تعليم اللغات الأجنبية، ومشاركة الأهل في التواصل، واستخدام التنكونولوجيا في التعليم.

إن برنامج التعليم غير النظامي هو برنامج ريادي في المنطقة العربية، وربما في بعض دول العالم التي تتعرض للكوارث. ونأمل أن نحظى بالدعم المالي المستمر لكي نتمكن من القيام برسالتنا الإنسانية والأخلاقية على الرغم من أوضاعنا المادية السيئة.

عشتم وعاشت التربية وعاش لبنان.

٦. وثيقة مادو سينغ

الاعتراف واعتماد كفايات التعليم غير النظامي للاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر.
د. مادو سينغ، من أجل موجز أنظر ص ٢١-٢٣ من هذا التقرير
للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة موقع اليونسكو حيث ستنشر لاحقاً.

٧. الإقرار بالتعليم غير النظامي: التحديات والفرص والمفاهيم والمصطلحات

د. حجازي إبراهيم إدريس

الاقرار بالتعليم غير النظامي:
التحديات والفرص والمفاهيم والمصطلحات

مداخلة
د. حجازي إبراهيم إدريس

مقدمة الى:
اجتماع الخبراء الدولي حول
الاعتراف بالتعليم غير النظامي: المفاهيم، الآليات، المسارات، الممارسات الناجحة
ضمن المساعي الآيلة لإيجاد التآزر بين القطاعين النظامي و غير النظامي في المنطقة العربية
بيروت، 27-29 كانون الثاني/ يناير 2016

التحديات التي تواجه التعليم في الدول التي تواجه ازمات والدول المضيفة للاجئين في التعليم العام

- الاستيعاب المتدني للاطفال اللاجئين او النازحين داخلياً.
- صعوبات تعليم نتيجة اختلاف في لغة التدريس والعوامل النفسية التي يعاني منها اللاجئين.
- البنية الهيكلية للتعليم غير النظامي غير متوفرة في معظم الدول العربية بما فيها آليات الاعتماد.
- عدم وجود اوراق ثبوتية مع الاطفال اللاجئين.
- قلة برامج المناصرة لزيادة الدافعية للتعليم.
- التعليم المقدم للاطفال اللاجئين والنازحين والاطفال المهمشين غير شمولي بمعنى التركيز فقط على مرحلة التعليم الاساسي.
- التسرب في البرامج المقدمة للاطفال اللاجئين والنازحين في تزايد لاسباب عديدة منها ما يعود لتدني نوعية ما يقدم ومنها ما يعود الى قلة الدافعية للتعليم.

ماهي القيمة المضافة للاعتراف بالتعليم غير النظامي

- تعليم بديل او اضافي للتعليم الاساسي.
- قضية امن قومي للدول التي تعاني من ازمات.
- تهميش التعليم غير النظامي يؤدي الى عشوائية البرامج المقدمة وتدني النوعية وبالتالي يؤدي الى البطالة والفقر واليأس والتطرف.
- عدم الاعتراف يؤدي الى ضياع فرص التعلم لعدد كبير من الشباب بين اللاجئين والنازحين.

ما نحتاج الى عمله الان في الظروف الحالية

- الظروف الطارئة تحتاج الى حلول غير تقليدية و عليه:

هناك حاجة الى اقرار اليات لاعتماد نتائج التعلم كمعيار للإلتحاق بالتعليم الرسمي بدلا من عدد سنوات الدراسة كمعيار وحيد لقبول النازحين اللاجئين في التعليم النظامي.

- الاعتراف واعتماد اليات لبرامج شمولية:

المسارات المتوازنة ليس فقط في المراحل الابتدائية ولكن في مراحل التعليم الثانوي والجامعي وما قبل المدرسة.

- توفير فرص التعليم المهني للشباب ما فوق (15 سنة) في الدول المستضيفة الذين ليست لديهم فرص الالتحاق بالتعليم الرسمي.

المفاهيم وتعاريف المصطلحات

التعليم النظامي Formal Education

- مؤسسات التعليم العام/الخاص .
- طويل الامد ينتهي بالحصول على شهادات معتمدة.
- مناهج معدة مسبقا.
- هيكلية رسمية وطنية واضحة.

التعليم الغير نظامي Non-Formal Education

- تعليم مكمل للتعليم النظامي او بديل عنه.
- المرونة في المكان والمضمون والزمان.
- يستجيب لحاجات الفرد والمجتمع المحلي.
- من خلال عملية الاعتراف يمكن ان تؤدي برامج التعليم غير النظامي الى اكتساب مؤهلات مساوية للتعليم النظامي في جميع المراحل التعليمية.
- الموائمة مع السياق المحلي.
- يقدم في معظمه في بيئات مجتمعية او اماكن العمل عن طريق المجتمع الاهلي/المدني.

الاعتراف بالتعليم غير النظامي والمصادقة عليه واعتماده: Recognition ,Validation and Accreditation (RVA)

- يعني: الترتيبات لابراز كل مخرجات التعليم (المعرفة/المهارات/الكفاءات) مقابل معايير محدودة بشكل واضح ومضمونة الجودة.

الاعتراف Recognition

- منح وضع رسمي لنتائج التعليم في التعليم غير النظامي يؤدي إلى إقراره في المؤسسات الرسمية وفي المجتمع.

المصادقة Validation

- هو تأكيد يمنحه جهاز معتمد رسميا (قسم في وزارة التربية) بان برامج التعليم المكتسبة قد قيمت على اساس معايير ومنهجيات تقييم محددة مسبقا.

٨. التعليم غير النظامي:
توسيع فرص التعليم للوصول إلى جميع الأطفال

الدكتورة ماري جوي بيغوزي، «برنامج علّم طفلاً»

المقدّمة

جذور التعليم غير النظامي – حتى يومنا هذا

رؤية أوسع للتعليم غير النظامي

لا بد من القليل من التاريخ لفهم السياق

ما هو التعليم غير النظامي

«إنه أي نشاط تربوي منظّم خارج النظام التربوي النظامي القائم (سواء كان شغالاً بشكل منفصل أو كعنصر أساسي من نشاط أوسع) يهدف إلى خدمة متعلمين محددين وأهداف تربوية محددة». (كومبز وأحمد)

- غير رسمي
- نظامي
- غير نظامي

إنها مختلفة، لكنها ليست غير مترابطة بالضرورة، ويمكن المزج بينها.

ابتُكر المصطلح في أواخر الستينات، لكن من الواضح أنه وُجد قبل ذلك بكثير، وكانت شعبيته تزيد أو تقل بحسب الأزمنة.

الخصائص المشتركة لبرامج التعليم غير النظامي:

- الارتكاز على المتعلّم
- مرونة المنهاج الدراسي
- الاعتماد غالباً بشكل كبير على التعلّم المتبادل
- التركيز على المهارات والمعارف العملية
- استهداف من لم يصل إليهم النظام النظامي
- الاستخدام الإبداعي للموارد التربوية والتعليمية
- مشاركة المجتمع
- اللامركزية
- مرونة التنظيم والإدارة/الخفة
- عابر للقطاعات

لكن يجدر بنا التركيز على قطاع التعليم...

تاريخياً، كيف حاول التعليم غير النظامي أن يختلف عن التعليم النظامي؟

التعليم النظامي	التعليم غير النظامي
انتقائي، بعد خروج الطالب، لا إمكانية للعودة	مفتوح
بعيد عن الحياة	تعليم من قلب الحياة
نهاية/بداية	على مدى الحياة
ينتج متعلمين اتكاليين	الاتكال على الذات

لقد تغيّر العالم...

للتاريخ مكانته، لكننا أصبحنا الآن في زمن مختلف وفي سياق مختلف تماماً. وضعنا الحالي:

- لم تكن الأمور تسير بشكل رائع أصلاً عند وقوع الأزمة
- حالياً ملايين السوريين خارج المدرسة، وأولياء الأمور معدمون في أغلب الحالات، كما تأثر مواطنون عديدون في البلدان المستقبِلة، بشكل سلبي
- طبيعة الأزمة عالمية – على غرار المسألة السياسية في أوروبا
- المشاغل الأمنية

لكن بعض الأمور تبقى على حالها، ما يجعل من التعليم غير النظامي مفيداً، إن لم يكن أساسياً.

صحيح أن التعليم النظامي يحظى بنقاط قوة كثيرة، إلا أنه أمام عدة تحديات أيضاً

- المناهج الدراسية البائدة
- البيداغوجيا التقليدية
- غير مرن، وغير قادر على التكيّف مع عالم سريع التغيّر
- ميل للتركيز على المعدّل

ما الذي يجعل مقاربات التعليم غير النظامي تكون مفيدة في الوضع الحالي؟

- تكون النوادي خارج المدرسة أغلى من توفير التعليم الرسمي
- قدرة النظام
- مروحة واسعة من المتعلمين
- مروحة واسعة من حاجات التعلّم
- فرصة لاستخدام نماذج مختلفة يمكن أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة
- اتخراط المجتمع/التزام المجتمع
- تستهدف من لا يمكن الوصول إليهم
- تسمح بمروحة واسعة من الشركاء
- تسمح بمجموعة متنوّعة من المقاربات
- البطالة

ما بعض هذه المقاربات؟	ما بعض التحديات؟	ما هي الميزة الأطول أمداً للبلدان؟
مع الاعتراف بأن الحدود بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي يمكن أن تكون في أغلب الأوقات «ضبابية»، في ما يلي أمثلة من التعليم غير النظامي تعرفون معظمها: • برامج التعليم البديل • برامج التجسير • برامج التعلم السريع • صفوف محو الأمية • ورش عمل تطوير المعلمين • التدريب الفني • التدريب المهني • بعض المدارس المجتمعية • الصفوف العلاجية لتمكين الانتقال إلى المدارس الرسمية • البرامج القائمة على التكنولوجيا مثل التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني • البرامج الأكاديمية للمجموعات التي لا يمكنها المشاركة أو لا تشارك في المدارس النظامية • اكتساب اللغة لتمكين المشاركة في المدارس • مواقع التعلّم المرنة	• السياسة • الأنظمة/الإطار القانوني • وضع المعايير • التنظيم • تقديم الشهادات • الاعتماد • التجسير مع التعليم النظامي والعمالة • تفحّص المنظمات، فنياً وسياسياً	• نظام متنوّع • هيكليات مختلفة للأكلاف حسب اختلاف الحاجات • مقاربة متّسقة للتعلّم عابرة للمستويات والأعمار والنتائج المقصودة

ما السبيل إلى ذلك؟

طوّروا إطاراً قابلاً للعمل – لا تضعوا أطر عمل غير مرنة لأننا كلنا نرتكب الأخطاء!.. اتركوا مساحة للتعلّم!

- ارْبطوا بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي حتى يصبح لديكم نظام قوي ومستدام.
- اسْتثمروا في مقاربة شاملة ومتّسقة.
- وسّعوا نطاق تفكيركم: ابحثوا عن المسائل التي يمكن أن تنجح.
- استفيدوا من التعاون والتنسيق
- ابنوا على ما هو موجود
- أزيلوا الحواجز، بما فيها:
  ١. إيجاد البدائل لمعالجة الوثائق الضائعة
  ٢. النظر إلى المستلزمات من زاوية مختلفة
  ٣. تحديد المراقبة والتقييم من البداية
  ٤. التوصل إلى توافق حول ماهية الجودة
  ٥. التركيز على التعلم ثم التعلم

أثناء هذا الاجتماع، أشجعكم على التركيز على:

- ما هو مطلوب
- ما هو ممكن

لا شك في أن ما نواجهه صعب. لكن ينبغي أن نحتضن التحديات وأن نعترف بأن التغيير يمكنه أن يجعلنا أقوى. فلنغتنم هذه الفرصة لتقوية أنواع التعليم كافة (النظامي منها وغير النظامي)، حتى يتمكن الجميع من التعلّم ومن ممارسة حقهم في التعليم ذي الجودة.

٨. التعليم غير النظامي: توسيع فرص التعليم للوصول إلى جميع الأطفال

د. ماري جو بيجوزي

4. تصميم مناهج مرنة مع الحفاظ على المعايير

- ✓ يمكن تصميم مناهج مرنة. فإن السلطات الوطنية قادرة على تصميم **منهج مرن** للتعليم غير النظامي بمساعدة من أصحاب العمل ومزودي الخدمات التعليمية، مع الحفاظ على المعايير، بحيث يكون ذلك مرتبطاً بخبرة العمل المتوفرة لدى اللاجئين في مكان العمل. هكذا، يمكن ضمان الاعتراف بالكفاءات المهنية الموجودة أصلاً لدى اللاجئين، مما يسمح بالحصول على شهادة ثانوية عليا ضمن فترة زمنية أقصر.
- ✓ في إطار **تطوير المناهج**، يجب تسليط الضوء على المعايير المهنية والأكاديمية، وتناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والفردية.
- ✓ من المهم التأكد من أن **الشهادة المعطاة من خلال التعليم غير النظامي** تحظى بالصلاحية والقبول اللازمين من جانب نظام التعليم والتدريب النظاميين، ومن جانب سوق العمل في دول المنشأ والوصول، وعلى الصعيد الدولي أيضاً.

إطار المناهج الدراسية (التعليم الثانوي الأدنى)

رقم	المجال	المادة
1	المواد الأساسية	1.1 الرياضيات
		1.2 الفيزياء
		1.3 الكيمياء
		1.4 العلوم الأحياء
		1.5 اللغة أو الآداب
		1.6 الجغرافيا
		1.7 التاريخ
		1.8 التربية المدنية
		1.9 اللغة الأجنبية
2	المهن الأساسية	2.1 علم المهن
		2.2 فرص التطوير المهني
		2.3 المهارات في التطوير المهني 1
		2.4 المهارات في التطوير المهني 2
3	التنمية الاجتماعية والمجتمع	3.1 تطوير المجتمع
		3.2 التنمية الاجتماعية
		3.3 المهارات في التنمية الاجتماعية وتطوير المجتمع
4	تطوير جودة الحياة	4.1 تطوير جودة الحياة
		4.2 المهارات الحياتية
		4.3 العمر في العيش

المنهج

حالة تايلنده

مجالات المحتوى	برنامج التعليم الابتدائي		برنامج التعليم الثانوي الأدنى		برنامج التعليم الثانوي الأعلى	
	مادة إلزامية	مادة اختيارية	مادة إلزامية	مادة اختيارية	مادة إلزامية	مادة اختيارية
1. المهارات التعلمية	5		5		5	
2. المواد الأساسية	12		16		18	
3. المواد المهنية	8		8		8	
4. المهارات الحياتية	5		5		5	
5. التنمية الاجتماعية	6		6		6	
المجموع	36	12	40	16	44	32
	48		56		78	
نشاط تطوير جودة الحياة	100 ساعة		100 ساعة		100 ساعة	

5. استخدام التقييم بنوعيه التلخيصي والتكويني (أساليب التقييم النظامية والأساليب الأقل نظامية)

يمكن للتقييم أن يكون إما تلخيصياً (summative) أو تكوينياً (formative)

- ✓ **التقييم التلخيصي** هو التقييم الذي يجرى على أساس معيار (المخرجات التعلمية بناءً على المؤهلات أو لمناهج أو لمعايير المهنية). تكون تقييمات تلخيصية بحيث تكون نقطة النهاية مؤهلاً وشهادة ودبلوم.
- ✓ الهدف من **التقييم التكويني** هو جمع معلومات عن القرد من أجل:
  - تحديد الاهتمامات والأهداف؛
  - تحديد نقاط "القوة والضعف؛
  - تحديد أهداف التعليم والعمل المستقبلية؛
  - التطوير "الشخصي
  - دور فاعل في العمل المهني و"تطوعي. و"تعلم "إضافي.

الجمع بين أساليب التقييم النظامية والأساليب الأقل نظامية

- ✓ تشمل **الأساليب الأقل نظامية** "تالي:
  - المقابلات
  - جمع الأدلة
  - جواز السفر
  - "التقييم الذاتي
  - -إعداد الحافظة الفردية
  - -تقييم بيانات الاعتماد والمؤهلات
  - -المراقبة/العرض

12

تايلنده/جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية/ اندونيسيا

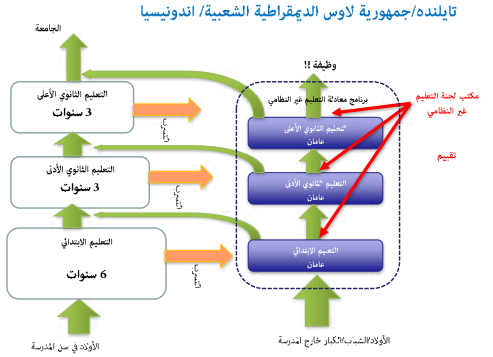

تسليط الضوء على التعلم السابق لدى اللاجئين

- ✓ يجب إبراز التعلم السابق والشهادات السابقة في حوزة اللاجئين من خلال **الإرشاد والمشورة والمعلومات والتحديد والتوثيق** من أجل إدراجها ومعادلتها مع الشهادات، كالدبلوم وغيره، في الدول المضيفة؛
- ✓ عند الاقتضاء، يجب تقديم مقررات دراسية إضافية من أجل سد الثغرات.

6. الشهادات وإطار المؤهلات الوطني والقبول بجميع الجهات الفاعلة وصلاحيتها

- ✓ على الدولتطوير شهادات لبرامج التعلم غير النظامي بحيث تكون بنفس نوع أو قيمة الشهادات في برامج التعليم النظامي العام والمهني.
- ✓ تقديم تفسير واضح للأفراد حول كيفية الحصول على أي شهادة مشمولة بنظام الشهادات النظامية من خلال التعليم غير النظامي.
- ✓ على أطر سياسات الاعتراف بالتعليم غير النظامي وتنظيمه أن تضمن القبول بجميع الجهات الفاعلة وصلاحيتها - وتشمل الجهات الفاعلة السلطات الوطنية والوكالات القطاعية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية والمحلية واللاجئين.
- ✓ التأكد من أن الشهادة المعطاة من خلال التعليم غير النظامي تحظى بقبول وصلاحية نظام التعليم والتدريب النظاميين وسوق العمل في دول المنشأ والدول المضيفة وعلى الصعيد الدولي كذلك.

15

7. بنية آلية التسليم وتطوير القدرات والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة

المستويات المختلفة:

وطني، اقليمي، مناطقي، قروي

الأدوار وتطوير القدرات:

يتم تحديد المسؤولين في سياق التعليم غير النظامي على جميع المستويات، وذلك يشمل المرشدين والميسرين والمقيّمين والمعلمين وأفراد المجتمع والدعم الخارجي (المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني)

8. نظام مفتوح للرصد والتقييم

- المعلومات عن المدخلات
- مؤشرات العمليات
- مؤشرات المخرجات

إيشيرو ميازاوا
القرائية والتعلم مدى الحياة
أخصائي برامج
مكتب اليونسكو في بانكوك

i.miyazawa@unesco.org

٩. المبادئ التوجيهية في إعداد السياسات ووضع الخطط لتنفيذ التعليم غير النظامي

د. إيشيرو ميازاوا

التعليم غير النظامي (NFE):
المكونات الأساسية في إطار السياسات والنظام للاعتراف بالتعليم غير النظامي

اجتماع دولي للخبراء

نحو إطار سياسة يهدف إلى ضمان الاعتراف والتنظيم وإصدار الشهادات للتعليم غير النظامي

خلق تناغم بين الإطارين النظامي وغير النظامي في الدول العربية

بيروت، 27/28/29 يناير/كانون الثاني 2016

ضمان التعليم الجيد الدامج والمنصف مع تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

تايلنده/جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية/ اندونيسيا

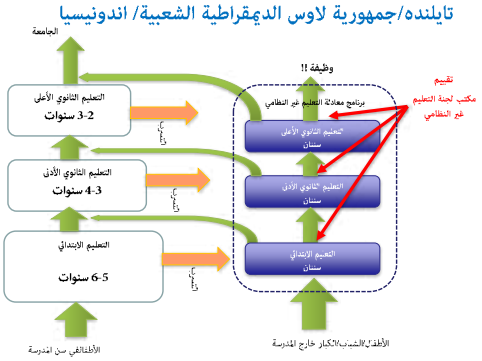

توصيات السياسات

1. أسس قانونية ووحدة/قسم/مكتب خاص
2. توحيد التعليم غير النظامي وتنظيمه (توضيح المصطلحات والمفاهيم)
3. اعتبار عملية الاعتراف بالتعليم غير النظامي جزءاً حيوياً من التعليم والتدريب النظاميين (المعادلة)
4. تصميم مناهج مرنة مع الحفاظ على المعايير
5. استخدام التقييم بنوعيه التلخيصي والتكويني (أساليب التقييم النظامية والأساليب الأقل نظامية)
6. الشهادات وإطار المؤهلات الوطنية (القبول بجميع الجهات الفاعلة وصلاحيتها)
7. بنية آلية التسليم وتطوير القدرات
8. نظام مفتوح للرصد والتقييم

4

1. الأسس القانونية

- ✓ تزيد **التشريعات** من احتمال الاعتراف بالتعليم غير النظامي في إطار أنظمة التعليم والتدريب النظاميين من قبل جميع أصحاب المصلحة في عدد من القطاعات. كما أنها تعزز الجهود الآيلة إلى حشد الدعم لعمليات الاعتراف. وتكتسب أعمال التشريع أهمية خاصة بحال أرادت الدول الاستفادة من الاستثمارات الخاصة والعامة في تطوير المؤهلات الجديدة وأنظمة الكفاءة.
- ✓ غالباً ما يلقى **القانون** قبولاً واسع النطاق عندما يأتي نتيجة توافق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وعلى الأسس القانونية للاعتراف بالتعليم غير النظامي تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح عند تطوير هيكلية وطنية منسقة للإشراف على تصميم نظام الاعتراف بالتعليم غير النظامي وتطبيقه وضمان جودته.
- ✓ الانتقال من المشاريع وبرامج التعليم غير النظامي المخصصة إلى إطار سياسات متماسك ونظام للاعتراف ببرامج التعليم غير النظامي وتنظيمها واعتمادها وإصدار الشهادات ذات الصلة، فضلاً عن الاعتراف بجميع أشكال التعلم السابق والكفاءات وخبرة العمل لدى الأفراد.

5

2. توحيد التعليم غير النظامي وتنظيمه

- إطار المناهج الدراسية
- الكتب المدرسية
- الفترة / المدة
- الأساليب التربوية
- مؤهلات المعلمين
- الأماكن
- القبول
- التقييمات
- الرصد والتقييم

تايلنده/جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية/ اندونيسيا

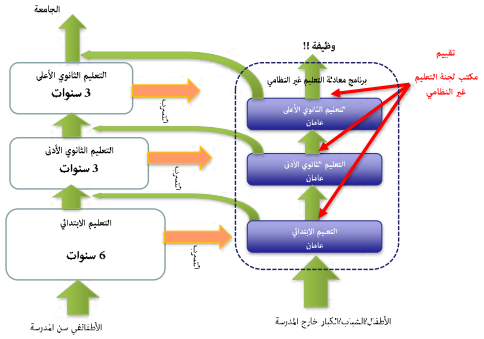

3. اعتبار عملية الاعتراف بالتعليم غير النظامي جزءاً حيوياً من التعليم والتدريب النظاميين (المعادلة)

- ✓ إنشاء تناغم ومد جسور بين التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي على جميع مستويات النظامي التعليمي، ليس فقط على مستوى البرامج الابتدائية أو الأساسية
- ✓ الاعتراف بقيمة برامج التعليم غير النظامي على قدم المساواة مع برامج التعليم النظامي
- ✓ على الدول **تطوير الشهادات** لبرامج التعليم غير النظامي بحيث تكون من النوع أو القيمة نفسها كالشهادات في برامج التعليم النظامي العام والمهني
- ✓ عادةً ما يتم استخدام المعادلة من أجل منح قيمة مساوية لمستوى معين من الكفاءات التي اكتسبها المتعلم في التعليم غير النظامي والتدريب، والكفاءات المكتسبة في نظام التعليم النظامي.
- ✓ مع ذلك، تصبح عملية المعادلة أصعب عندما ينظر إليها كمخرجات متساوية في التعلم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، بدلاً من تناولها من منظور المدخلات في إطار التعليم والتدريب. علاوةً على ذلك، يجب دمج هذه المخرجات في المراجع أو المعايير أو أطر المؤهلات الوطنية من خلال إنشاء فهم مشترك للمخرجات التعلمية (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، 2012، الفقرة 4).
- ✓ على صعيد نظام التعليم، يكمن تحدي إنشاء نظام للاعتراف بالتعليم غير النظامي في **تكملة نظام التعليم القائم عبر الاعتراف بالتعليم غير النظامي**.

7

١٠. برامج التعليم غير النظامي الخاصة بالأطفال والشباب وأساليب تنفيذها

د. إيلدريد ميدتون

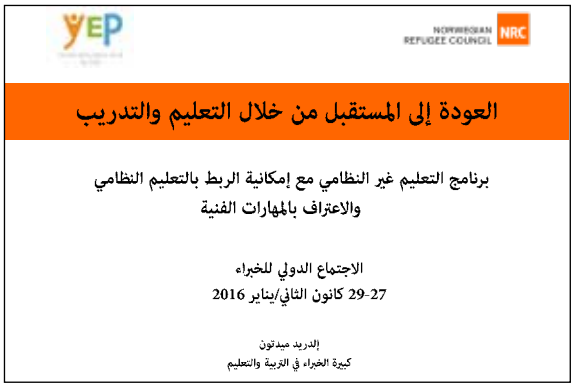

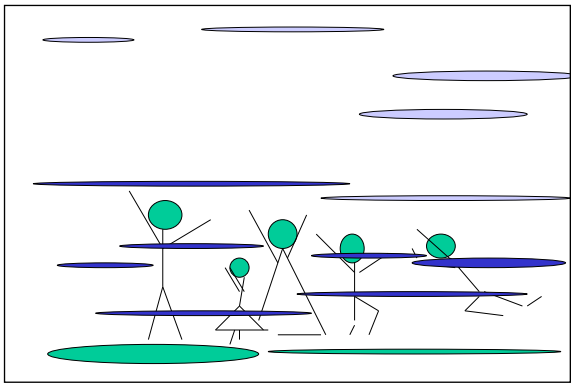

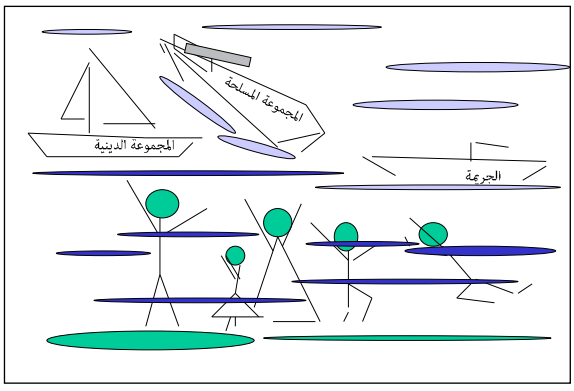

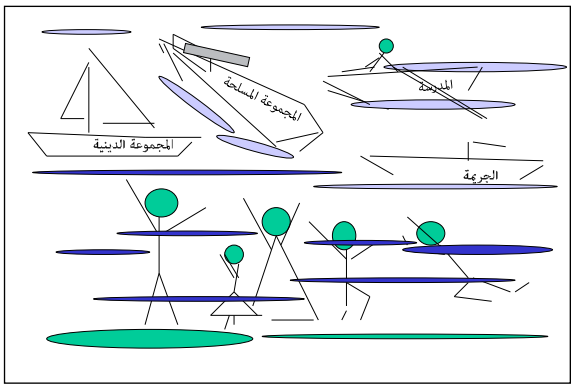

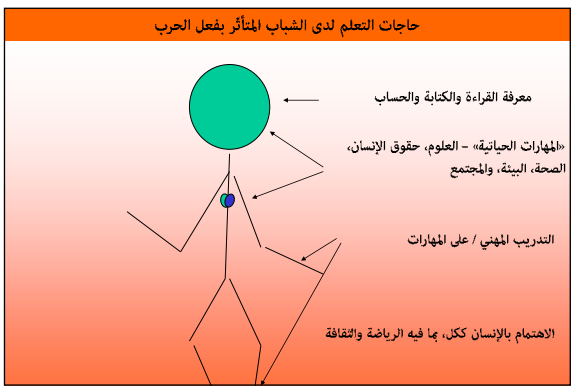

١٠. برامج التعليم غير النظامي الخاصة بالأطفال والشباب وأساليب تنفيذها

د. إيلدريد ميدتون (تابع)

اللجنة التوجيهية أو المجموعة المرجعية

الممثلون عنها في مناطق مراكز/صفوف الشباب:

- الفرع المحلي للسلطات التربوية والتعليمية
- الفرع المحلي لسلطات العمل والزراعة
- أولياء الأمور أو الأوصياء
- القادة المجتمعيون والقادة الدينيون
- مجلس اللاجئين النرويجي والشريك/الشركاء المحلي/ون حسب ما يكون مناسباً

القراءة والكتابة والحساب

- اللغة المحلية و/أو اللغة الأم
- تُستخدَم اللغة والرياضيات بشكل ناشط في المواد التربوية الأخرى، فتُطبَّق المعارف تطبيقاً عملياً
- المهارات الحياتية المختارة حسب الاقتضاء وذات المعنى في حالة معيّنة، مثل التوعية لجهة الألغام، والوعي المجتمعي والثقافي

المرونة – التغيّرات المحلية

- «YEP Plus»: عندما يكتسب الطلاب القراءة والكتابة: «الدراية المعلوماتية» أو لغة ثانية
- «YEP Minus»: - حالات تغيب فيها إمكانيات التدريب المهني (أي الشباب في المخيمات في المنفى)

تدريب المعلمين – عنصر أساسي

- يُوظَّف المعلّمون محلياً أو من بين المجموعة المستهدفة
- دورات تدريبية مشتركة للمعلمين كافة
- تشمل الدورات الخاصة المدربين على المهارات، والتدريب على الطهو، والتدريب لمربيات الأطفال

يكون التركيز على:

- إنشاء بيئة تعلّم جيّدة
- وسائل تشاركية وصديقة للشباب
- عدم استخدام المعلمين للخوف
- الدعم النفسي الاجتماعي للشباب الذين يعانون صدمات

«التعليم في فرَق»

القدوات للمتعلمين

تدريب وتطوير المزيد من المعلمين

محو الأمية والمهارات الحياتية

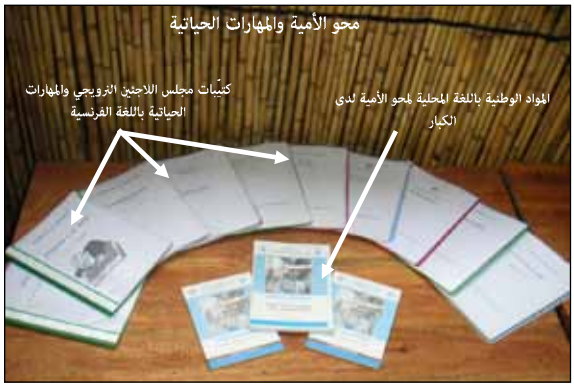

تقييم السوق لجهة المهارات والحاجات

الاختيار ما قبل المهارات:

التقييم والتحقق من

- الحاجة للمنتجات
- قابلية التسويق
- اهتمامات الشباب وتمنياتهم
- توفر الحرفيين المستعدين لاستقبال المتدربين

لمحات عن المتعلمين في رزمة تعليم الشباب YEP وأنشطتها

"

١٠. برامج التعليم غير النظامي الخاصة بالأطفال والشباب وأساليب تنفيذها

د. إيلدريد ميدتون (تابع)

بدائل للتطبيق

1. تقع مسؤولية المشروع بالكامل – قاعة الصف والتدريب والمعلمين، إلخ. على عاتق مجلس اللاجئين النرويجي/ المنظمة غير الحكومية الدولية
2. يتعاون مجلس اللاجئين النرويجي مع ورش العمل المحلية لأجل التدريب المهني، ويحتفظ بمسؤوليته عن المواد التربوية الأخرى
3. يُجرى التعاقد مع منظمة غير حكومية محلية للتنفيذ الكامل، لكن يبقى مجلس اللاجئين النرويجي مسؤولاً عن التمويل والتدريب والإشراف

معدات الانطلاق

- في معظم الحالات، لن تتمكن رزمة تعليم الشباب من درّ أي أرباح من دون بعض الأجهزة والمواد
- الحاجة إلى المتابعة والإشراف
- عدم توفر مخططات القروض بشكل دائم

إفادة بالخضوع لتدريب "رزمة الشباب" (نموذج)

نحن الموقّعون أدناه، نفيد بأن المدعو نداييسابا جيموني، من محلة نيانزا-لاك، مقاطعة ماكامبا، قد تابع، من 07/02/2005 إلى 15/02/2006، تدريبا على "رزمة الشباب" الذي ينظّمه مجلس اللاجئين النرويجي بواسطة برنامجه المتكامل للقرائية وتعلّم المهن.

غطّى هذا التدريب **القرائية، والحساب، والتربية الصحية، والتربية البدنية، والسلام وحقوق الإنسان، والزراعة،** وتعلّم مهنة **التلحيم**.

الموقعون: وزارة التربية والثقافة، الحائز على الإفادة، لجنة التحكيم، ومجلس اللاجئين النرويجي.

مواضيع للمناقشة

- معايير قبول الروابط بالاعتراف الرسمي
  — **برنامج تديره الوزارات؟**
- المواد التربوية والكفايات كخطوات نحو التعليم النظامي
  — **مثل تلك الموجودة في المدارس الرسمية؟**
- المدارس الثانوية مع تدريب على المهارات المهنية؟
  — **لا يزال يُعترَف بها كثانوية نظامية؟**
- كيف يمكن استيعاب عدد أكبر من الشباب ذوي الاهتمامات النظامية والمهنية؟

II. خبرة من المجتمع الأهلي: دروس مستفادة من التفاعل بين القطاعين النظامي وغير النظامي

د.فيروز سلامة

خبرة الحركة الاجتماعية

السيّدة فيروز سلامة

الواقــع

- ظاهرة التّسرّب المدرسيّ التي طالت في التسعينات فئة 11-18 سنة
- وضع برامج تربويّة بديلة تردّ على حاجات هذه الفئة
- إعداد وتنفيذ دراسة وطنيّة على:
  - ملامح الشّباب المتعسّر 15-18 سنة
  - التّسرّب المدرسي :11-14 سنة اسباب ألتسرب المدرسي طالت 16 مدرسة رسمية
  - الاطفال خارج النطاق المدرسي (الاندية المهنية –الحركة الاجتماعية)

المشاركــة

- تقاسم الدّراسات مع المعنيين في هذه القضيّة:
  - القطاع الرسمي :
    - وزارة التّربية (المركز التّربوي للبحوث والإنماء
    - المناطق التّربوية - البيئة المدرسيّة - إدارة، معلّمون، لجان أهل)
    - كليّات التّربية
    - وزارة الشوؤن الاجتماعية
    - مكتب الاستخدام الوطني - وزارة العمل
  - القطاع الأهلي:
    - الجمعيّات العاملة في هذا المجال
  - توسيع نطاق المشاركة على الصّعيد المحلّي من خلال البلديّات

التــدخّـل

- التّدخّل الميداني:
  - لفئة 15-18 سنة :
  - برنامج التدريب المهني المكثف بالشراكة مع وزارة ألعمل - مكتب الاستخدام -
  - مهنية واحة الرجاء – الحركة الاجتماعية
  - برامج بديلة للأطفال - والشّباب العاملين - خارج النّظام المدرسيّ داخل مراكز الحركة الاجتماعية
  - مشروع وطني نموذجي في 16 مدرسة رسميّة على كافة الأراضي اللبنانيّة بالتّنسيق وموافقة وزارة التّربية للحدّ من التّسرّب المدرسي
  - من خلال دعم مدرسي/نفسي اجتماعي/نوادي مواطنية/لجان الاهل
  - التّدخّل المطلبي:

    إعداد لجان ضمن البلديّات من كافة الجهات المعنية (تربوية، إجتماعية، أخصّائيّة...) تعمل على صعيد محلّي حول إحدى إشكاليات التّسرّب المدرسيّ

التقيــم

- إستخراج الثّغرات والصّعوبات
- طرحها خلال المنتديات مع الجهات المعنية التّي ساهمت في تفاعل ما بين القطاعين النّظامي والغير نظاميّ
- العمل على الاطار القانوني
- العمل على المنهج – التدريب المهني الكثف
- العمل على كتب تعليم الكبار – محو الأمية - وزارة الشوؤن الاجتماعية

الدّروس المستقاة

- غنى هذه الخبرة بسبب الشّمولية والتّفاعل ما بين القطاعين النّظامي وغير النظامي
- إعطاء صورة جديدة للمدرسة: إنّها مكان للانخراط الاجتماعي.
- التّفاعل بين البيئة المحلّية والبيئة المدرسيّة
- أعتراف بالخبرة: المشاركة من خلال لجنة الحد من التّسرّب المدرسيّ في وزارة التّربية

التوصيــات

- الاطار القانوني للأولاد المتسربين ما فوق المهلة الرسمية (سنتان) يعيق الطفل اللبناني بالاندماج في ألنظام ألمدرسي الرسمي
- العمل على انشاء وحدة /قسم التعليم غير النظامي في وزارة التربية

١٢. الأطفال المهجرون عبر حدود ثقافات ولغات مختلفة: حالة لاجئي ميانمار (بورما) في تايلنده

د. إيشيرو ميازاوا

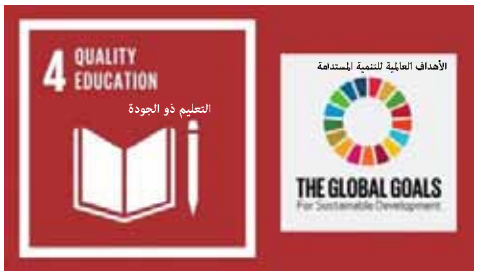

ضمان التعليم ذي الجودة الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

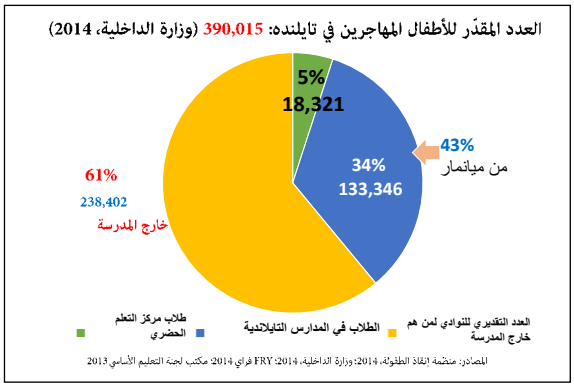

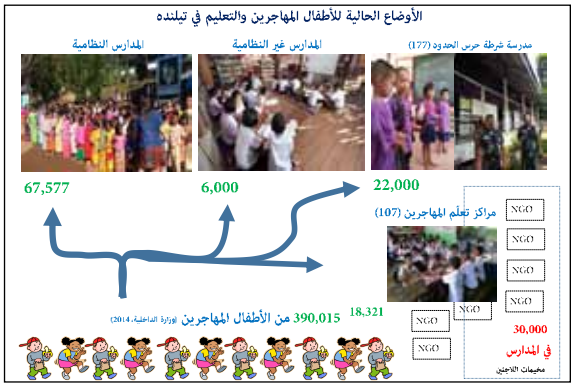

١٢. الأطفال المهجرون عبر حدود ثقافات ولغات مختلفة: حالة لاجئي ميانمار (بورما) في تايلنده

د.إيشيرو ميازاوا (تابع)

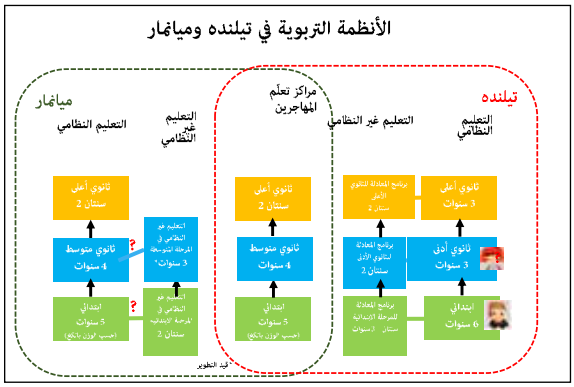

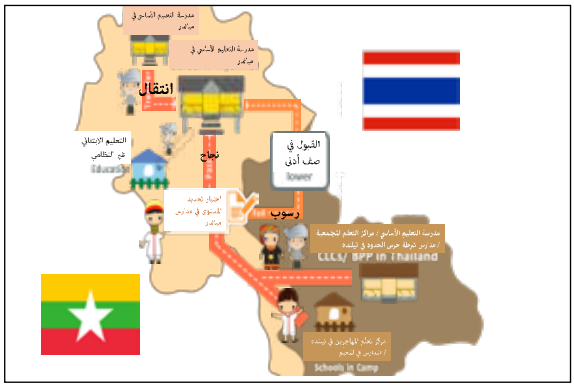

الوضع الحالي للطلاب العائدين

- لا إحصاءات رسمية حول عدد الأطفال المهاجرين العائدين
- الالتحاق بالمدارس

١. لا تُطبّق اختبارات تحديد المستوى بشكل نظامي
٢. تختلف الوثائق المطلوبة للالتحاق بالمدارس الحكومية
٣. تطبّق الأقساط الرسمية وغير الرسمية في بعض الحالات
٤. يستخدم مدراء المدارس الاستنسابية للموافقة أو عدمها بالنسبة إلى الوصول إلى المدارس الحكومية

المصدر: أبعد من التفاذ: خبرات الطلاب اللاجئين من التعليم في دولة ميانمار، منظمة إنقاذ الطفولة، 2015

الأنشطة الأساسية الحالية

١. مجموعة عمل رسمية شكّلتها الحكومتان
   - المعادلة ما بين البلدين (؟)
   - الاعتراف الرسمي من قبل وزارة التربية في ميانمار بمراكز التعلّم التابعة للمنظمات غير الحكومية (؟)
٢. تجربة نموذج من برنامج التعليم غير النظامي في ميانمار ونشره في تيلنده
٣. آلية وأرضية التنسيق للحكومة، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة

١٣. بناء وتنظيم التجسير بين الفرص البديلة للتعليم الأساسي وبين التعليم النظامي في الأردن

د.محي الدين توق

اجتماع الخبراء الدولي نحو تطوير آليات الاعتراف،
واعتماد كفايات التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي ومأسسة مسارات مرنة لإعادة الالتحاق بالتعليم النظامي

حالة الأردن

قدمها د. محي الدين توق

رؤية التعليم غير النظامي في الاردن

التعليم غير النظامي بالمنظور الاردني هو كل نشاط تربوي منهجي منظم أو أي تدريب مهني يتم خارج النظام التعليمي النمطي... بهدف تنمية قدرات ومعارف ومهارات الملتحقين به للاسهام في رخائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومساعدتهم على ان يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وهو تعليم:

- يحدث تحت اشراف كامل من وزارة التربية والتعليم
- يتم بصورة منظمة ومقصودة في فترة زمنية مرسومة
- رديف ومساند للتعليم النظامي
- يعالج مفرزات التعليم النظامي وسلبياته
- يربط التعليم بالعمل
- مفتوح النهايات نسبياً

أمثلة من برامج للتعليم غير النظامي ومسارات ونماذج لتعليم الفرصة الثانية في الاردن - 1

في إطار التعليم العام

- برنامج تعليم الكبار ومحو الامية: للكبار من سن 15 فما فوق
- برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين: من سن 12 فما فوق
- برنامج الدارسين غير النظاميين:
  - الدراسات المنزلية خارج المدرسة: من سن 12 فما فوق
  - للطلبة النظاميين بموجب ظرف طارئ: من سن 6-18
- برنامج الدراسات الصيفية: من سن 6-18
- برنامج الدراسات المسائية: من سن 13-18

أمثلة من برامج للتعليم غير النظامي ومسارات ونماذج لتعليم الفرصة الثانية في الاردن - 2

في إطار التعليم والتدريب المهني:

- تفسح بعض مسارات التعليم غير النظامي فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي التطبيقي او بمراكز التدريب المهني التابعة لموسسة التدريب المهني، ويمكن لمن انهى التعليم الثانوي التطبيقي الالتحاق بكليات المجتمع المتوسطة او بعض التخصصات في الجامعات.
- تفسح الدورات التدريبية المعتمده أو اجتياز اختبارات المستوى المقررة من مؤسسات التدريب المهني الارتقاء بمستوى تصنيف العامل المهني الى المستوى الفني

(محدد المهارة ← الماهر ← المهني ← الفني)

هيكلية برنامج/برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة في الاردن

1- الهيكلية

هيكلية برنامج /برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة في الاردن

2- آلية التطبيق

1. تنفذ برامج التعليم غير النظامي (في اطار التعليم العام) من قبل وزارة التربية والتعليم من حيث:
   - المعلمين • المناهج والكتب • الاختبارات والتقويم • اصدار الشهادات والمصدقات
2. تعد الوزارة مراكز خاصة للتعليم غير النظامي داخل المدارس تتناسب واحتياجات الدارسين بدعم من منظمات دولية.
3. يمكن لمنظمات دولية /اقليمية تنفيذ بعض البرامج بإشراف الوزارة وباتفاق مسبق معها.
4. يتم تكثيف المناهج والمقررات بحيث يتم انهاء مستوى معين بعدد أقل من السنوات.

هيكلية برنامج /برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة في الاردن

3- الحوكمة

- يتولى ادارة التعليم غير النظامي والاشراف عليه قسم التعليم غير النظامي الذي يتبع مديرية التعليم العام، التي تتبع ادارة التعليم في وزارة التربية والتعليم.
- رسم سياسات واطر العمل وصناعة القرار الاداري في الوزارة يسير حسب نسق مركزي هرمي ومديريات التربية في المناطق هي جهات منفذه.
- تنفيذ القرار التربوي (الكتب، الامتحانات، التقويم) يتم عبر تنسيق افقي مع المديريات والادارات المعنية في الوزارة (ادارة المناهج والكتب المدرسية، ادارة الامتحانات والاختبارات) ومع مديريات التربية والتعليم في المناطق.
- التشريعات التربوية والسياسات يجب اقرارها من مجلس التربية حسب قانون التربية والتعليم.

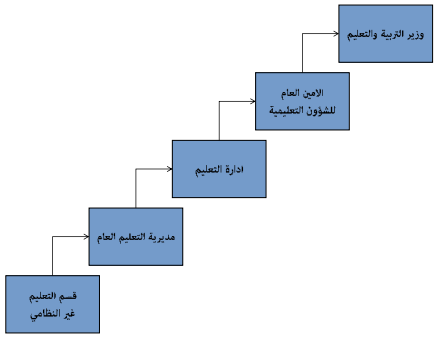

١٣. بناء وتنظيم التجسير بين الفرص البديلة للتعليم الأساسي وبين التعليم النظامي في الأردن

د. محي الدين توق (تابع)

القدرات الوطنية الحالية التي تأطر التعليم غير النظامي في الاردن - 1

تصنف برامج التعليم غير النظامي/غير الرسمي في تسعه مجالات

- خدمات التعليم والعناية بمرحلة الطفولة المبكرة
- مهارات محو الأميه (القراءة، الكتابه، الحساب)
- التعلم الموازي والبديل
- تنمية المهارات الحياتية
- تنمية القدرة على تأمين الدخل/التدريب المهني غير النظامي
- التنمية الريفية
- التنمية المهنية المستدامه
- التعليم الديني
- التربية التراثية والحضارية

القدرات الوطنية الحالية التي تأطر التعليم غير النظامي في الاردن - 2

المزودون الرئيسيون للتعليم غير النظامي /غير الرسمي

- وزارة التربية والتعليم
- مؤسسة التدريب المهني
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الأوقاف
- وزارة الثقافة
- مؤسسة رعاية الشباب
- القوات المسلحة
- مؤسسات ودوائر رسمية اخرى
- المراكز الثقافية المرخصة
- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين
- القطاع التطوعي والاهلي
- النقابات والمنظمات النسائية
- المنظمات الاقليمية والدولية (اليونسكو، اليونيسف)
- منظمات دولية متخصصة

(كويست سكوب، مجلس اللاجئين النرويجي، مؤسسة انقاذ الطفل، فرق السلام)

القدرات الوطنية الحالية التي تأطر التعليم غير النظامي في الاردن - 3

المزودون الرئيسيون للتعليم غير النظامي /غير الرسمي

المجال	امثلة من الجهات المنفذة
أولا: برامج التعلم والتعليم:	
أ- برامج تدريب معلمين (مهارات التدريس، العمل مع اللاجئين، الدعم النفس – اجتماعي، معايير الحد الادنى...).	مجلس مجلس اللاجئين النرويجي، اليونسكو، BC, WV، انقذ الطفل الدولية، كاريتاس، اليونيسف.
ب- برامج تدريب للشباب (تدريب مهني، مهارات الحياه، رفع الوعي العام).	,اليونسكو، مجلس اللاجئين النرويجي
ت- برامج تعليم غير نظامي/ غير رسمي (الأطفال المتسربون، الاطفال والشباب خارج المدرسة، برامج تقوية، برامج دعم، برامج تعويضية، تحسين مهارات القراءة والحساب، برامج تسريع).	مجلس اللاجئين النرويجي، اليونسكو، اليونيسف، انقذ الطفل الدولية، كاريتاس.
ث- برامج تربوية مرافقة وبرامج صفية.	IRD
ثانيا: إعداد وتطوير مواد تعليمية مبنية على المناهج الوطنية.	Aliim

ماهو غير المتوفر الآن من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني في الاردن

- وثيقة سياسات واضحة ومحدده تؤطر التعليم غير النظامي وعلاقته بالتعليم النظامي والتعليم مدى الحياة.
- القرار السياسي المتعلق بالاعتراف والمصادقة والاعتماد لبرامج التعليم غير النظامي خارج اطار وزارة التربية والتعليم.
- فريق عمل Taskforce مشترك حكومي/ دولي/ اهلي لتخطيط وتنسيق جهود التعليم غير النظامي.
- نظرة واسعه للتعليم غير النظامي تنسجم مع النظرة الدولية (اليونسكو، اليونيسف) للتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي. وهذا ادى إلى:

أ. عدم وجود وحده تنظيمية تتولى الاعتراف والمصادقة والاعتماد لأي برامج تعطى خارج اطار وزارة التربية والتعليم.

ب. عدم وجود معايير لتأطير وضمان جودة برامج التعليم غير النظامي.

ج. غياب التدابير والاجراءات اللازمة لادارة عملية الاعتراف والمصادقة والاعتماد.

كيفية التقدم من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني (لجميع الأطفال - بمن في ذلك اللاجئون و/أو النازحون)

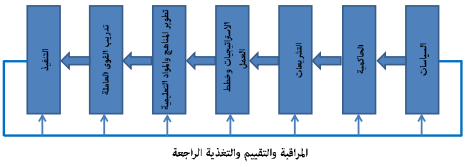

١٤. برامج التعليم غير النظامي مع اللاجئين والنازحين داخليا في أثناء حالات الطوارىء

د. دين بروكس

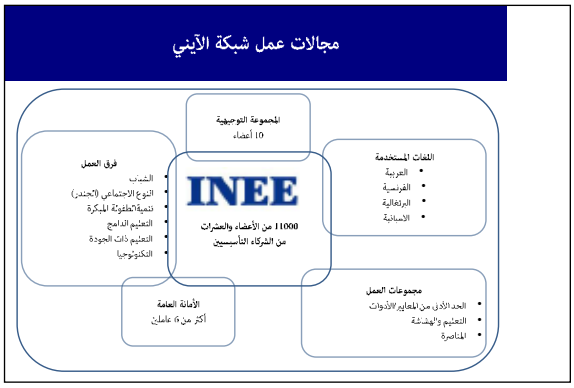

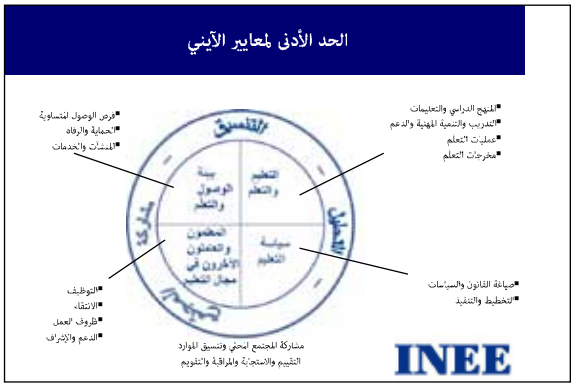

١٤. برامج التعليم غير النظامي مع اللاجئين والنازحين داخليا في أثناء حالات الطوارىء

د. دين بروكس (تابع)

١٥. «سحابتي» – البرنامج الموجه للأطفال والمراهقين في ظل الأزمات ليكملوا تعليمهم ويحصلوا على إفادة تعليمية

د. فريدة أبودان

مدرسة افتراضية للتعليم في حالات الطوارئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

«سحابتي»

unite for children

unicef

تمهيد

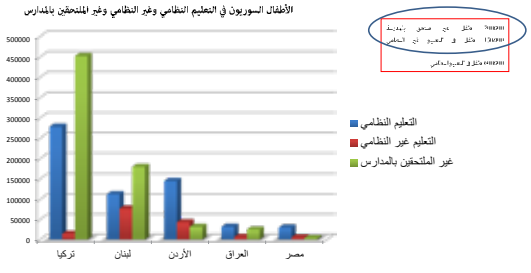

التحديات

توسيع نطاق الوصول	الجودة والتعليم
أحكام نظامية وغير نظامية مرهقة ومجهدة	تحديات اللغة والمنهج
عدم توفر فضاء للتعلّم	لا يملك المعلمون والأنظمة القدرة على مواجهة الضغط وسنوات التعليم الضائعة بالإضافة إلى الاختلافات
التكاليف المرتفعة لنظام التناوب	أحكام التعليم غير النظامي ذات جودة منخفضة وغير منظّمة
الاعتماد	**التماسك الاجتماعي**
عدم وضوح عملية الاعتماد	حسّ التشتّت
تقييمات غير مناسبة	تعدد المناهج والمضامين
عدم توفّر أيّ اعتماد لنظام التعليم غير النظامي	

الهدف

توفير الفرص للأطفال والمراهقين اللاجئين المتضررين من الأزمات في المنطقة لمتابعة دراستهم والحصول على شهادات تعلمية بغض النظر عن تغيير موقع التعليم وعن فترة الدراسة الضائعة.

المجموعة المستهدفة: الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والأطفال الذين يحظون بتعليم غير نظامي منخفض الجودة.

ما هي سحابتي؟

- منهج تعليمي باللغة العربية يتضمن مقاربة تفاعلية مزودة بوسائط متعددة
- 4 مواضيع محورية (اللغة العربية والانكليزية بالإضافة إلى الرياضيات والعلوم)
- تقييمات واختبارات إلكترونية.
- شهادات متوفّرة للصفين التاسع والثاني عشر.
- مقاربة مختلطة تدمج بين التعلّم عبر الإنترنت والوصول إلى فضاء التعلّم (النظامي وغير النظامي) ودروس خصوصية مع معلمين وميسّرين بالإضافة إلى التواصل مع النظراء.

رؤية طويلة الأمد

- حقّ الأطفال والمراهقين المتضرّرين من الأزمات في متابعة دراساتهم بغض النظر عن الموقع (وبذلك ضمان سهولة حمل التعلّم)
- الحقّ في الحصول على تعليم معتمد ذات جودة نظامية منظّمة
- حسّ الهُوية والانتماء لدى الأطفال اللاجئين والمشردين
- «إدماج» نظام تعليمي

ميزات سحابتي

توسيع نطاق الوصول	التعلم
القدرة على الوصول إلى الأطفال ضمن مجموعات عمرية مختلفة في مجالات مختلفة من خلال تناوب الفصول (وبذلك تخفيض وقت التعلم)	المضمون المنظّم / المنهج
حلول المحمول: ذهاب المدارس إلى الأطفال	المضمون التفاعلي المبني على أصول التدريس والتربية
فعالية كلفة الحلول على الإنترنت	تعلّم الأطفال بحسب وتيرتهم (تقييمات وتعلّم متفرّد)
تعزيز التعليم: يصبح المعلمون الميسّرين (ويتضمن ذلك مرافقة الأطفال الذين يعانون من سنين تعليمية ضائعة وصعوبات تعلمية)	
الاعتماد	**التماسك الاجتماعي**
نظام التقييم	استمرار التعليم
شهادات لطلاب الصفين التاسع والثاني عشر	مضامين ومقاربة متّسقة ومنسّقة
أطر عمل سياسية للاعتراف	استعادة حسّ الهُوية والانتماء

تطوير المنصة

- تحوير منصة ذات مصدر مفتوح
- إدارة التسجيل والتقييم والاعتماد
- وضع آليات لضمان الجودة
- توفير حلول غير متصّلة بالإنترنت
- صيانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنصة وتحديث المضمون

١٥. «سحابتي» – البرنامج الموجه للأطفال والمراهقين في ظل الأزمات ليكملوا تعليمهم ويحصلوا على إفادة تعليمية

د.فريدة أبودان (تابع)

تطوير المضمون

- رقمنة المنهج الدراسي العربي (4 مواضيع أساسية للصف الأول حتى الثاني عشر)
- تعزيز المضمون: وحدات برمجية تفاعلية؛ تواصل محسّن
- مقاربة مختلطة
- رزمة تطوير مهني للمعلمين
- تجربة المنصة واختبارها

التفعيل على المستوى القطري

- خطط تنفيذية قطرية وإدارة المبادرة على مستوى الدولة
- فضاء للتعلّم (مدارس ومراكز وحلول على المحمول) ومتطلباته (المعدات والاتصال بالإنترنت والكهرباء والإدارة)
- تدريب المعلمين/الميسّرين
- توعية المجتمع والالتزام

أطر عمل السياسات والشراكات

- إنشاء أطر عمل للسياسات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المُعترف بها
- إنشاء أطر عمل للشراكات بهدف إدارة هذه المبادرة

شكـــراً!

١٦. المدرسة المتنقلة، مؤسسة «كياني»[1]

نورا شراباتي جنبلاط، مؤسِّسة «كياني»

تأسست المنظمة غير الحكومية اللبنانية، مؤسسة كياني، عام ٢٠١٣، استجابةً لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان؛ وهي تقدّم المعونة الإنسانية ومشاريع تربوية ضمن محافظة البقاع. في العام ٢٠١٤، أصبحت كياني شريكة مع مركز الالتزام المدني والخدمة الاجتماعية في الجامعة الأمريكية في بيروت، وأطلقت مبادرة **مشروع غطا: الإتيان بالتربية والتعليم إلى مستوطنات الخيم غير الرسمية**[2]. يهدف المشروع إلى تأمين التمدرس الأطفال اللاجئين أصحاب الأوضاع الأكثر هشاشة، من خلال بناء قاعات دراسية متنقلة داخل تجمعات السكن المصنوعة من خيم. ويمكن تجميع المنشآت وتفكيكها بسهولة، وهي تتحمل الظروف المناخية الشديدة السوء ويمكن إجراء تعديلات عليها. تجدر الإشارة إلى أن مشروع غطا حظي بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية.

افتتحت مؤسسة كياني أوّل مدرسة متنقلة لها في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في وادي البقاع، ثم توسّعت وأضافت ٣ مدارس أخرى بحلول نهاية العام نفسه. عام ٢٠١٥، افتتحت كياني مدرستين إضافيتين ومدرسة تعليمية/مهنية للبنات. في السنتين الماضيتين، وفّرت كياني التعليم لألفي طفل بين ٦ و١٤ سنة، ولمئتي فتاة بين عمر ١٤ و١٨ سنة. وتوظّف كياني ما مجموعه ٩٨ معلماً، بينهم ٧١ سورياً و٢٧ لبنانياً من المجتمعات المحلية المضيفة المجاورة.

١. نطاق الخدمات المقدّمة للأطفال السوريين بين عمر ٦ و١٤ سنة:

- التعليم غير النظامي؛
- حماية الأطفال التي تشمل الدعم النفسي الاجتماعي ودورات حول القدرة على التأقلم والمرونة؛
- الغذاء؛

١. تعلّم أسس القراءة والكتابة والحساب: يقدّم هذا البرنامج المكثف تعلّم الكتابة والقراءة باللغة العربية، والرياضيات واللغة الإنجليزية. وقد صُمِّم خصيصاً للأطفال من دون أي تعليم مدرسي سابق.
٢. صفوف داعمة لبرنامج تعلّم الكبار: تمّ تصميمها للطلاب الذين كانوا خارج المدرسة لأكثر من سنتين ونسوا المفاهيم الأساسية. يوضع هؤلاء الطلاب في صفوف تدعيمية، ثم يُنقَلون إلى المستوى الملائم.
٣. برنامج مجتمعي للأطفال الذين أكملوا أكثر من سنة واحدة في المدرسة، ويتبع المنهاج الدراسي اللبناني بحسب برامج المدارس الرسمية (وُضِع لأجل اللاجئين السوريين في الدوام الثاني بعد الظهر). وهو يشمل: اللغة العربية، الرياضيات، العلوم، والجغرافيا.

٢. نطاق الخدمات المقدّمة للفتيات السوريات بين عمر ١٤ و١٨ سنة في «مدرسة ملالا للبنات»:

- التعليم الثانوي (اللغة الإنجليزية، الرياضيات، اللغة العربية، علوم الأحياء، الكيمياء والفيزياء)؛
- الحماية التي تشمل الدعم النفسي الاجتماعي ودورات في القدرة على التأقلم والمرونة؛
- التدريبات المهنية (علوم الحاسوب، والخياطة، والتمريض)؛
- الغذاء.

---

[1] Kayany Foundation: Non-formal Education in the Informal Tented Settlement

[2] *Ghata Project*: Bringing Education to the Informal Tented Settlements

٣. التنسيق

منذ تأسيسها، بادرت مؤسسة كياني إلى التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وعدد من المنظمات غير الحكومية (الدولية) الشريكة لضمان تنفيذ البرامج كافة في الوقت المناسب وبشكل متّسق. عام ٢٠١٤-٢٠١٥، أحالت مؤسسة كياني ٥٠٠ طالب على امتحان برنامج تعلّم الكبار، وفي العام ٢٠١٦ ستحيل كياني ١٥٠٠ طالب على هذا الامتحان، ليكون عدد المُحالين هو الأعلى من بين المنظمات غير الحكومية كافة العاملة في محافظة البقاع.

٤. الشراكة مع العالم الأكاديمي

لا سيّما الجامعة الأمريكية في بيروت التي كانت مثريا للغاية فكرياً ومعنوياً، حيث شاركت أقسام أكاديمية مختلفة في تقديم خبراتها ودعمها.

- تشرف دائرة التربية على المستوى الأكاديمي لمعلّمينا من خلال التدريب والمراقبة. وتُعتبَر حماية الأطفال التي تشمل الدعم النفسي الاجتماعي ودورات القدرة على التأقلم والمرونة جزءاً أساسياً من نظامنا التربوي.
- كما تؤدي دائرة التغذية والعلوم الغذائية دوراً من خلال مقاربة شاملة للصحة والغذاء.
- ويشارك الطلاب والكلية في مشاريع مختلفة تشمل اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

٥. مواقع التعليم غير النظامي تفيد مجتمعات اللاجئين كما المجتمعات المضيفة:

- من شأن تأمين مواقع التعليم غير النظامي في تجمعات الخيم غير الرسمية أن يضمن للمجتمعات الأكثر هشاشة نفاذاً مباشراً إلى التعليم. لا حاجة إلى النقليات، ويتعلم الطلاب في بيئة آمنة تعطيهم الشعور بوضع طبيعي يتوقون إليه. تُعتبَر هذه المدارس مراكز للمعلومات تُعقَد فيها الاجتماعات المحلية لسكان التجمع ويتم تشارك المعلومات التي يُجرى توفيرها في بعض الأحيان أيضاً عن المساعدة الطبية وعن الاستعداد لفصل الشتاء.
- يسهّل قرب المدارس التجسير مع المجتمع المحلي، فيزور أولياء أمور الطلاب المدارس بشكل منتظم وينخرطون في تعليم أطفالهم. كذلك اشتركت الأمهات الشابات في دورات لتعلّم القراءة والكتابة والحساب بعد الدوام المدرسي.
- يساعد وجود المعلمين السوريين واللبنانيين في مواقع التعليم غير النظامي نفسها في تشارك الخبرات التعليمية، كما يعزز بناء السلام بين المجتمعين.
- يوفّر تدريب المعلمين السوريين وبناء قدراتهم لهؤلاء المعلمين التدريب والخبرة في أساليب التعلم التدعيمي والتعلم النشط التي يمكن أن تفيدهم لدى عودتهم إلى ديارهم.
- مع نظام الدوامين، بإمكاننا الوصول إلى عدد أكبر من الطلاب، مع الإبقاء على الساعات الدراسية الطبيعية من الثامنة صباحاً إلى الرابعة بعد الظهر.
- لكن التحديات لا تزال كثيرة، من عمالة الأطفال إلى استغلال الفتيات وتزويجهن المبكر، إلخ.

٦. لا بد من اعتبار **التعليم غير النظامي** من الأولويات في ظل استجابات الطوارئ، إذ يمكنه حماية الأطفال عندما يُقدَّم بطريقة ملائمة وسليمة وعالية الجودة. يمكن هذه الحماية أن تكون **جسدية، أو نفسية اجتماعية أو معرفية**، ويمكن أن تكون فعّالة في حدّها من المخاطر. يؤدي التعليم دوراً أساسياً في توفيره بنية وذلك من خلال تأمين روتين منتظم، فيسهم في الاستقرار، ويعيد ما يشبه الأحوال الطبيعية إلى العائلات والأطفال الذين يعيشون في حالات شديدة الصعوبة وضاغطة. عند ذهاب الأطفال إلى المدرسة، يحظون بفرصة اللقاء بأقرانهم ويصبح لديهم أمل في مستقبل أفضل.

يعيش الأطفال السوريون مهددين بأن يصبحوا جيلاً ضائعاً. في لبنان ٢٠٠ ألف طفل سوري على الأقل في عمر التمدرس لا يحصلون على أي شكل من أشكال التعليم. نتيجة لذلك، يجب اتخاذ تدابير إضافية للاعتراف بالتعليم غير النظامي **والمصادقة عليه واعتماده**، ما من شأنه توفير مسارات جديدة لمن أضاع سنوات من التمدرس.

ففي نهاية المطاف فإن التعلم يبقى حقاً أساسياً.

شركاء مؤسسة كياني: الجامعة الأمريكية في بيروت، وزارة الشؤون الاجتماعية، اليونسكو، منظمة أيادي الخير نحو آسيا، صندوق ملالا، خدمة الإغاثة اليسوعية، أنا أقرأ، حماية، ومنظمة إنقاذ الطفولة.

١٧. الكفايات الأساسية بحسب المنهاج الوطني

د. داكمارا جورجيسكو - اليونسكو

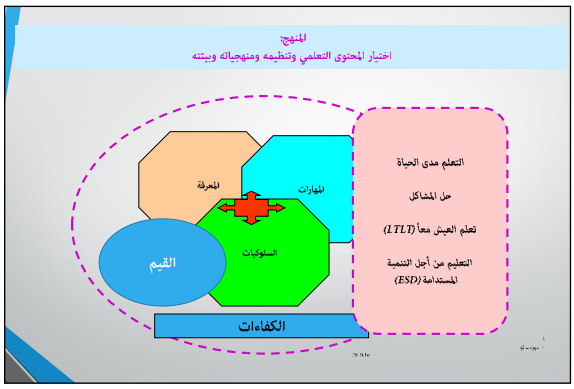

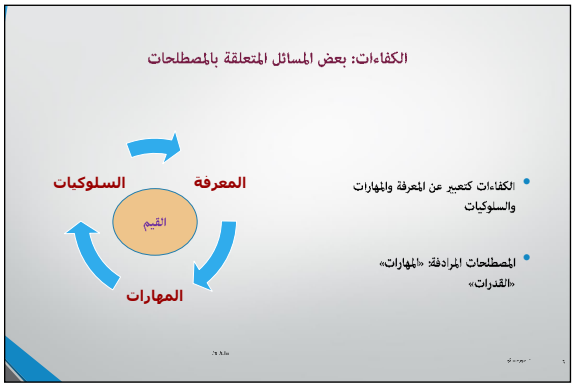

١٧. الكفايات الأساسية بحسب المنهاج الوطني

د. داكمارا جورجيسكو - اليونسكو (تابع)

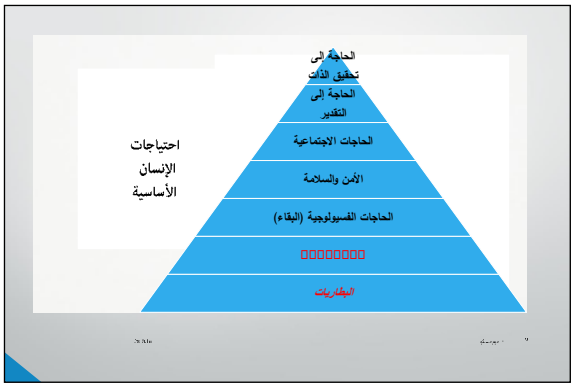

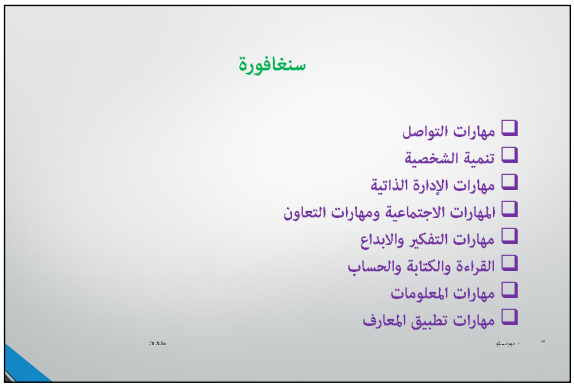

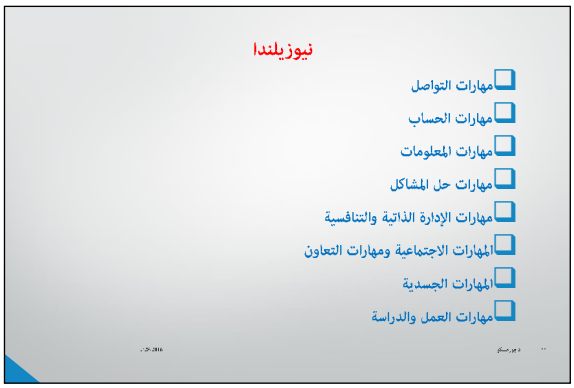

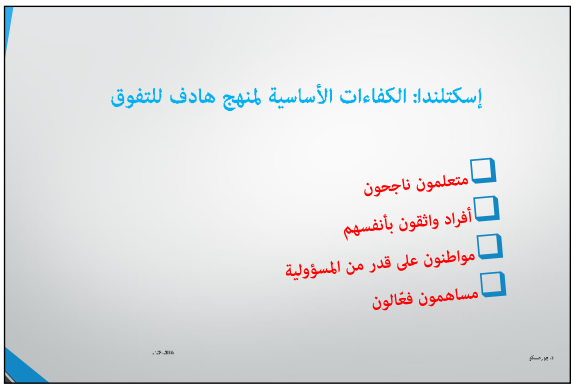

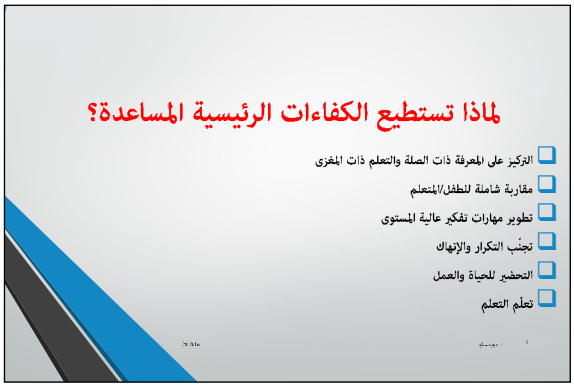

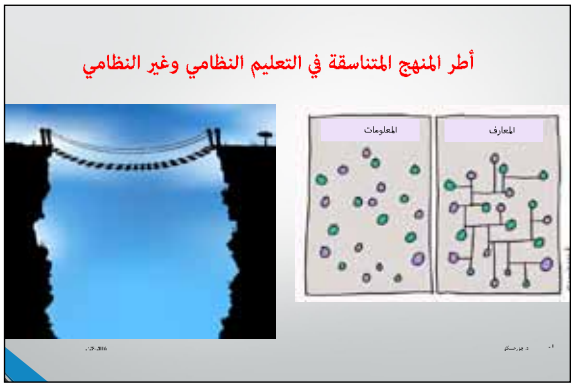

١٨. الكفايات التعلمية في التعليم غير النظامي

د. سامي نصار - جامعة القاهرة

الاعتراف بكفايات ونواتج التعلم غير النظامي

الدكتور سامي نصار
استاذ بجامعة القاهرة
مستشار اليونسكو

التربية المستديمة

- **أكد** إعلان **بيلم** عام 2006 ، على التربية المستديمة باعتبارها مسارا حرجا وضروريا لمواجهة القضايا التربوية العالمية وتحديات المستقبل، وأيضا باعتباره فلسفة، أو إطارا نظريا ومبدءا ينتظم **كافة أشكال التعلم النظامي وغير النظامي واللانظامي** التي تقوم على الإنصاف، والتحرر، والقيم الإنسانية والديمقراطية، والتي تتكامل مع مجتمع المعرفة، وتقوم على المبادئ الأربعة للتربية في القرن الحادي والعشرين :

  تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتتعايش مع الآخرين، وأخيرا تعلم لتكون.
- **دعا** الإعلان إلى "**تطوير البنى والاليات التي تكفل الاعتراف بكل أنواع التعليم ومصادقتها من خلال تأسيس أطر لمعادلة شهاداتها**"

الأطر القومية للاعتراف بالكفايات والمؤهلات

حظي الاعتراف بشهادات التعلم غير النظامي - وكذلك بالخبرات المكتسبة من التعلم غير النظامي وسوق العمل - باهتمام عالمي. فالأزمات الاقتصادية تدفع الملايين من العاملين إلى تغيير تعليمهم ووظائفهم. وهجرة العمالة سعيا وراء الرزق، والهجرة بحثا هربا من الحروب فرضتا ضرورة البحث عن آلية لتحديد كفايات الأفراد وما يمتلكونه من معارف ومهارات، والاعتراف بها.

ومن ثم فقد ساد الاتجاه منذ بدايات القرن الحالي نحو تبني الأطر القومية للمؤهلات للقيام بهذه المهمة، والتي تعني في تحليلها النهائي مأسسة التعلم غير النظامي واللانظامي، والاعتراف بنواتج التعلم أيا كان مصدرها.

أهداف الأطر القومية للمؤهلات

- تحديد المهارات والاستعدادات والمعارف المطلوب توافرها في الأفراد للالتحاق بعمل ما أو مواصلة تعليمهم.
- تحسين جودة التعلم وربطه بالجوانب التخصصية والمهنية واحتياجات العمل.
- تحديد نواتج التعلم والقدرات التي اكتسبها الفرد من خلال التعلم غير النظامي التعلم اللانظامي.
- الإسهام في زيادة حراك القوى العاملة بين المؤسسات بعضها البعض من خلال الاعتراف بكفايات العاملين.
- تقويم أثر سياسات التدريب.
- الإسهام في زيادة الشفافية من خلال ترسيخ ثقافة مهنية مشتركة بين العرض والطلب في سوق العمل.
- مساعدة الإدارة في تخطيط الموارد البشرية.

أسس وضع نظام للاعتراف بكفايات ونواتج التعلم غير النظامي واللانظامي

- **ضمان حقوق الأفراد** في العمل ومواصلة التعلم في إطار من العدالة والشفافية.
- **التزام الشركاء** بمسئولياتهم نحو بناء أطر للكفايات، ووضع قواعد الاعتراف ببرامج التعلم غير النظامي واللانظامي واعتمادها.
- **الثقة** في عمليات وإجراءات الاعتراف والاعتماد ببرامج التعلم غيرالنظامي واللانظامي من خلال الشفافية والإنصاف اللتين توفرهما آليات الجودة.
- **الإيمان** بالقيمة المتكافئة لنواتج التعلم النظامي وغير النظامي واللانظامي.
- **المصداقية** بالاستناد إلى المبادئ القانونية والتشريعات التي تضمن حقوق مختلف الأطراف.

وظائف الأطر القومية للمؤهلات

- **الاعتراف** بنواتج التعلم الخاصة بكل فرد وفق معايير محددة.
- **الربط** بين نواتج التعلم وبين المهارات المطلوبة والمعايير المهنية المتفق عليها في القطاعات الصناعية والاقتصادية أو المؤهلات الحرفية.
- **وضع إطار منظم** للتصديق والاعتراف بنواتج التعلم غير النظامي واللانظامي.

متطلبات تطبيق نظام التصديق والاعتراف

- توفير المعلومات والإرشاد والتوجيه
- التنسيق بين الشركاء
- إنشاء الإطار القومي للمؤهلات
- التوافق بين نواتج التعلم والمعايير المهنية
- نظام لضمان الجودة يتميز بالشفافية
- توافر الكفايات المهنية للعاملين

أدوات التصديق والاعتراف

- 1 -**أدوات جمع الأدلة:**
- - الاختبارات
- - الحوار والمقابلات
- - الملاحظة
- - المحاكاة
- - شواهد مستمدة من العمل أو الممارسة
- 2- **أدوات عرض الشواهد:**
- - العروض
- - السير الذاتية
- - تقارير الطرف الثالث
- - الملفات الشخصية

١٩. الكفايات التعلمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي: خبرة المملكة المغربية

د. احسان أجور

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

برامج التربية غير النظامية بالمغرب

تصميم العرض

1. تقديم برامج التربية غير النظامية
2. آليات الحكامة في مجال التربية غير النظامية
3. آفاق تطوير برامج التربية غير النظامية والحكامة

1. تقديم برامج التربية غير النظامية

مفهوم وسياق برامج التربية غير النظامية

المفهوم العام

تعتبر التربية غير النظامية حسب التعاريف الدولية" كل نشاط تربوي منظم ونسقي ينفذ خارج النسق التربوي النظامي من أجل توفير تعلمات محددة لشرائح معينة من الساكنة"

السياق المغربي

أخذت التربية غير النظامية طابعا مؤسساتيا سنة 1998 داخل هياكل وزارة التربية الوطنية، كبرامج تنفذ بشراكة مع الجمعيات من أجل توفير فرصة ثانية للمتمدرس لشرائح متنوعة من الأطفال واليافعين الذين لم يتمكنوا من ولوج المدرسة أو انقطعوا عنها مبكرا بغاية إعادة إدماجهم في المسار التربوي أو في التكوين المهني والإدماج في الحياة العملية.

بداية موسم 2005/2006أوكلت اللجنة الوزارية المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية لمديرية التربية غير النظامية مهمة المساهمة في الحد من الانقطاع عن الدراسة عبر إرساء اليقظة التربوية بالمؤسسات التعليمية

تتحدد مهام مجال التربية غير النظامية في التدخل على مستويين:

-علاجي عبر توفير عرض تربوي استدراكي وتكويني للأطفال واليافعين غير الممدرسين؛

- وقائي من خلال برامج التعبئة المجتمعية لإرساء اليقظة التربوية.

المرجعيات الوطنية

o **دستور المملكة والتوجيهات الملكية وأساسا:**

- الفصول 31 ، 32 و33 من الدستور خاصة من حيث النص على"ضمان استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة ".

- قانون إلزامية التعليم رقم 00-04

-الخطاب الملكي لافتتاح الدورة التشريعية أكتوبر 1999والرسالة الملكية لـ13أكتوبر 2003

o **الميثاق الوطني للتربية والتكوين :**

الذي يعتبر التربية غير النظامية ومحو الأمية الدعامة الثانية في إصلاح منظومة التربية والتكوين وانتشار التعليم.

ودعا إلى تبني برنامج وطني واسع لاستهداف الأطفال غير الممدرسين وتيسير مسالك إدماجهم في منظومة التربية والتكوين (الدعامة الثانية المواد 36، و31 و37 و38).

o **الالتزامات الدولية للمملكة :**

-حول التربية للجميع وأهداف الألفية الإنمائية ضمن المنتقيات العالمية لجوميتيان1990 ثم دكار 2000؛

- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل الموقعة سنة 1990والمصادق عليها سنة 1993؛

- الخطة الوطنية للطفولة 2006-2015"مغرب جدير بأطفاله"

o **رأي المجلس الأعلى للتعليم 03/2009**

اختصاصات ومهام مديرية التربية غير النظامية

أحدثت وزارة التربية الوطنية مديرية التربية غير النظامية سنة 1998 وأناطت بها بموجب المرسوم المنظم لاختصاصات وتنظيم الوزارة الصادر في 4 فبراير 1998قيادة عمليات التربية للجميع والارتقاء بها لفائدة الأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة.

تشتغل مديرية التربية غير النظامية حاليا وفق مرسوم رقم 2.06.184 صادر بتاريخ 10 نونبر 2006 بشان اختصاصات وتنظيم كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية الذي أناط بها بشكل أساسي مهمتين:

-إعداد وتنفيذ برامج التربية لفائدة الأطفال غير الممدرسين؛

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج ملائمة للحد من الانقطاع المدرسي.

تطور مجالات تدخل التربية غير النظامية

انطلاقا من مهام المديرية في سياق تطور مجال تدخلها تتوزع البرامج التي تشرف عليها على :

1- مستوى **وقائي** ويتمثل في تعزيز **اليقظة التربوية** بالمؤسسات التعليمية من خلال التعبئة المجتمعية والمواكبة التربوية لتعزيز فرص مواصلة التعلم للتلاميذ المدمجين من الفرصة الثانية أوالادماج المباشر للتلاميذ المنقطعين إثر عمليات من الطفل إلى الطفل وقافلة للتعبئة المجتمعية؛

2- مستوى **علاجي** ويهم توفير **فرصة ثانية للتربية والتكوين** للأطفال غير الممدرسين واليافعين المنقطعين عن الدراسة من أجل الإدماج في التعليم النظامي أو التكوين المهني والحياة العملية.

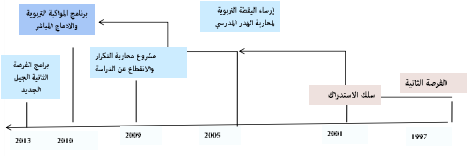

الفئات المستهدفة من برامج التربية غير النظامية

برنامج التمدرس الاستدراكي وإعادة الإدماج	برنامج التعبئة المجتمعية من أجل اليقظة التربوية
الأطفال في وضعية صعبة (أطفال في الشارع أو نزلاء مراكز حماية الطفولة)	جمعيات المجتمع المدني، السلطات المحلية، المنتخبون المحليون، والفاعلون التربويون المباشرون؛
الأطفال في وضعية تشغيل مبكر(البيوت، الفلاحة ورشات الصناعة التقليدية والخدمات غير المهيكلة..)	التلاميذ المنقطعون حديثا من أجل إدماجهم مباشرة إثر عمليات التعبئة المجتمعية (من الطفل إلى الطفل وقافلة)
الأطفال في الوسط القروي والمناطق الهامشية غير الممدرسين بفعل ضعف العرض المدرسي النظامي أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية.	المستفيدون من التربية غير النظامية المدمجون بالتعليم النظامي من أجل المواكبة التربوية :
الأطفال المهاجرين من أجل تيسير الإدماج التربوي	تلاميذ الانتقال بين الابتدائي والإعدادي المهددون بالانقطاع خاصة الفتيات في الوسط القروي.

١٩. الكفايات التعلمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي: خبرة المملكة المغربية

د. احساين أجور (تابع)

مبادئ واختيارات برامج التربية غير النظامية

المبادئ الموجهة

- التكامل مع مجهودات تعميم التمدرس الالزامي
- من المدرسة الواحدة النمطية إلى الفضاء المتعدد للتربية والتكوين
- من التدخل التربوي الأحادي إلى نظام تشاركي تعاقدي محلي

الاختيارات: دواعي تبني الشراكة كنمط للتدخل

- تعقد ظاهرة عدم التمدرس والانقطاع من حيث الأسباب والعوامل وملائمة العرض التربوي
- تنوع خصوصيات الفئات المستهدفة وهشاشة وضعياتها تفرض تبني منهجية القرب واعتماد المرونة في التدخل
- محيط محفز من حيث:
  - الانفتاح على الشراكة الجمعوية والمؤسساتية؛
  - نسيج جمعوي يتطور وتتنامى مشاركته في تدبير مشاريع سوسيو تربوية وتنموية؛
  - إرث تاريخي لأشكال من التربية غير النظامية في المجتمع المغربي

الأهداف الاستراتيجية للتربية غير النظامية

- **الهدف الأول:** مساعدة المدرسة على الاحتفاظ بالأطفال المسجلين على الأقل طيلة فترة الإلزام المدرسي؛
- **الهدف الثاني:** تيسير الاندماج المدرسي للأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين، والذين يرغبون في في متابعة المسار العادي للنسق النظامي، باعتماد الأقسام الرابطة للاندماج، أو بتأمين دروس سريعة ومركزة لاجتياز الامتحانات الإشهادية لنهاية المسار؛
- **الهدف الثالث:** تهييئ تعلم الشباب من 13 -20 سنة الذين عبروا عن رغبتهم في متابعة تكوين مهني، مع ضمان برامج الاستئناس والتكوين المهني.

برامج التدخل

المقاربة العلاجية	المقاربة الوقائية	
برنامج مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد	برنامج مدرسة الفرصة الثانية	برنامج اليقظة التربوية بواسطة التعبئة المجتمعية
التأهيل التربوي والاستئناس المهني أو التكوين بالتدرج من أجل الإدماج السوسيو مهني	التمدرس من أجل الإدماج في التعليم النظامي أو التكوين المهني	1. عمليات التعبئة المجتمعية: عملية قافلة عملية من الطفل إلى الطفل 2. برنامج المواكبة التربوية
الفئة المستهدفة: اليافعون والشباب (13-20سنة)	الفئة المستهدفة: الأطفال غير الممدرسين (8- 12 سنة)	الفئة المستهدفة: تلاميذ التعليم النظامي

تطور أعداد المستفيدين من برنامج التمدرس الاستدراكي وإعادة الإدماج

الموسم التربوي	98/99	99/00	00/01	01/02	02/03	03/04	04/05	05/06	06/07	07/08	08/09	09/10	10/11	11/12	12/13	13/14	14/15	المجموع
المستفيدون	35 855	34 859	29 676	42 136	26 229	34 950	23 822	36 518	34 294	32 419	33 177	38 198	46 119	64 570	63 488	47 088	29 935	653 333

تطور أعداد المستفيدين من برامج التربية غير النظامية

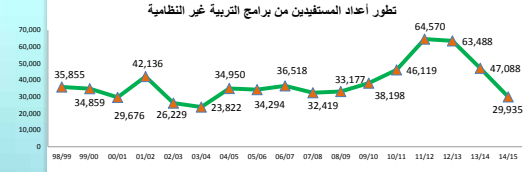

تطور نسبة المدمجين المستفيدين من برامج التربية غير النظامية

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	مجموع
التعليم النظامي	1423	1 874	3 005	4 954	2 813	3 270	3 527	4 200	4 551	4 839	4 980	7 770	8 694	9 887	8 306	6 662	72 670
التكوين المهني	256	30	90		204	282	1 426	1 452	1 596	1 726	1 684	2 104	3 275	3 748	3 657	3 485	21 274
مجمل المدمجين	1 679	1 904	3 095	4 954	3 017	3 552	4 953	5 652	6 147	6 565	6 664	9 874	11 969	13 635	11 963	10 147	93 944

تطور نسبة الإدماج

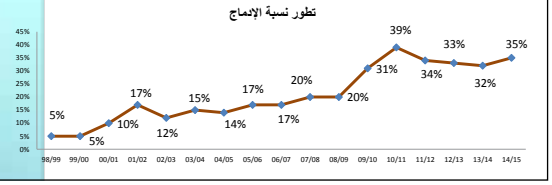

منظام مديرية التربية غير النظامية

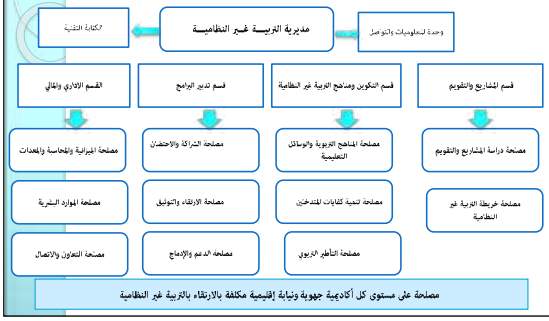

الآليات الداعمة: هياكل الاستشارة والتوجيه في مجال التربية غير النظامية

لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة لوضع التوجهات والسياسة الوطنية للارتقاء ببرامج التربية غير النظامية ومحو الأمية: اجتماع سنوي (منشور رئيس الحكومة بتاريخ 4 مارس 2005)

لجنة إقليمية برئاسة السيد العامل أو الوالي لتنزيل التوجهات الوطنية ودراسة الحصيلة ومخططات العمل الإقليمية في مجال التربية غير النظامية ومحو الأمية: اجتماعين في السنة (منشور رئيس الحكومة بتاريخ 4 مارس 2005)

لجنة مختصة بمجال التربية غير النظامية ومحو الأمية بالمجلس الإداري لكل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين (مذكرة وزارية رقم 36 بتاريخ 20 مارس 2006)

لجنة انتقاء بكل نيابة إقليمية يترأسها النائب الإقليمي للوزارة وتضم ممثل السلطة المحلية وبعض المتدخلين بالإضافة إلى ممثلي المالية والمجتمع المدني : تبث في مشاريع الشراكة والدعم (قرار الآمر بالصرف تبعا لمنشور رئيس الحكومة المتعلق بتنظيم الشراكة بين الدولة والجمعيات بتاريخ 27يونيو 2003)

الموارد المالية لمديرية التربية غير النظامية

السنة المالية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014	2015
ميزانية التسيير	20 530	20 510	20 200	22 030	9 350	12 580	12 677	12 677	12 677	12 677	12 777	12 295	12 445	17 992	17 992
ميزانية الاستثمار	-	-	-	-	-	12 075	21 379	21 379	21 379	31 379	34 992	38 889	38 695	38 861	38 861
مجموع الميزانية	20 530	20 510	20 200	22 030	21 350	24 655	34 056	34 056	34 056	44 056	47 769	51 184	51 140	56 853	56 853

تطور الميزانية المخصصة للتربية غير النظامية

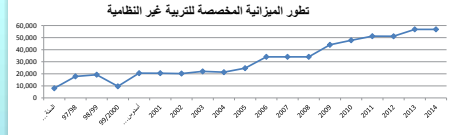

- ميزانية المديرية ارتفاع بـ377% مع المشروع في تنفيذ برنامج محاربة الهدر المدرسي 2005/2006
- ارتفاع الميزانية بمتوالية 30% و40% و 50% نتيجة دعم الاتحاد الأوروبي للبرنامج الاستعجالي.
- دعم مالي للتعاون الاسباني 4,5مليون درهم على 3 سنوات موزع على 4 أكاديميات جهوية؛
- * إضافة اعتمادات الإدارة العامة إلى مجال التربية غير النظامية منذ سنة 2014 بعد احداث "وكالة الوطنية لمحاربة الأمية

١٩. الكفايات التعلمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي: خبرة المملكة المغربية

د. احسان أجور (تابع)

تطور تفويض الاعتمادات للأكاديميات

ارتفاع قيمة الاعتمادات المفوضة للأكاديميات الجهوية بنسبة 60% ما بين 2009 و2011

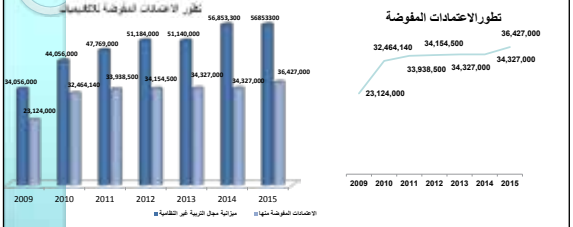

2. آليات الحكامة في مجال التربية غير النظامية

أ- الشراكة كآلية لتنفيذ برامج التربية غير النظامية

يهدف تنظيم الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني عبر منشور الوزير الأول07/2003 إلى:

-وضع إطار مرن ومتوافق مع مبادئ الحكامة الجيدة

- تحسين التنسيق والمراقبة عبر إطار تعاقدي ووفق منطق التدبير بالنتائج

-الارتقاء بالشراكة المجالية في إطار تقوية اللامركزية واللاتمركز

ب- التعاقد كآلية لتدبير الشراكة

التزامات الإدارة

1. إعداد المناهج والدعامات التربوية الخاصة بالتربية غير النظامية
2. الرفع من قدرات المنشطين التربويين
3. المساهمة في تمويل المشروع
4. ضمان التأطير البيداغوجي والتتبع والتقويم

التزامات الجمعية الشريكة

1. التحسيس والتواصل مع الأسر من أجل استقطاب وتسجيل المستفيدين
2. فتح وتدبير أقسام التربية غير النظامية
3. البحث عن سبل ووسائل ملائمة للإدماج التربوي والسوسيومهني للمستفيدين

التزامات مشتركة

من أجل تتبع وتقويم تنفيذ اتفاقية الشراكة يتم إحداث لجنة مختلطة مكونة من ممثلين للإدارة والجمعية تجتمع على الأقل مرتين في السنة.

ج- الشفافية : إجراءات فتح التباري وانتقاء المشاريع

- من أجل الشفافية وإتاحة الفرصة للتباري أمام جميع الجمعيات الراغبة في الحصول على دعم لمشاريعها، تسهر النيابة على النشر على أوسع نطاق لطلب المشاركة في تنفيذ برامج التربية غير النظامية يتضمن:
  - طبيعة البرنامج موضوع التباري
  - المعايير المعتمدة في تقويم المشاريع
  - العناصر المكونة لملف طلب الدعم.

-إحداث لجنة انتقاء إقليمية برئاسة النائب الاقليمي للوزارة وتضم ممثل السلطات الترابية ويمكن أن يشارك في أشغالها ممثلو المجتمع المدني والقطاعات ذات الصلة بتكوين وإدماج المستفيدين؛

- الاعتماد على معايير للانتقاء تضمن الشفافية والموضوعية والاستفادة المباشرة للساكنة المستهدفة (خاصة نجاعة المشروع، وأثره، وقدرة الشريك على تنفيذ المشروع، احترام القوانين الجاري بها العمل خصوصا الانعقاد المنتظم لاجتماعات الهيئات المنصوص عليها في القانون الأساسي واحترام معايير الديموقراطية في التسيير)

د- الحكامة المالية للشراكة

يمنح الدعم للمشاريع وفق ثلاثة أشطر:

1. شطر أول يمثل 50% من الدعم الاجمالي، على أساس تقرير انطلاق المشروع والتأكد من فتح الأقسام وأعداد المستفيدين والشروع في التنفيذ الفعلي للمشروع؛
2. الشطر الثاني يمثل 30% من الدعم الاجمالي، يمنح اعتمادا على تقويم تنفيذ المشروع وفق بنود التعاقد، في منتصف الموسم التربوي بناء على تقرير حول تقدم تنفيذ المشروع والتقرير المالي لصرف الشطر الأول من الدعم.
3. الشطرالثالث يمثل 20% من الدعم الاجمالي، يمنح اعتمادا على نتائج المشروع وحصيلة الإدماج وتقديم التقرير النهائي والتقرير المالي مصادق عليه.

هـ - آليات المراقبة وتتبع تنفيذ البرامج

التتبع والمراقبة الداخلية

- من طرف مصالح المديرية ومصالح الارتقاء بالتربية غير النظامية على المستوى الجهوي والإقليمي.
- من طرف حوالي 180 مفتش تربوي في إطار عملية التأطير الميداني لأقسام التربية غير النظامية.

التتبع والمراقبة الخارجية

التعاقد مع مكاتب الدراسات وتنصب على الجوانب التدبيرية للشراكة مع الجمعيات وسير الأقسام المفتوحة.

- تأهيل نظام المعلومات لتدبير برامج التربية غير النظامية
- إعداد نظام التتبع والتقييم الذي يواكب المحطات التدبيرية في سلسلة قيم إنتاج التربية غير النظامية

و- تعزيز الشراكات من أجل دعم البرامج

من أجل بناء مقاربات مندمجة في الوسط وتنويع آفاق اندماجية للمستفيدين وتأصيل الاهتمام بالحق في التعليم والتمدرس الاستدراكي تم الانفتاح على:

شراكات مع القطاعات الحكومية

- قطاع الصناعة التقليدية:محاربة تشغيل الأطفال عن طريق التربية والتكوين؛
- قطاع الشباب والرياضة :توفير تمدرس استدراكي لنزلاء مراكز حماية الطفولة
- قطاع التكوين المهني: تيسير استفادة تلاميذ التربية غير النظامية من برامج التكوين المهني؛
- وزارة الجالية المغربية بالخارج من أجل النهوض بالتعليم غير النظامي للغات والثقافة المغربية لفائدة الأطفال المغاربة المقيمين بالمهجر

شراكات مع المجالس المنتخبة

المجلس	مبلغ الدعم برسم موسم 2013/2014
المجلس الإقليمي لزاكورة	640.000
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية زاكورة	320.000
وزارات (المجلس الاقليمي)	1.720.000
سيدي إيفني (المجلس الاقليمي)	400.000
تيزنيت (المجلس الاقليمي)	200.000
تيغير (المجلس الاقليمي)	360.000
تيغير (الجماعات المحلية)	1.580.000
تيغير (المبادرة)	500.000
المجموع	5.720.000

١٩. الكفايات التعلمية المرتبطة بالتعليم غير النظامي: خبرة المملكة المغربية

د. احسين أجور (تابع)

3. آفاق تطوير برامج التربية غير النظامية والحكامة

تقييم المنجزات مقارنة مع مقتضيات الميثاق

مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين	ملاحظات حول وضعية الانجاز
الدعامة الثانية المادة 36 : بالنسبة لليافعين غير المتمدرسين أو المنقطعين عن الدراسة، **يلزم وضع برنامج وطني شامل للتربية غير النظامية وتنفيذه.**	تم تنفيذ برنامج التربية غير النظامية بصيغته الكلاسيكية الى حدود 2010حيث تم **الشروع في الانفتاح على فئات جديدة خاصة أبناء المهاجرين من أجل الادماج التربوي**
يهدف البرنامج إلى محو أمية اليافعين واليافعين من 8 إلى 16 سنة من العمر، وذلك **قبل متم العشرية الوطنية للتربية والتكوين**	**الطاقة الاستيعابية** لبرنامج لا تفوق أكثر من 34000 طفل بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة
وإعطائهم **فرصة ثانية للاندماج أو إعادة الاندماج** في أسلاك التربية والتكوين؛ **وضع جسور** تسمح لهم بالالتحاق بهذه الأسلاك	تطور نسبة الإدماج من 3% سنة 2000 إلى 34% في السنوات الثلاثة الأخيرة؛ مستوى تنفيذ الشراكة مع التكوين المهني لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب: غياب **النصوص التنظيمية** لنظام الدراسة وعدم الجسور
الدعامة الثانية المادة 36 : الفادة هذه الفئة **برامج تعليمية** مكثفة حسب تنظيم بيداغوجي يأخذ بعين الاعتبار خاصياتها...	إضافة للمناهج والكتب الدراسية الأربعة الحالية، يتم **إعداد مناهج ودعامات تربوية وتكوينية جديدة** تستجيب لخصوصيات الفئات المستهدفة الجديدة **المهاجرين** **-اليافعين والشباب أقل من 20 سنة**

تقييم المنجزات مقارنة مع مقتضيات الميثاق

مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين	ملاحظات حول وضعية الانجاز
المادة 31 المستهدفين من التربية غير النظامية: **فئة الشباب في سن المتمدرس اليافعين أقل من 20 سنة من العمر**، الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة أو الذين اضطروا إلى الانقطاع عنها في سن مبكرة. مما ارتد بهم إلى الأمية ؛ وتحتاج هذه الفئة لفرصة دراسية ثانية في إطار التربية غير النظامية.	يتم حاليا في إطار التوجهات الاستراتيجية الجديدة إرساء برنامج الفرصة الثانية الجيل الجديد ليشمل فئة اليافعين والشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و20 سنة من أجل توفير تأهيل تربوي وتأهيل مهني وتوجيه مرافقة للإدماج السوسيو مهني:
- **الاصركزية والشراكة في التربية غير النظامية وفي محو الأمية** المادة 37 : اعتماد **اللامركزية واللاتمركز** في الإنجاز بتشجيع الشراكة المحلية بين جميع المتدخلين : تعبئة للموارد والمؤسسات التعليمية والتكوينية، والمنظمات غير الحكومية المعهية، والفعاليات المحلية؛ رصد الاعتمادات؛ وضع الهياكل وإحداث الآليات اللازمة لإنجاز هذا العمل الوطني على الصعيدين المحلي والجهوي.	يتم حاليا **تدبير الشراكة على المستوى الإقليمي** تطور عدد الجمعيات من 36 إلى أكثر من 430لكن الأمر يتطلب الارتقاء بمهنية الجمعيات وتيسير تدبير الشراكة على مستوى أولويات الأكاديميات الجهوية والنيابات الاقليمية تحول في انخراط المؤسسات التعليمية (تحتضن أكثر من 60% من الأقسام) وانخراط جنيني لجماعات المحلية في دعم التمدرس الاستدراكي **يتم تفويض الاعتمادات** الى الأكاديميات إحداث المصالح الإقليمية والجهوية إحداث اللجن الإقليمية ولجنة على صعيد المجلس الاداري للأكاديميات الجهوية؛

تقييم المنجزات مقارنة مع توصيات رأي المجلس

توصيات رأي المجلس في مجال الحكامة	ملاحظات حول وضعية الانجاز
تعزيز الحكامة المركزية بحكامة غير ممركزة ولامركزية	▪تم إحداث مصالح على صعيد الأكاديميات والنيابات الإقليمية ولجنة بالمجلس الإداري للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منذ موسم 2006/2007؛ ▪ تفويض الاعتمادات إلى الأكاديميات عن أجل إبرام الشراكة مع الجمعيات وتوفير التكوين للمنشطين التربويين والقيام بالمحفظات والتوازم المدرسية والتتبع والتقويم على الصعيد الإقليمي.
استكشاف سبل إسهام فاعل للجماعات المحلية وتشجيع التطوع الخاص على الانخراط في تحقيق أهداف التربية غير النظامية	▪انخراط جنيني لجماعات المحلية في دعم التمدرس الاستدراكي. ▪ تم إنجاز دراسة وفق منهجية تشاركية لبناء مخططات محلية لتنمية التربية غير النظامية؛ ▪تم انجاز دراسة استكشافية لمساهمة التعليم المدرسي الخصوصي في التربية غير النظامية.
حفز المبادرات وتشجيع الممارسات الجيدة	تم تنظيم حفل التميز لفائدة تلاميذ التربية غير النظامية الذين حصلوا على البكالوريا السنة الفارطة

تقييم المنجزات مقارنة مع توصيات رأي المجلس

توصيات رأي المجلس في مجال الحكامة	ملاحظات حول وضعية الانجاز
تحويل برامج التربية غير النظامية مكانها الطبيعي ضمن مكونات التعليم الالزامي	▪يوجب التوجهات الاستراتيجية الجديدة تكلف المؤسسات التعليمية بوصفها المسؤولة عن تربية وتعليم جميع الأطفال في محيطها بتوفير مقعد دراسي لكل الأطفال خاصة فئة 6-12 سنة؛ ▪ قيادة عمليات التعبئة المجتمعية من أجل اليقظة التربوية خاصة عملية من الطفل إلى الطفل وعملية فاتحة للتعبئة المجتمعية. **غير أن انخراط المؤسسات التعليمية غير شامل وتعترضه صعوبات خاصة في تدبير الخريطة والاكتظاظ.**
تمتيع التلاميذ المستهدفين بالوضعية نفسها لمخولة لأقرانهم بالتعليم النظامي	▪تم إدراج التأمين المدرسي لتلاميذ التربية غير النظامية في إطار اتفاقية الضمان المدرسي منذ شتنبر2010 **(صعوبات بالنسبة للمراكز المفتوحة خارج المؤسسات التعليمية)**؛ ▪ تم إصدار مذكرة وزارية لتمكين تلاميذ التربية غير النظامية من تدابير الدعم الاجتماعي (9 يوليوز 2014) **في حاجة إلى تدابير من أجل الأجرأة والتنفيذ.**

الإكراهات ونقط الضعف

على مستوى العرض التربوي

1. غياب نظام الإشهاد ومسالك الادماج؛
2. تثمين خبرات المنشطين التربويين والآفاق المهنية.

على مستوى التدبير

1. ضعف التكلفة الفردية للدعم مقارنة مع التكلفة الحقيقية لتوفير الفرصة الثانية للتمدرس.
2. ضعف في تدبير اعتمادات دعم الجمعيات خاصة من حيث آجال تحويل أشطر المساهمة، في إطار التدبير الحالي للسيولة بالأكاديميات.

على مستوى الجمعيات الشريكة

1. القدرات المهنية في تنفيذ المشروع التربوي؛
2. صعوبات مرتبطة بالقدرة على تعبئة موارد إضافية للارتقاء بمشروع التربية غير النظامية، وربط الصلة بالنسيج التكويني والانتاجي لإدماج المستفيدين.

آفاق تطوير برامج التربية غير النظامية

تفعيل رأي المجلس الأعلى للتعليم 03/2009

الذي يدعو إلى تنظيم برامج التربية غير النظامية وفق مدين زمنيين:
- o **مدى متوسط استعجالي** يهدف إلى استدراك تمدرس جميع الأطفال الموجودين خارج المدرسة في أفق سنة 2015؛
- o **مدى متواصل ومنتظم** يدرج هذه البرامج في العمل الاعتيادي لمنظومة التربية والتكوين (تطوير اليقظة والاستباق).

تحيين استراتيجية التدخل

الشروع في تنفيذ مجموعة من نتائج الدراسات في إطار الدعم التقني تمس مختلف محاور الاستراتيجية:
- ✓الاستهداف وخريطة عدم التمدرس وتحيين مواصفات المستهدفين؛
- o الارتقاء بتدبير البرامج (نظام المعلومات وقاعدة المعطيات، نظام التتبع والتقويم)
- ✓استراتيجية التعبئة والتواصل؛
- o مراجعة التكلفة الفردية للتمدرس الاستدراكي؛
- ✓تحيين المناهج والبرامج ومقاربات وأدوات تكوين المتدخلين؛
- o تطوير برنامج التعبئة المجتمعية من أجل اليقظة التربوية والمواكبة في شقيه التدبيري والبيداغوجي؛
- ✓إعداد مخططات العمل على المستوى المركزي والجهوي وإطار النفقات المتوسط المدى

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

لبنان: صونيا الخوري

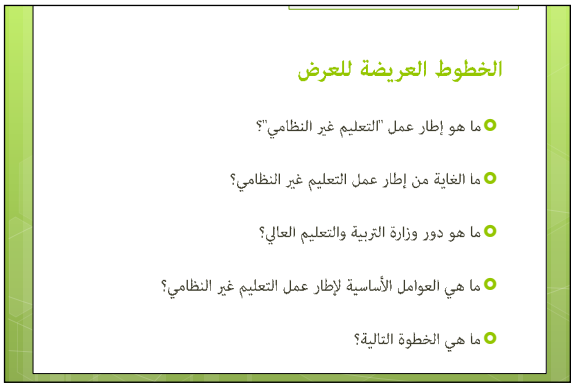

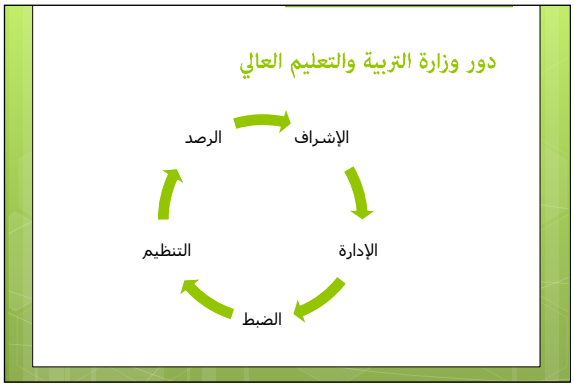

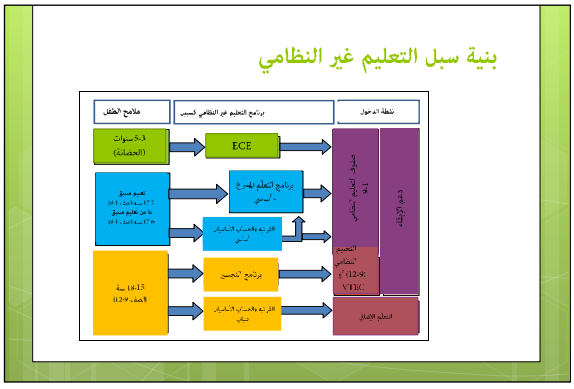

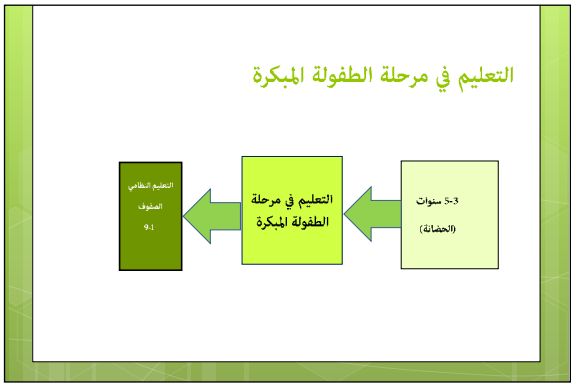

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

لبنان: صونيا الخوري

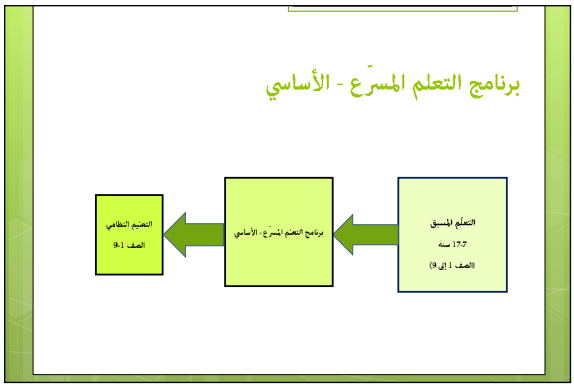

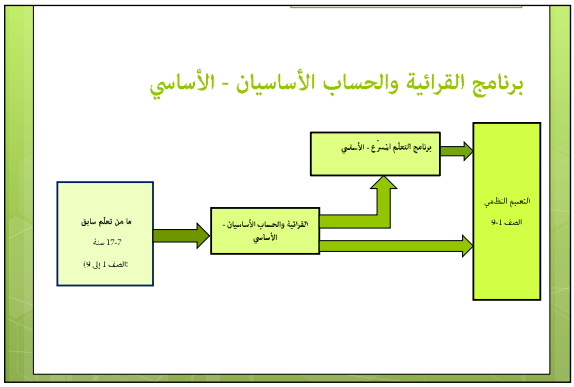

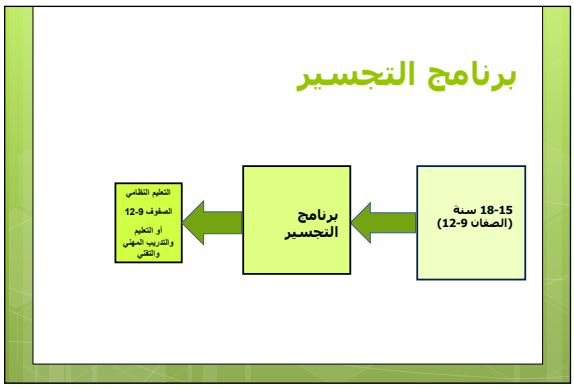

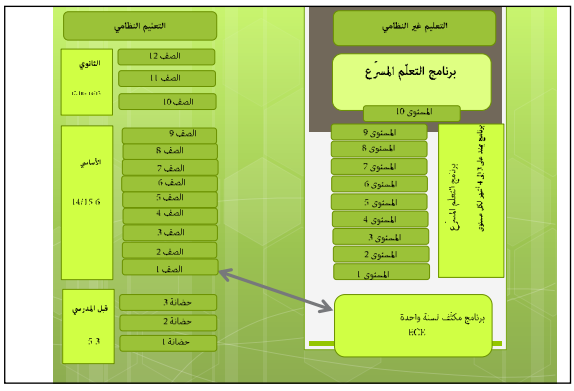

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

الاردن: د. محي الدين توق

UNESCO

اجتماع الخبراء الدولي نحو تطوير آليات الاعتراف،
واعتماد كفايات التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي ومأسسة
مسارات مرنة لإعادة الالتحاق بالتعليم النظامي

حالة الأردن

قدمها د. محي الدين توق

رؤية التعليم غير النظامي في الاردن

التعليم غير النظامي بالمنظور الاردني هو كل نشاط تربوي منهجي منظم أو أي تدريب مهني يتم خارج النظام التعليمي النمطي.. بهدف تنمية قدرات ومعارف ومهارات الملتحقين به للاسهام في رخائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومساعدتهم على ان يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وهو تعليم:

- يحدث تحت اشراف كامل من وزارة التربية والتعليم
- يتم بصورة منظمة ومقصودة في فترة زمنية مرسومة
- رديف ومساند للتعليم النظامي • يعالج مفرزات التعليم النظامي وسلبياته
- يربط التعليم بالعمل • مفتوح النهايات نسبياً

أمثلة من برامج للتعليم غير النظامي ومسارات ونماذج لتعليم الفرصة الثانية في الاردن - 1

في إطار التعليم العام

- برنامج تعليم الكبار ومحو الامية: للكبار من سن 15 فما فوق
- برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين: من سن 12 فما فوق
- برنامج الدارسين غير النظاميين:
  - الدراسات المنزلية خارج المدرسة: من سن 12 فما فوق
  - للطلبة النظاميين بموجب ظرف طارئ: من سن 6-18
- برنامج الدراسات الصيفية: من سن 6-18
- برنامج الدراسات المسائية: من سن 13-18

أمثلة من برامج للتعليم غير النظامي ومسارات ونماذج لتعليم الفرصة الثانية في الاردن - 2

في إطار التعليم والتدريب المهني:

- تفسح بعض مسارات التعليم غير النظامي فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي التطبيقي او بمراكز التدريب المهني التابعة لموسسة التدريب المهني، ويمكن لمن انهى التعليم الثانوي التطبيقي الالتحاق بكليات المجتمع المتوسطة او بعض التخصصات في الجامعات.
- تفسح الدورات التدريبية المعتمده أو اجتياز اختبارات المستوى المقررة من مؤسسات التدريب المهني الارتقاء بمستوى تصنيف العامل المهني الى المستوى الفني

(محدد المهارة ← الماهر ← المهني ←الفني)

هيكلية برنامج/برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة في الاردن

1- الهيكلية

هيكلية برنامج /برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة في الاردن

2- آلية التطبيق

1. تنفذ برامج التعليم غير النظامي (في اطار التعليم العام) من قبل وزارة التربية والتعليم من حيث:
   - المعلمين • المناهج والكتب • الاختبارات والتقويم • اصدار الشهادات والمصدقات
2. تعد الوزارة مراكز خاصة للتعليم غير النظامي داخل المدارس تتناسب واحتياجات الدارسين بدعم من منظمات دولية.
3. يمكن لمنظمات دولية /اقليمية تنفيذ بعض البرامج بإشراف الوزارة وباتفاق مسبق معها.
4. يتم تكثيف المناهج والمقررات بحيث يتم انهاء مستوى معين بعدد أقل من السنوات.

هيكلية برنامج /برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة في الاردن

3- الحوكمة

- يتولى ادارة التعليم غير النظامي والاشراف عليه قسم التعليم غير النظامي الذي يتبع مديرية التعليم العام، التي تتبع ادارة التعليم في وزارة التربية والتعليم.
- رسم سياسات واطر العمل وصناعة القرار الاداري في الوزارة يسير حسب نسق مركزي هرمي ومديريات التربية في المناطق هي جهات منفذه.
- تنفيذ القرار التربوي (الكتب، الامتحانات، التقويم) يتم عبر تنسيق افقي مع المديريات والادارات المعنية في الوزارة (ادارة المناهج والكتب المدرسية، ادارة الامتحانات والاختبارات) ومع مديريات التربية والتعليم في المناطق.
- التشريعات التربوية والسياسات يجب اقرارها من مجلس التربية حسب قانون التربية والتعليم.

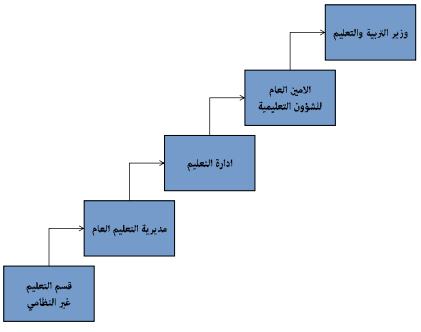

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

الاردن: د. محي الدين توق (تابع)

القدرات الوطنية الحالية التي تأطر التعليم غير النظامي في الاردن - 1

تصنف برامج التعليم غير النظامي /غير الرسمي في تسعه مجالات

- خدمات التعليم والعناية بمرحلة الطفولة المبكرة
- مهارات محو الأميه (القراءة، الكتابه، الحساب)
- التعلم الموازي والبديل
- تنمية المهارات الحياتية
- تنمية القدرة على تأمين الدخل / التدريب المهني غير النظامي
- التنمية الريفية
- التنمية المهنية المستدامه
- التعليم الديني
- التربية التراثية والحضارية

القدرات الوطنية الحالية التي تأطر التعليم غير النظامي في الاردن - 2

المزودون الرئيسيون للتعليم غير النظامي /غير الرسمي

- وزارة التربية والتعليم
- مؤسسة التدريب المهني
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الأوقاف
- وزارة الثقافة
- مؤسسة رعاية الشباب
- القوات المسلحة
- المراكز الثقافية المرخصة
- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين
- القطاع التطوعي والاهلي
- النقابات والمنظمات النسائية
- المنظمات الاقليمية والدولية (اليونسكو، اليونيسف)
- منظمات دولية متخصصة
- مؤسسات ودوائر رسمية اخرى

(كويست سكوب، مجلس اللاجئين النرويجي، مؤسسة انقاذ الطفل، فرق السلام)

القدرات الوطنية الحالية التي تأطر التعليم غير النظامي في الاردن - 3

المزودون الرئيسيون للتعليم غير النظامي /غير الرسمي

المجال	أمثلة من الجهات المنفذة
أولاً: برامج التعلم والتعليم:	
أ- برامج تدريب معلمين (مهارات التدريس، العمل مع اللاجئين، الدعم النفس - اجتماعي، معايير الحد الادنى...).	مجلس مجلس اللاجئين النرويجي، اليونسكو، BC, WV، انقاذ الطفل الدولية، كاريتاس، اليونيسف.
ب- برامج تدريب للشباب (تدريب مهني، مهارات الحياه، رفع الوعي العام).	,اليونسكو، مجلس اللاجئين النرويجي
ت- برامج تعليم غير نظامي/ غير رسمي (الأطفال المتسربون، الاطفال والشباب خارج المدرسة، برامج تقوية، برامج دعم، برامج تعويضية، تحسين مهارات القراءة والحساب، برامج تسريع).	مجلس اللاجئين النرويجي، اليونسكو، اليونيسف، انقاذ الطفل الدولية، كاريتاس.
ث- برامج تربوية مرافقة وبرامج صفية.	IRD
ثانياً: إعداد وتطوير مواد تعليمية مبنية على المناهج الوطنية.	Allim
ثالثاً: برامج دعم الامومة والطفولة والتوعية والتثقيف وكسب المناصرة.	اليونيسف، انقاذ الطفل الدولية، كاريتاس.

ماهو غير المتوفر الآن من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني في الاردن

- وثيقة سياسات واضحة ومحدده تؤطر التعليم غير النظامي وعلاقته بالتعليم النظامي والتعليم مدى الحياة.
- القرار السياسي المتعلق بالاعتراف والمصادقة والاعتماد لبرامج التعليم غير النظامي خارج اطار وزارة التربية والتعليم.
- فريق عمل Taskforce مشترك حكومي/ دولي/ اهلي لتخطيط وتنسيق جهود التعليم غير النظامي.
- نظرة واسعه للتعليم غير النظامي تنسجم مع النظرة الدولية (اليونسكو، اليونيسف) للتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي. وهذا ادى إلى:

أ. عدم وجود وحده تنظيمية تتولى الاعتراف والمصادقة والاعتماد لأي برامج تعطى خارج اطار وزارة التربية والتعليم.

ب. عدم وجود معايير لتأطير وضمان جودة برامج التعليم غير النظامي.

ج. غياب التدابير والاجراءات اللازمة لادارة عملية الاعتراف والمصادقة والاعتماد.

كيفية التقدم من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني (لجميع الأطفال - بمن في ذلك اللاجئون و/أو النازحون)

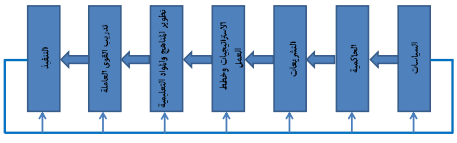

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

سوريا: د. سعيد خراساني

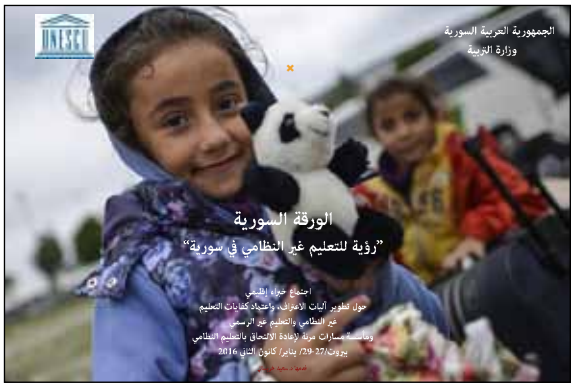

الرؤية من التعليم غير النظامي في سورية

- المواطن السوري له الحق بالوصول الشامل وعلى قدم المساواة لجودة التعليم مدى الحياة والتعليم المهني الوظيفي المنحى، في أي مكان وزمان، وتحت أي ظرف، لخلق مجتمع قائم على المعرفة، محقق لفرص العمل وله ميزة تنافسية مستدامة في المجتمع السوري

مقدمة:

- نظراً للحرب التي تشن على الجمهورية العربية السورية منذ خمس سنوات والتي أدت إلى تهجير المواطنين من الأماكن الساخنة إلى الأماكن الآمنة، مما أسفر عن عرقلة مسيرة التنمية في البلاد بشكل عام ولا سيما العملية التربوية.
- تم استخدام جزء من المدارس للإيواء، وخرج حوالي سبعة آلاف مدرسة من الخدمة بسبب الأعمال التخريبية التي قامت بها الجماعات الإرهابية المسلحة.
- أدّى ذلك لارتفاع نسبة تسرب المتعلمين من المدارس نتيجة لعوامل متعددة، لذلك سارعت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية، لزيادة الكثافة الصفية في مدارس المناطق الآمنة، وسعت وزارة التربية باتجاه التعليم البديل، وهي تعمل على تأمين مستلزماته.

أولاً-التعليم البديل:

تم اعتماد رؤية للتعليم البديل وفق عدة طرائق، وذلك لمواجهة الحالات المتنوعة والمختلفة حسب الآتي:

1) مدارس الفئة (ب) (التعليم المكثف).
2) التعلم الذاتي .
3) التعليم التعويضي ودروس التقوية في الأندية المدرسية.
4) دورات التعليم المهني التدريبية للمتسربين من التعليم.
5) المدرسة السورية الإلكترونية.
6) تعليم الجماعات المتنقلة.

1- مدارس الفئة(ب) (التعليم المكثف)

- يستهدف هذا النوع من التعليم الأطفال المتسربين من التعليم لسنتين دراسيتين أو أكثر، وذلك من عمر 8 سنوات ولغاية 17 سنة، حيث يطبق هذا النوع من التعليم تحت إشراف وزارة التربية، وفي الأماكن الآمنة في المدارس الحكومية، بحيث يتم تدريس المتعلمين صفين دراسيين خلال العام الدراسي الواحد وذلك، للمواد الأساسية من الصف الأول إلى الصف الثامن، وهي اللغة العربية- الرياضيات- العلوم- الانكليزي. وقد تم تأليف هذه المناهج وطنياً وقامت منظمة اليونيسيف بدعم طباعة هذه الكتب (200000) مئتا ألف نسخة لكل كتاب، وسيتم البدء بتطبيق التعليم في بداية الفصل الدراسي الثاني من العام 2016. ويخضع الطالب في نهاية الفصل الدراسي لامتحان نظامي لتحديد انتقاله أو رسوبه في صفه

- وطلاب الفئة(ب) هم:
- الأطفال الذين يعادون إلى المدارس بعد التسرب بمن فيهم الأطفال الذين خضعوا لبرامج تأهيلية في المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية المحالون إلى مديريات التربية.
- حيث يقبل هؤلاء الأطفال في شعب خاصة ملحقة بمدارس التعليم الأساسي وفق سويتهم التعليمية ويطبق عليهم منهاج وخطة درسية توضع من قبل وزارة التربية حيث يجتازون الصفوف من (1 إلى 8) وفق أربعة مستويات وفق الخطة والمنهاج الموضوعين بأربع سنوات.
- تم التعميم على مديريات التربية في المحافظات لافتتاح شعب خاصة بالمتعلمين للمستويات الأربعة، بحيث يراعي التوزع الجغرافي لهذه المدارس وقربها من مراكز الإيواء، والمناطق التي يتوقع وجود نسبة كبيرة من المتعلمين المتسربين فيها.
- افتتحت وزارة التربية شعب خاصة لطلاب الفئة/ب/ في المدارس جنباً إلى جنب مع المتعلمين النظاميين يهدف إلى إعادة هذه الفئة من المتعلمين إلى الحياة المدرسية الطبيعية بما تتضمنه من نظام وانضباط ودوام والقيام بالأنشطة الصفية واللاصفية التي يقوم بها المتعلم النظامي بحيث تكون عودتهم إلى المسار النظامي سهلة وسلسة.
- تم إعداد المنهاج فئة (ب) للمستويات الأربعة للمواد الدراسية، بحيث تتضمن تكثيفاً للمعارف والمهارات الموجودة في منهاج التعليم النظامي حرصاً على ألا يفقد المتعلم أياً من المعارف أو المهارات؛ وكي يكون قادراً على متابعة دراسته وفق مستواه العمري والعقلي.
- كما قامت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسيف بتدريب الموجهين الاختصاصيين والتربويين الذين سيقومون بدورهم باختيار مجموعة من المعلمين والمدرسين ذوي الخبرة والكفاءة لتدريبهم على تدريس مناهج الفئة /ب/ ، كما أعدّ دليل تدريبي يتضمن كلّ ما يلزم لتطبيق هذا المنهاج (استراتيجيات التعليم النشط - أدوات التقويم البديل والإدارة الصفية والدعم النفسي)، كما زود الدليل بخطة درسية خاصة بمنهاج الفئة /ب/ وبرنامج أسبوعي مقترح يتضمن جلسات تعليم علاجي للتلاميذ الذين يعانون من فجوات معرفية أو صعوبات تعلم.

- 2- التعلم الذاتي:
- هو كراسات عمل جرى تصميمها، بحيث تمّ تحويل مفردات المناهج النظامية إلى أنشطة تعلم ذاتي يقوم بها المتعلم "من دون وجود معلم، حيث تقود هذه الكراسات المتعلم خطوة بخطوة للوصول إلى تحقيق أهداف التعلم واكتساب المهارات المطلوبة.
- وقد قامت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسيف والأونروا بتطوير هذه المناهج لمواد اللغة العربية - العلوم - الرياضيات - اللغة الإنكليزية) للصفوف من (1-9)، وتساعد المتعلمين غير القادرين على الوصول إلى المدارس أو الطلبة الموجودين في مراكز الإيواء على متابعة دراستهم، ولو لم يتمكنوا من الوصول إلى المدرسة ويمكن للمعلم الموجود في المدرسة النظامية أن يستخدمها كونها مبنية على المنهاج النظامي، وذلك للارتقاء بمستوى العملية التعلمية وتفعيل دور المتعلمين .
- وسيكون المتعلم في حال استخدم هذه المناهج قادراً على اجتياز سير المعلومات الذي تجريه مديريات التربية في المحافظات بقصد تحديد مستوى التلاميذ عند عودتهم للمدارس.
- كما تم إعداد دليل استرشادي لتطبيق مواد التعلم الذاتي، يتضمن كلّ ما يحتاجه المتعلم أو الشخص الراشد الذي سيقوم بمساعدته على استخدامها.
- وجرى تجريب هذه المناهج في العام الماضي في كلّ من محافظتي حماة وحلب.
- وقد طبعت من قبل منظمة اليونسيف، ويجري حالياً العمل على توزيعها بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري والجمعيات الأهلية المحلية المرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والمعتمدة من قبل وزارة الخارجية.
- كما يستهدف هذا النوع من التعليم الأطفال المتسربين من التعليم والذين لا يستطيعون الحضور إلى المدارس لعدة أسباب منها وجود المتعلمين في مناطق ساخنة غير آمنة وخوف أولياء الأمور على أطفالهم وعمالة الأطفال بسبب الفقر...وهكذا.
- لذا تم العمل على مناهج التعلم الذاتي بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالتربية، حيث أقيمت عدة ورشات للتعليم في حالات الطوارئ، كما تمت إقامة عدة ورشات عمل تدريبية للجمعيات الأهلية العاملة في هذه المناطق بغية التواصل مع المتعلمين والأهل، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف.

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

سوريا: د. سعيد خراساني (تابع)

- 3- التعليم التعويضي ودروس التقوية في الأندية المدرسية:
- يستهدف هذا النوع من التعليم المتعلمين الذين تأخروا في الالتحاق بمدارسهم بسبب الظروف الراهنة لمدة شهرين أو فصل دراسي. حيث تتم إقامة أندية مدرسية لهؤلاء المتعلمين خارج أوقات الدوام الرسمي بمدارسهم وتعويض الدروس التي فاتتهم، فالدروس التعويضية هي مثالٌ حي ناجح إذ استفاد منها أكثر من 300000 طفل في جميع المحافظات السورية، بالتعاون ما بين وزارة التربية والمنظمات الدولية التي تعمل معها في مجال جودة التعليم، كما تعمل الوزارة على إقامة العديد من النوادي المدرسية التي تقدم دروس التقوية في جميع المواد الاختصاصية للأطفال الوافدين من مناطق متضررة إلى مناطق آمنة، تعويضاً لما فاتهم من دروس، إضافة لتقديم النشاطات الترفيهية لهم للتخفيف من معاناتهم جراء الوضع القائم حالياً.
- 4- الدورات التدريبية للتعليم المهني:
- تستهدف هذه الدورات المتعلمين المتسربين كلياً من التعليم والذين تتراوح أعمارهم من 20 وحتى 30 عاماً من خلال تدريبهم على مهن مطلوبة في سوق العمل لمساعدتهم للالتحاق بسوق العمل وتأمين فرص العيش الكريم، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية. Drc-pu - منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.
- وهذه المهن هي- الحلاقة الرجالية- الحلاقة والتجميل للسيدات- خياطة الألبسة- لف المحركات الكهربائية- التمديدات الصحية والتدفئة- صيانة الأدوات المنزلية- صيانة الهوبايل- صيانة التلفزيونات- ميكانيك السيارات-اللحام وتشكيل المعادن.

- 5- المدرسة السورية الالكترونية:
- أدى الوضع الراهن في سورية إلى جعل عدد من المواطنين وافدين داخل البلد، ومهجرين في البلدان المجاورة، ونتج عن ذلك حرمان عدد من المتعلمين من فرصة التعليم النظامي خاصة بعد تضرر عدد كبير من المدارس وخروجها من الخدمة، مما اضطر وزارة التربية إلى اتباع نظام الدوام النصفي في كثير من المناطق، وزيادة الكثافة الطلابية في الشعب الصفية، بالإضافة إلى صعوبة وصول المتعلمين والأطر التدريسية إلى بعض المناطق السورية التي دخلها المسلحون، وكذلك عدم التحاق عدد كبير من الأطفال السوريين الموجودين في البلدان المجاورة بالمدارس.
- وهذا يشكل تهديداً للمجتمع السوري حيث يقدر عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والمهجرين قسرياً بحوالي نصف مليون طفل خارج العملية التربوية،ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها المسلحون، وهذا ينعكس سلباً على مستقبل سورية.

- لذلك ظهر مشروع المدرسة الإلكترونية السورية حلاً مناسباً للأسباب الآتية :
- تقديم التقنيات وطرائق التعليم الحديثة حلولاً قليلة الكلفة وعالية التأثير .
- تقديم التعليم المدرسي للمناهج المدرسية السورية بصيغة مدمجة وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يمكّن مئات الآلاف من الطلاب السوريين من الوصول إلى تعليم رسمي معترف به من وزارة التربية في مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الثانوية.
- تقديم التعليم المدمج كنموذج ما بين التعليم التقليدي والتقنيات التفاعلية الحديثة عبر الحاسوب كحلّ مرن يساعد على توسيع إمكانية وصول المتعلمين إلى التعليم الرسمي من أي مكان يسكنون فيه عبر إنشاء مركز نفاذ تعليمي في ذلك المكان.
- توفير المحتوى الرقمي والتعليم التفاعلي عبر الشابكة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر للمتعلمين وإجراء الامتحانات للصفوف الانتقالية في مراكز النفاذ التعليمية التي تقام في كلّ الأماكن التي يقيم فيها الوافدون واللاجئون داخل سورية وخارجها.
- تقدم المدرسة تدريساً لمناهج الفئة (ب) المنصوص عنها في قانون التعليم الإلزامي
- الإفادة من تجربة المدرسة الإلكترونية السورية بعد الأزمة في بناء المناهج التفاعلية لجميع الصفوف والمواد الدراسية ، وتوظيف مراكز النفاذ الإلكترونية في إجراء الدورات التدريبية التعليمية والتدريسية وأي إجراء يخدم العملية التربوية .

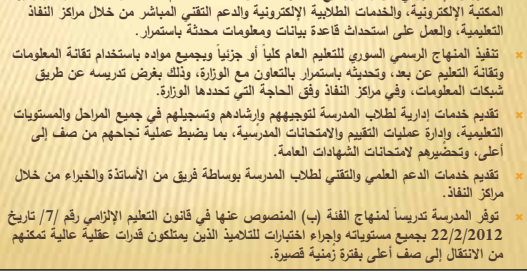

- وصدر المرسوم التشريعي رقم /34/ تاريخ 10/8/2014 بإحداث المدرسة الإلكترونية السورية والذي يحدد مهامها وفق الآتي :
- توفر المدرسة تدريساً إلكترونياً للمراحل الدراسية من الصف الأول الأساسي وحتى نهاية المرحلة الثانوية وفق السياسة التربوية العامة في الوزارة والأنظمة النافذة فيها.
- التدريس الإلكتروني عن بعد بجميع مستلزماته، من خلال استخدام أحدث الوسائل التقنية، وتوفير المكتبة الإلكترونية، والخدمات الطلابية الإلكترونية والدعم التقني المباشر من خلال مراكز النفاذ التعليمية، والعمل على استحداث قاعدة بيانات ومعلومات محدثة باستمرار.
- تنفيذ المنهاج الرسمي السوري للتعليم العام كلياً أو جزئياً وبجميع مواده باستخدام تقانة المعلومات وتقانة التعليم عن بعد، وتحديثه باستمرار بالتعاون مع الوزارة، وذلك بغرض تدريسه عن طريق شبكات المعلومات، وفي مراكز النفاذ وفق الحاجة التي تحددها الوزارة.
- تقديم خدمات إدارية لطلاب المدرسة لتوجيههم وإرشادهم وتسجيلهم في جميع المراحل والمستويات التعليمية، وإدارة عمليات التقييم والامتحانات المدرسية، بما يضبط عملية نجاحهم من صف إلى أعلى، وتحضيرهم لامتحانات الشهادات العامة.
- تقديم خدمات الدعم العلمي والتقني لطلاب المدرسة بوساطة فريق من الأساتذة والخبراء من خلال مراكز النفاذ.
- توفر المدرسة تدريساً لمنهاج الفئة (ب) المنصوص عنها في قانون التعليم الإلزامي رقم /7/ تاريخ 22/2/2012 بجميع مستوياته وإجراء اختبارات للتلاميذ الذين يمتلكون قدرات عقلية عالية تمكنهم من الانتقال إلى صف أعلى بفترة زمنية قصيرة.

- 6- تعليم التجمعات البشرية المتنقلة في سورية:
- المدارس الداخلية:
- وضمن سياسة الوزارة لتحقيق هدف تأمين فرص التعليم للجميع وديمقراطية التعليم :
- - تم إصدار النظام الداخلي للمدارس الداخلية لأبناء البادية لمرحلة التعليم الأساسي تاريخ 15/8/2003م، لإتاحة فرصة التعليم لأبناء البادية المتنقلين، وتحقيق هدف تأمين فرص التعليم للجميع وديمقراطية التعليم، وذلك لممارسة دورها التربوي والاجتماعي الهادف إلى تعليم أبناء سكان البادية، ومنعهم من التسرب وتساهم في التوعية الاجتماعية لجماعة البدو وأبنائهم، وعددها خمس مدارس تتوزع في محافظات :(ريف دمشق – حمص – حماة – الرقة – دير الزور) وبلغ عدد التلاميذ /859/ تلميذاً وتلميذةً.
- - تقدم هذه المدارس الطعام واللباس والمبيت والطبابة ومستلزمات العملية التربوية لتلاميذها مجاناً، وتُمارس فيها الأنشطة اللاصفية ويكتسب الأطفال فيها مهارات مختلفة ذات بعد اجتماعي، يعتاد التلاميذ فيها على الحياة الجماعية، ويعيشون روح الفريق الواحد، ويتم الإشراف عليها من قبل مديرية التعليم الأساسي ومديريات التربية باهتمام وعناية بالغين؛ لتتمكن من تحقيق الأغراض التي أحدثت لأجلها.

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

سوريا: د. سعيد خراساني (تابع)

- **الكرفانة:**
- هي مدرسة متنقلة مع الجماعة المخصصة لهم من أهل البادية يجرّها جرار زراعي أو سيارة إلى حيث يرتحلون مزودة بالأثاث المدرسي ومستلزمات العملية التربوية، وتتألف من غرفة صفية تستوعب حوالي /40/ تلميذاً وغرفة سكن للمعلم ومرافقها.
- ويقوم المعلم بتدريس عدة مستويات ضمن الغرفة الصفية، وينتقل ويقيم مع أهالي الأطفال أينما رحلوا، وقد بلغ عددها خلال العام الدراسي 2011-2012م / 39/ كرفانة منتشرة في أماكن مختلفة في أراضي البادية، وعدد التلاميذ المستفيدين /502/ من البنين والبنات.

- **الخيمة:**
- هي مدرسة ضمن خيمة خاصة تستوعب حوالي /30/ تلميذاً مزودة بالأثاث المدرسي، وكلّ مستلزمات العملية التربوية تُفَكُّ وتُحمل حيث يرتحل البدو، وتقام مجدداً حيث يستقرون.
- ويقوم المعلم بتعليم عدة مستويات تعليمية فيها، ويقيم وينتقل مع الجماعة البدوية أينما رحلت، وقد بلغ عددها خلال العام الدراسي 2011-2012م / 44/ خيمة منتشرة في البادية السورية، وعدد المستفيدين منها / 832/ متعلماً من البنين والبنات.

- **ثانياً - هيكلية برنامج/ برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة**
- تعمل وزارة التربية على وضع إستراتيجية موحدة لهذا النوع من التعليم، حيث ما زال هذا النمط في خطواته الأولى حيث تم العمل في عدة مجالات من خلال تطبيق المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ في المناطق الساخنة التي يصعب الوصول إليها.

- **ثالثاً-القدرات الوطنية الحالية التي تؤطر التعليم غير النظامي في سورية:**
- تستطيع حكومة الجمهورية العربية السورية من خلال وزارة التربية تطبيق برامج التعليم غير النظامي داخل سورية وخارجها بالتعاون مع المنظمات الدولية، إذ مكّن المرسوم الجمهوري من إحداث المدرسة السورية الإلكترونية، وإقامة مراكز نفاذ في الجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية لتدريس المتعلمين السوريين المناهج الوطنية السورية ومنح الاعتمادات اللازمة.
- ولكن هذا المشروع الآن في طور الإعداد الأولي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والجهات المانحة.

- **رابعاً- ما هي معوقات الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني في سورية:**
- سيطرة الجماعات المسلحة على بعض المناطق في سورية حيث تقوم هذه الجماعات بمنع تدريس بعض المواد مثل الكيمياء- التربية الدينية- الفلسفة والعلوم الإنسانية- التربية الوطنية.
- في المناطق الآمنة لدينا جميع الآليات للتحقق من التعليم غير النظامي، وستوضع آلية لمنح الاعتمادية بإجراء الامتحانات اللازمة.

- **خامساً - كيفية التقدم من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني (لجميع الأطفال- بمن في ذلك اللاجئون و/النازحون)**
- اعتماد مناهج وطنية سورية تستند إلى المعايير الأساسية للتعليم.
- جمع البيانات العددية المطلوبة للمتعلمين المتسربين والبيانات اللازمة.
- تطبيق برامج التعليم البديل بإشراف وزارة التربية ومن قبل جهات مختصة بالتعليم توافق وزارة التربية على عملها.
- منح الشهادات وفق الاتفاقات المبرمة مع الجهات المنفذة للتعليم البديل.

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

العراق: د. غازي خميس

اجتماع الخبراء الدولي
نحو تطوير آليات الاعتراف، واعتماد كفايات التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي ومأسسة مسارات مرنة لإعادة الالتحاق بالتعليم النظامي في العراق

قدمه د. غازي خميس

رؤية التعليم غير النظامي

توفير فرص تعليمية ووظيفية للأفراد غير المتعلمين لتعلم القراءة والكتابة والرياضيات ومواد منهجية أخرى وفق مناهج خاصة تلائم جميع مجالات التعليم غير النظامي (تعليم مسرع، تعليم يافعين، محو الأمية، تعليم مجتمعي) لرفع مستوى حياتهم ثقافيا وإجتماعيا وإقتصاديا، وتمكينهم من ممارسة حقوق المواطنة الصالحة وإلتزاماتها وصولاً إلى مجتمع متعلم ومنتج يمارس دوره في التنمية الإجتماعية والإقتصادية ويتمتع بحقوقه عبر إمتلاكه الكفايات والمؤهلات التعليمية الضرورية اللازمة مدى الحياة.

قنوات التعليم الغير النظامي - أمثلة

1- محو الأمية:

تم تشريع قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011 الذي بموجبه دعي المواطن من الفئة العمرية 15 – 45 سنة للتسجيل في مراكز محو الأمية بهدف القضاء على الأمية القرائية. وهو يمنح الدارس شهادة محو الأمية التي تعادل الصف الرابع الإبتدائي مع فرص لمواصلة التعليم للحصول على شهادة الدراسة الإبتدائية، ومن بعدها في القنوات التعليمية التي تتناسب مع عمر الدارس.

قنوات التعليم الغير النظامي - تابع

2- المراكز المجتمعية:

مشروع لمنظمة اليونسكو تم بدء العمل به عام 2008 وهو يهدف إلى محو أمية النساء للفئات العمرية 15 سنة فأكثر، وإكسابهن بعض المهارات الحياتية والمتمثلة في ورش (الحلاقة، الخياطة، الصناعات الغذائية، الحاسوب) لرفع مستواهن الإقتصادي وتحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال المساهمة في رفع دخل الأسرة.

قنوات التعليم الغير النظامي - تابع

3- مدارس وصفوف اليافعين:

حددت المادة 14 أولاً من قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة (2011) والمادة (11) من نظام المدارس الإبتدائية رقم (30) لسنة (1978) المعدل إمكانية فتح مدارس منفصلة أو صفوف ملحقة بالمدارس الإبتدائية تستقطب الأطفال المتسربين من المدارس الإبتدائية للفئة العمرية من (10 إلى 15) سنة أو الذين فاتتهم فرص الإلتحاق بالمدرسة وتجاوزت أعمارهم (10) سنوات ولم يبلغوا (15) سنة، ومدة الدراسة فيها 4 سنوات. يمنح المتخرج منها شهادة الدراسة الإبتدائية ويحق له الدوام بالمدارس المتوسطة النهارية.

قنوات التعليم الغير النظامي - تابع

4- مشروع مدارس التعليم المسرع:

هي مدارس منفصلة أو صفوف ملحقة بالمدارس الإبتدائية تمكن الأطفال للفئة العمرية (12- 18) سنة الذين فاتتهم فرص الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية ومدارس اليافعين من الإنتظام بالدراسة، ومدتها (3) سنوات يمنح المتخرج منها شهادة معادلة لشهادة الدراسة الإبتدائية، وتخوله الإستمرار بالدراسة في المراحل اللاحقة وفقا للتعليمات والعمر.

الهيكل التنظيمي

1- الجهاز التنفيذي لمحو الأمية:

يدير شؤون محو الأمية تشكيل إداري يرأسه موظف بدرجة وكيل وزارة يتكون من مديريتين عامتين هما المديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية والقانونية والمديرية العامة للشؤون الفنية.

2- شعبة المراكز المجتمعية:

يدير شؤون المراكز المجتمعية تشكيل إداري بمستوى شعبة ترتبط برئيس الجهاز التنفيذي لمحو الأمية مباشرة.

الهيكل التنظيمي - تابع

3- مدارس وصفوف اليافعين:

يدير شؤون مدارس وصفوف اليافعين تشكيل إداري بمستوى شعبة ترتبط بقسم التعليم الإبتدائي في التعليم العام.

4- مشروع مدارس التعليم المسرع:

مشروع مدارس وصفوف التعليم المسرع تابع للتعليم الإبتدائي ويديره موظف في قسم التعليم الإبتدائي في المديرية العامة للتعليم العام.

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

العراق: د. غازي خميس (تابع)

أسباب حدودية قدرة الحكومة في تنفيذ آلية العمل وإستيعاب المخرجات:

1- النقص الشديد في الأبنية الملائمة لإحتياجات التعليم الغير نظامي.

2- تعطيل بعض المواد في تنفيذ قانون التعليم الإلزامي الذي يعتبر منبعا لا ينضب للأمية وتسبب بعدم إلتحاق أعداد كثيرة من الأطفال بالصفوف الدراسية و بالتسرب مما يشكل خطورة كبيرة على خطة تقليص نسب الأمية.

أسباب حدودية قدرة الحكومة في تنفيذ آلية العمل وإستيعاب المخرجات - تابع

3- تعطيل مواد قانون محو الأمية رقم (23) لسنة (2011) و خاصة محو أمية المنتسبين في الدوائر الحكومية.

4- وجود مناهج متعددة لبرامج تعليم الكبار بضمنها برامج التمكين لأجل الحياة.

أسباب حدودية قدرة الحكومة في تنفيذ آلية العمل وإستيعاب المخرجات - تابع

5- عدم توحيد برامج التعليم غير النظامي في جهة حكومية واحدة بغية توحيد الجهود المبذولة وأحكام المتابعة المركزية وتسهيل عملية إنتقال الدارسين بينها.

6- الوضع الأمني غير المستقر الذي تعيشه أغلب محافظات العراق والنزوح والهجرة المستمرة وغير المنظمة بالإضافة إلى المعتقدات الخاطئة في بعض المناطق حول تعليم المرأة.

أسباب حدودية قدرة الحكومة في تنفيذ آلية العمل وإستيعاب المخرجات - تابع

7- قلة الوعي بأهمية التعليم بصورة عامة والنساء بصورة خاصة لعدم وجود حملات توعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة من خلال الدعم الحكومي لذلك.

8- ضعف تشجيع وتحفيز الدارسين وغياب الدعم النفسي والإرشاد التربوي لهم.

أسباب حدودية قدرة الحكومة في تنفيذ آلية العمل وإستيعاب المخرجات - تابع

9- أخيرا، عدم وجود منظمات للمجتمع المدني متخصصة بالعمل في مجال التعليم الغير نظامي وتعليم الكبار وتمتلك المؤهلات اللازمة لذلك.

نقاط تمثل المفقود وغير الفاعل في تطوير آليات الإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده

1- توفير قاعدة بيانات متكاملة عن السكان غير المتعلمين في الفئات العمرية المستهدفة حسب المحافظات والجنس والموقع البيئي (حضر وأرياف).

2- إتاحة الفرص أمام المستفيدين من هذه البرامج الإستمرار في الدراسة في مراحل التعليم من خلال فتح قنوات تعليمية موازية لمراحل التعليم النظامي.

نقاط تمثل المفقود وغير الفاعل في تطوير آليات الإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده - تابع

3- غياب توحيد أساليب الإمتحانات بحسب المناهج المختلفة.

4- غياب توحيد المناهج المختلفة ببرامج تعليم الكبار.

5- إعتماد أساليب وطرائق تدريس غير تقليدية في مجال تعليم الكبار بالإعتماد على إسلوب التعلم الذاتي.

نقاط تمثل الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في العراق

1- إجراء تعداد عام للسكان للحصول على بيانات حقيقية عن الأفراد غير المتعلمين ووضع الخطط التنفيذية لتعليمهم القراءة والكتابة.

2- فتح قنوات تعليمية للتعليم غير النظامي موازية لقنوات التعليم النظامي من أجل إستقطاب مخرجات هذا النوع من التعليم.

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

العراق: د. غازي خميس (تابع)

نقاط تمثل الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في العراق - تابع

3- إعداد مناهج متخصصة تتلائم مع قابليات ومؤهلات الدارسين.

4- توحيد برامج التعليم غير النظامي في تشكيل إداري واحد لضمان مركزية المتابعة.

5- توفير أماكن ملائمة لإستغلالها كصفوف لبرامج التعليم الغير نظامي.

نقاط تمثل الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في العراق - تابع

6- إلزام القطاع الخاص بالمشاركة بدعم العملية التربوية وبصورة خاصة برامج التعليم الغير نظامي.

7- إستثمار دور المؤسسات الدينية و الإجتماعية في التوعية ضد الجهل.

8- تنمية قدرات و تدريب العاملين في مجال تعليم الكبار.

نقاط تمثل الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في العراق - تابع

9- تعيين جهات مستقلة لتحديد جودة التعليم والتدريب المهني التي تجري في مراكز التعليم الغير نظامي، وذلك لتحديد كفاءة المتدربين واختبارهم لتحديد المستوى الدراسي أو الشهادة التي يستحقونها في التعليم النظامي.

نقاط تمثل الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في العراق - تابع

10- إجراء بحوث ودراسات عن مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وعلاقتها بالقوى العاملة المدربة في إطار تعليم الكبار أو التعليم الغير نظامي، مع تحمل الحكومة أو الوزارة ذات العلاقة جزء كبير من المسؤولية من حيث التنسيق والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني المختلفة في التعليم الغير نظامي.

نقاط تمثل الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في العراق - تابع

11- تعديل المادة (14-أولا) من قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة (2011) والقاضية بإعتبار تعليم اليافعين تعليما نظاميا في حين إنه يعد غير نظامي عالميا.

12- توحيد المناهج المتخصصة وأساليب الإختبارات الخاصة ببرامج التعليم الغير نظامي (محو الأمية – المراكز المجتمعية – مدارس اليافعين – التعليم المسرع)

نقاط تمثل الرؤية المستقبلية للإعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في العراق - تابع

13- وضع آلية موحدة لأساليب الإختبارات وتقويم الدارسين في برامج التعليم الغير نظامي وفقا للمناهج الموحدة والمقررة عليهم.

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

مصر: د. سامي نصار

اجتماع الخبراء الدولي
نحو تطوير آليات الاعتراف واعتماد كفايات التعليم غير النظامي
والتعليم غير الرسمي، ومأسسة مسارات مرنة لإعادة الالتحاق بالتعليم النظامي

في جمهورية مصر العربية

تقديم د. سامي نصار

رؤية التعلم غير النظامي في مصر

تتحدد رؤية مصر للتعلم غيرالنظامي، ضمنياً، في تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار باعتباره تعليم المواطنين الأميين القراءة والكتابة والحساب للوصول بهم إلى مستوى يسمح لمن مُحيت أميتهم باستكمال التعليم إلى مستوى نهاية التعليم الأساسي مع إعطائهم قدراً مناسباً من التعليم لرفع مستواهم الثقافي، والاجتماعي، والمهاري والمهني، لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع والمساهمة في مناشط المجتمع، ولإتاحة الفرص المتنوعة للراغبين في مواصلة التعلم للمراحل الأعلى من التعليم.

أمثلة ونماذج لبرامج التعلم غير النظامي في مصر

- برامج محو الأمية
- برامج محو أمية الصغار من 6 إلى 11 سنة
- برامج محو أمية الصبية المتسربين من التعليم من 11 الى 14 سنة
- برامج محو أمية الكبار من 15 إلى 45 العاملين في الحكومة والقطاع العام والقطاع الجماهيري في سن العمل
- برامج التعليم المجتمعي (تتضمن مناهج التعليم الابتدائي وبرامج تدريب مهني)
- مدارس الفصل الواحد
- مدارس المجتمع
- المدارس الصديقة للفتيات
- المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة
- برامج التدريب المهني متعددة المهن
- برامج تعليم الإناث التي تقدمها مختلف الجمعيات الأهلية

بنية برامج التعلم غير النظامي وحوكمته في مصر

نظرا لتنوع برامج التعلم غير النظامي تعدد الجهات القائمة على حوكمته وتقديمه للمستفيدين على النحو التالي:

- وزارة التربية والتعليم: التعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية
- الهيئة العامة لتعليم الكبار: محو أمية الصغار والكبار
- مصلحة الكفاية الانتاجية: التعليم المهني والتدريب
- منظمات المجتمع المدني: تشرف على العديد من البرامج لفئات مستهدفة متنوعة يأتي في مقدمتها الفتيات والمرأة والصغار من المتسربين وغير الملتحقين بالمدارس.

استيعاب الأطفال السوريون اللاجئين في المدارس المصرية

أولا: إجراءات الاستيعاب

1- يلتحق الأطفال السوريون بالمدارس المصرية دون قيد أو شرط سوى تقديم شهادة موثقة من السفارة السورية تبين الصف والمرحلة الدراسية .

2- من ليس لديهم أوراق ثبوتية يتم عقد اختبار لتحديد مستواهم ليلتحقوا بالصف المناظر له.

ثانيا: البرامج

- التعليم المجتمعي: في عام 2015 كان هناك 100 طفل فقط في 7 محافظات - في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي يتم قبول جميع المتقدمين بنسبة 100%.

القدرات الوطنية المؤطرة للتعليم غير النظامي في مصر

- الاتحادات النوعية: نقابات العمال، الإذاعة والتلفزيون، الجمعيات الأهلية
- الهيئات العامة: الثقافة الجماهيرية، تعليم الكبار، ضمان الجودة
- المجالس القومية المتخصصة: المرأة، الصحة والسكان، الطفولة والأمومة
- الوزارات المعنية: التربية والتعليم، القوى العاملة، الثقافة، التضامن الاجتماعي.

دواعي تأسيس نظام للاعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في مصر

- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقة ويضبط العلاقات بين مختلف أنماط التعلم غير النظامي والتعليم النظامي.
- نقص الثقافة الداعمة للتكامل بين مسارات التعليم والعمل على المستوى الشعبي، وبين العاملين في مؤسسات التعليم وأيضا في قطاع الأعمال بما في ذلك أعضاء النقابات.
- عدم تفعيل الإطار القومي للمؤهلات الذي وضعته الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد منذ عام 2010 .
- غياب التنظيم المؤسسي الذي يتولى عمليات الاعتراف والتصديق على المؤهلات ومعادلتها.

مسارات تأسيس نظام قومي للاعتراف بالتعليم غير النظامي واعتماده في مصر

1- تأسيس نظام للاعتراف والتصديق والاعتماد كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية القومية للتعلم مدى الحياة.

2 - وضع نظم للاعتراف والتصديق والاعتماد متاحة للجميع وبخاصة اللاجئين السوريين والمهاجرين والعمالة العائدة والوافدة من الخارج.

3- التكامل بين نظام الاعتراف والتصديق والاعتماد ونظم التعليم والتدريب

4- بناء هيكل تنسيقي قومي يستوعب كل الأطراف الفاعلة.

5- بناء قدرات العاملين في نظام الاعتراف والتصديق والاعتماد

6- وضع آليات ثابتة وفعالة للتمويل.

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

السودان: د. محمد حماد

جمهورية السودان
وزارة التربية والتعليم

المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار – الأمانة العامة

اجتماع الخبراء الدولي
نحو تطوير آليات الاعتراف، واعتماد كفايات التعليم غير النظامي
والتعليم غير الرسمي ومأسسة مسارات مرنة لإعادة الالتحاق بالتعليم النظامي
قدمه د. محمد حماد

رؤية التعليم غير النظامي في السودان

وطن آمن مستقر متعلم ومتحضر
يعيش في رفاهية وتنمية مستدامة

الأهداف الاستراتيجية للتعليم غير النظامي في السودان

1. الحاق الأطفال والشباب من عمر 7-24 سنه بالنظام التعليمي المنظم والمراكز الفنية والتدريب المهني.
2. ادخال برامج التنمية المستدامة وتحسين البيئة الإقتصادية للمجتمعات وجعلها متصالحة مع التعليم.
3. سد منابع الأمية في السودان.
4. جعل شهادة التحرر من الأمية موازية لشهادة الأساس والعمل على جعلها الحد الأدنى لنيل المزايا الأخرى للمواطن اعتباراً من مواليد العام 2008م.

أمثلة من برامج للتعليم غير النظامي والمسارات

- التربية الأساسية (1950)
- تنمية المجتمع (1950)
- محو الأمية الوظيفي
- المواجهة الشاملة (1960)
- تعليم وتأهيل اليافعين في إطار مجتمعاتهم المحلية 1992
- برنامج القرائية من أجل التمكين 2006
- منهج تاج الحافظين (الخلاوي)

نماذج لتعليم الفرصة الثانية في السودان

- تعليم الأطفال والشباب خارج المدرسة.

-مشروع علم طفلاً.

-مشروع التعليم الألكتروني.

تعليم الأطفال والشباب خارج المدرسة (التصور)

هيكلية برنامج/برامج التعليم غير النظامي وآلية التطبيق والحوكمة في السودان

المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار – الأمانة العامة (هذا المجلس شخصية إعتبارية إتحادية تقوم برسم السياسات والخطط والإستراتيجيات على المستوى القومي)

- إدارات تعليم الكبار بالولاية
- المحليات
- الوحدات الإدارية

اليات التجسير والتقييم

٢٠. جهود بلدان عربية في مجال وضع أطر العمل الوطني وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعليم غير النظامي:

السودان: د. محمد حماد (تابع)

القدرات الوطنية الحالية التي تؤطرالتعليم غيرالنظامي في السودان

1. المجالس التشريعية (الاتحادية والولائية)
2. المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار – الأمانة العامة
3. وزارات التربية والتعليم
4. المركز القومي للمناهج
5. منظمات المجتمع المدني والمحلي والمنظمات العالمية مثل منظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسيف
6. كليات التربية والخبراء في مجال التعليم غير النظامي
7. مركز شندي لتدريب قيادات ومعلمي تعليم الكبار

ما هو غير المتوفرالآن من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد ، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني في السودان

1. عدم وجود الية معتمدة للتجسير من التعليم غير النظامي للتعليم النظامي.
2. لايوجد نظام للاعتراف بي واعتماد شهادات التعليم غير النظامي لدي التعليم النظامي.
3. لم يكن هنالك اي نقاش وطني اكاديمي منظم حول قضايا الاعتراف والاعتماد و التجسير بين التعليم غير النظامي و التعليم النظامي.
4. خلو مناهج تدريب معلميي التعليم النظامي من مفاهيم التجسير والادماج للدراسين بالتعليم غير النظامي.
5. معظم مناهج كليات التربية بالجامعات السودانية لاتتعرض بصورة كافية لقضايا الاعتراف والاعتماد و التجسير بين التعليم غير النظامي والتعليم النظامي.
6. التمويل

كيفية التقدم من أجل الحصول على الاعتراف والاعتماد، والتحقق من التعليم غير النظامي على المستوى الوطني (لجميع الأطفال - بما في ذلك اللاجئين و/ أوالنازحين)

1. تنظيم حوار قومي يضم كل شركاء التعليم (النظامي وغير النظامي) للخروج بسياسة واضحة ومتفق عليها حول الأعتراف والاعتماد والتحقق من التعليم غير النظامي.
2. تطوير استراتيجية للتعليم غير النظامي.
3. تطور وتطبيق نظام موحد للاعتراف بي واعتماد شهادات التعليم غير النظامي لدي التعليم النظامي وللمهني.
4. ادماج وتعزيز مفاهيم الاعتراف والاعتماد في مناهج تدريب المعلمين وكليات التربية.
5. اشراك الاعلام والعمل مع منظمات المجتمع المدني واليونسكو واليونسيف وشركاء التعليم لمناصرة التعليم غير النظامي.
6. المزيد من أحكام التنسيق بين المجلس والشركاء العاملين في المجال.

شكرا

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

لبنان: صونيا الخوري

لبنان – مجموعة العمل

ورشة عمل حول سياسة التعليم غير النظامي

27-29 كانون الثاني/يناير 2016

السؤال	خلاصات المجموعة
1. ب. ما مدى صلة التعليم غير النظامي بحاجات الجماعات المحرومة في بلادكم؟	– يعتمد الأمر على المحتوى وطريقة إيصال المواد والجودة، إلخ...

السؤال	خلاصات المجموعة
1. ج. هل بوسعكم أن تحددوا بشكل واضح غاية التعليم غير النظامي في بلدكم؟	– يتمتع جميع الأطفال بالحق في التعليم، ومثالياً الحق في التعليم النظامي الذي يصادق على الإنجازات التعلمية. وحيث يستحيل تحقيق ذلك (مع توفّر أدلة على صعوبة هذا الأمر)، على التعليم غير النظامي تمكين الطفل من دخول/إعادة دخول التعليم النظامي أو الوصول إلى الحد الأدنى من الإنجاز التعلّمي ليخدمه في الحياة (القرائية للشباب، والتدريب على المهارات، والمهارات الحياتية، إلخ) – تمكين الوصول إلى فرص التعلّم مدى الحياة

السؤال	خلاصات المجموعة
1. د. كيف يستطيع التعليم غير النظامي الاستجابة إلى حاجات اللاجئين والنازحين داخلياً في بلدكم؟	يتوفّر التعليم غير النظامي في لبنان لكل الأطفال بغض الطرف عن وضعهم القانوني. المفتاح ليس في مخرجات التعلم الموحدة الأساسية بل في التكييف/المواءمة (الطريقة والإيصال)

السؤال	خلاصات المجموعة
1. هـ. ما هي أنواع البرامج التي تعتبر ناجحة في استحداث التنازر (سيرجي) بين القطاعات النظامية وغير النظامية؟	التعلّم المسرّع والدعم اللغوي ومروحة من مبادرات المنظمات غير الحكومية القائمة في الميدان حيث يتم السعي إلى إدخال الأطفال إلى التعليم النظامي.

السؤال	خلاصات المجموعات
2. أ. ما هو موقع التعليم غير النظامي في خطط قطاع التعليم – السياسات الوطنية – الاستراتيجيات الوطنية في بلدكم؟	اعتراف الحكومة اللبنانية بحملة «إيصال العلم إلى جميع الأطفال» RACE، إطار عمل التعليم غير النظامي.

السؤال	خلاصات المجموعة
2. أ. ما هو موقع التعليم غير النظامي في خطط قطاع التعليم – السياسات الوطنية – والاستراتيجيات الوطنية في بلدكم؟	تعترف الحكومة اللبنانية بحملة «إيصال التعليم إلى جميع الأطفال» RACE، في إطار التعليم غير النظامي.

السؤال	خلاصات المجموعة
1. أ. كيف تقيّمون مستوى فهم التعلّم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي في بلادك؟	على مستوى العائلة والمجتمع والمنظمات والمؤسسات: لا توجد مفاهيم واضحة أو فهم للتعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي. التحرك المقترح: الحاجة إلى وضع التعريفات (ربما عبر التصنيف وتقديم الأمثلة)

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

لبنان: صونيا الخوري (تابع)

السؤال	خلاصات المجموعة
3. ما أشكال الاستجابة وسبل المضي قدماً من بين ما يلي:	**جميعها - الدعم المشترك - التقني، والمالي، إلخ... في الشراكة مع الحكومة اللبنانية** **اليونسكو** - التعلّم مدى الحياة وعقد الاجتماعات الإقليمية، **مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)** - آلية مجتمعية لدعم المدارس النظامية وأندية دعم إتمام الواجبات المنزلية **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)** - مقاربة قائمة على حقوق الطفل، ومساحة وممارسات صديقة للطفل **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)** - منهجيات التعليم والتعلّم في السياقات الصعبة.

3. يتبع..	**المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية** - شركاء ترحّب بهم وزارة التربية والتعليم العالي (MEHE) في مجال الاستجابة للأزمات والتحديات، وفي العمل بما يتوافق مع خطة «إيصال التعليم إلى جميع الأطفال» (MEHE/RACE). توفير خدمات برامج منتقاة للتعليم غير النظامي. تشتمل بعض النشاطات المهمة التي على المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تطبيقها على النقل/الدعم لتشجيع الأطفال على النجاح وإدامتهم في التعليم النظامي ونظام المدرسة العامة والنشاطات اللاصفية ودعم الواجبات المدرسية، وتحديد الأطفال غير المنتمين بالمدارس والأسباب وراء ذلك وتشارك المعلومات مع وزارة التربية والتعليم العالي لإيجاد حلول واضحة للأطفال. المشاركة مع وزارة التربية والتعليم العالي كشركاء خاضعين للمحاسبة في التعليم غير النظامي.

السؤال	خلاصات المجموعة
4. ما هي أهداف السياسة الوطنية للتعليم غير النظامي (على المدى القصير والمتوسط والطويل)؟	– استحداث الأدلة في مجال التعليم غير النظامي، رسم خارطة/دراسة عن الأطفال غير المنتمين بالمدارس – الدعوة إلى آلية للتعليم غير النظامي – وضع الخطوط العريضة للشراكات وأدوار كل الهيئات (الحكومة اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، إلخ) – إدماج جميع الأطفال/الدمج الاجتماعي – نظام إدارة الجودة – الخطة التشغيلية للتعليم غير النظامي – المصادقة على التعلّم والاعتراف به – يتطلّب الأمر ورش عمل وطنية بسبب عدم حضور العديد من الفاعلين – وزارة العمل، وزارة الشؤون الإجتماعية، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني.

السؤال	مناقشات المجموعة
5. التوصيات	– آلية التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم العالي – الحوار الوطني حول التعليم غير النظامي – توثيق أفضل الممارسات وتشاركها – بناء قاعدة الأدلة – التنسيق للحيلولة دون التداخل والحرص على توزيع الأدوار والمسؤوليات لتغطية كل الحاجات والتناغم – التدريب والرصد من جانب وزارة التربية والتعليم العالي

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

الاردن: د. محي الدين توق

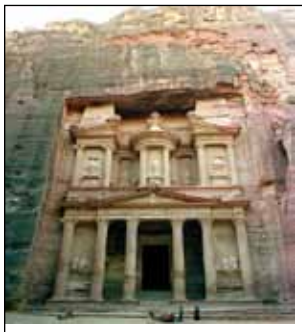

برامج التعليم غير النظامي والتكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي

مقدم

لاجتماع الخبراء التقييمي حول تطوير آليات الاعتراف واعتماد كفايات للتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي، ومأسسة مسارات مرنة لإعادة الالتحاق بالتعليم النظامي

النظام التعليمي في المملكة الأردنية الهاشمية

كيف تقيم مستوى فهم التعليم النظامي /غير النظامي / غير الرسمي في بلدك؟

هناك خلط بين مفهوم التعليم غير النظامي ومفهوم التعليم غير الرسمي.

التعليم النظامي: يقصد به التعليم المنظم الهادف الذي يقدم من خلال المنظومة التربوية في أي دولة، وهي تشمل المدارس والكليات والجامعات.

التعليم غير النظامي: يشير الى الانشطة التعليمية المستمرة والمنظمة ذات الفترات الزمنية المختلفة، ويجري تنفيذه داخل المؤسسات التعليمية او خارجها، لأشخاص من مختلف الاعمار ويشمل برامج تعليمية حول اكساب مهارات القراءة والكتابة والحساب، ومهارات الحياة اليومية ومهارات العمل والثقافة العامة ... ومن غير الضروري ان تكون برامجه متفقة مع مستويات ومراحل التعليم النظامي.

التعليم غير الرسمي: فانه غير محددة، وليس له منهاج خاص به او بنية متدرجة زمنيا ومنطقياً، ولا يخضع مشاهدها او سامعها لأي تقويم، وتعرضها مؤسسات اجتماعية لا تشكل التربية محور عملها الأساس مثل التلفزيون والاذاعة والمساجد والكنائس والنوادي والجمعيات...

وحسب التعريفات السابقة يتضح لنا بأن برامج التعليم غير النظامي مقدمة للجميع ولا يتم التركيز على فئة معينة بحد ذاتها، ولقد التحق ما يقارب 10 آلاف طالب ببرامج التعليم غير النظامي وغالبية أعمارهم تفوق 25 عاما. لدينا 45 جنسية، منها 5 جنسيات من اللاجئين (سوري عراقي يمني سوداني صومالي) ونسبة قليلة من جيبوتي. ما يميز اللاجئين السوريين والعراقيين وقت القدوم. ولقد جربالتعامل معهم بمرونة عالية حيث تم الاسترشاد بالأعمار واجراء فحص مستوى لتحديد الصفوف التي يستحقها الطلبة دون طلب أي أوراق ثبوتية.

- ما مدى أهمية التعليم غير النظامي بالنسبة الى حاجات الجماعات المهمشة في بلدك؟

مفهوم الجماعات المهمشة غير موجود في الأردن، حيث أن نسب التسرب منخفضة جدا (0.003%) تقريبا، وقد تنبهت الوزارة الى معالجة هذا الامر باستحداث 105 مركز لتعزيز ثقافة المتسربين.

- هل تستطيع تحديد وظيفة التعليم غير النظامي بشكل واضح في بلدك؟

نعم، وظيفة وقائية تعمل على الالتحاق في التعليم النظامي مستمدة من التشريعات والأنظمة، ووظيفة أخرى علاجية تكمن في توفير البرامج المتعددة والتي تلبي حاجات كافة الفئات المستهدفة. وهناك وظيفة لتمين الافراد من امتلاك المهارات المهنية المطلوبة.

- كيف يستطيع التعليم غير النظامي الاستجابة الى الحاجات التعليمية للاجئين والنازحين داخليا في بلدك؟

التوجه لدى الحكومة الأردنية متمثلة بوزارة التربية والتعليم موجه لاستيعاب الطلبة السوريين في منظومة التعليم النظامي وذلك من خلال استحداث مدارس الفترتين (الصباحية والمسائية) والتوسع في استحداث مثل هذه المدارس حيث تجاوز عددها 198 مدرسة واستغلال يومي السبت والأحد.

- ما هي أنواع البرامج الموجودة التي تعتبر ناجحة في استحداث التآزر بين القطاعين النظامي وغير النظامي في بلدك (برامج التعلم البديلة، البرامج المكثفة). الدراسات المنزلية، التكامل، .....

أهم هذه البرامج هي:

- برنامج الدراسات المنزلية وامتحانات تحديد المستوى.
- برنامج الدراسات المسائية.
- برنامج تعزيز ثقافة المتسربين.
- حيث تراعي هذه البرامج الاختلافات المتعددة بين الفئات المستهدفة، وتم بناء هذه البرامج حسب الاحتياجات الرئيسية بهدف تمكين الملتحقين من اكمال دراساتهم الاكاديمية.

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

الاردن: د. محي الدين توق (تابع)

• **ما موقع التعليم غير النظامي في خطط التعليم والسياسات والاستراتيجيات الوطنية في بلدك؟**

التعليم غير النظامي مدرج في خطط وزارة التربية والتعليم السنوية حيث أن التوجه السمي هو التحاق كافة الطلبة في سن المدرسة في التعليم النظامي بغض النظر عن الجنسية. اما عن الاستراتيجيات بعيدة المدى فإن التعليم غير النظامي لا يشكل اولوية ملحة في الوقت الحالي بسبب انخفاض نسب التسرب بالمدرسة وارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم النظامي.

• **استجابات الأمم المتحدة ووكالة المنظمات غير الحكومية:**

المفوضية: تطوير نظام التسجيل للاجئين السوريين بحيث يؤدي الى إعطاء صورة حقيقية ودقيقة عن الفئات العمرية واعداد الطلاب بحيث تساعد هذه البيانات الوزارة في التخطيط وتقديم الخدمات. وكذلك المساعدة في بناء وتجهيز المدارس وتقديم برامج التغذية على سبيل المثال.

اليونيسف: استمرار الدعم المقدم لاستيعاب الطلبة اللاجئين والمتمثل بدفع الرواتب والرسوم والتبرعات ورسوم تشغيلية وكتب مدرسية وصيانة واثاث وتدريب معلمين؛ الاستمرار في تقديم البرامج التعليمية للمساندة والحاجة الى التوسع في هذه البرامج في ضوء استمرار دفق اللاجئين؛ التنسيق والتعاون مع الوزارة والجهات المهنية ذات العلاقة مثل الجمعيات والمنظمات والهيئات المحلية والدولية.

اليونسكو:

- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتطوير السياسات وبناء القدرات المؤسسية (وبشكل خاص في مجال المراقبة والتقييم).
- مشاركة الوزارة في الاطلاع على التجارب الدولية والدروس المستفادة من هذه التجارب.
- التنسيق الوطني والإقليمي والدولي.
- دعم حملات المناصرة.

• **الأونروا:** الاستفادة من الخبرة الموجودة في مجال التعليم غير النظامي وخاصة في مجال (التعليم الذاتي والتعليم عن بعد) ونقل هذه التجربة للاستفادة منها في ظل الظروف الحالية.

• **المنظمات غير الحكومية:**

الاستمرار في تقديم البرامج التعليمية المساندة.

الاستمرار في دعم البنى التحتية المدرسية.

ضرورة التنسيق مع الوزارة قبل التخطيط وعند التنفيذ وبعد تقييمها.

• **اقترح استراتيجيات وخطوات تعزز الثقة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الرسمي في بلدكم.**

تشكيل مجلس لتنسيق السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بتعليم اللاجئين على مستوى الوزارة والمنظمات غير الحكومية على أن تكون اجتماعاتها دورية لتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة.

• **التعليم غير النظامي:**

هناك توجه في الوزارة لإعداد وثيقة سياسات تتعلق بإيجاد سبل بديلة للتجسير ما بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بالاستناد الى مبادئ ومفاهيم التعلم مدى الحياة للجميع. وفي ضوء ذلك سيتم تحديد الأهداف على المدى القصير والمتوسط والبعيد، حيث أن الهدف على المدى البعيد هو استيعاب كافة الأطفال في سن الدراسة في النظام التعليمي انسجاما مع قانون وزارة التربية والتعليم.

• **التحديات:**

- السياسة العامة المتبعة في الأردن هي سياسة دامجة وتتمثل بفرص تعليمية للمتسربين الذين لم يحصلوا على فرص تعليمية في حياتهم لكافة فئات المجتمع كما تم ادماج جميع المقيمين على الاراض الأردنية في مجال التعليم النظامي من كافة الجنسيات.
- تضمنت جميع المذكرات الموقعة مع الجهات الداعمة على بند تقديم برنامج الدعم النفس -اجتماعي للطلبة المستهدفين في هذه المشاريع إضافة الى برامج الارشاد التربوي الذي توفره الوزارة في المدرسة وشمولها في كافة المدارس بما فيها الطلبة غير الأردنيين.
- تقديم العديد من البرامج التي تنفذ حاليا من قبل المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية تتضمن بعد الدعم النفس-اجتماعي للطلبة اللاجئين، علما بأنه تم تدريب 200 مرشد تربوي في المدارس داخل وخارج المخيمات بدعم من اليونيسف بهدف تدريبهم على برامج الدعم النفس-اجتماعي.

• **التحديات:**

- الإدارة موجودة وقد بدأت فعلا في مجال التعليم الرسمي من خلال برامج التعلم الالكتروني والتعلم المدمج ولكن هناك ترتيب بحسب الأولويات والحاجات وسيتم تطوير وتعميم هذه النظم بما تمليه الظروف الحالية.
- ان التعلم غير النظامي والذي تشرف عليه الوزارة هو معترف به ومعتمد ضمن نظم وتشريعات محددة.
- التعليم والتدريب المهني والتقني هو من مسؤولية مؤسسة التدريب المهني، وهيئة الاعتماد تعترف به وتعتمد الهيئات والمؤسسات التي تعمل به.

• **الاعتراف:**

جميع برامج التدريب التي تشرف عليها مؤسسات حكومية أو رسمية معترف بها وتمنح شهادات مصدقات يستفيد منها الفرد اكثر في المجال العملي انسجاما مع مبادئ ومفاهيم التعليم مدى الحياة للجميع.

• **المقترحات:**

- ضمان جودة ونوعية التعليم غير النظامي.
- وجود معايير محددة للبرامج والجهات المنفذة للتعليم غير النظامي.
- تطوير سياسة واضحة وشاملة ومحددة للتعليم غير النظامي.
- تطوير أسس وأساليب واضحة لمراقبة وتقييم البرامج والمؤسسات (نظام مساءلة).
- تطوير تشريعات ملائمة وفعالة.

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

سوريا: د. سعيد خراساني

نتائج عمل مجموعة الجمهورية العربية السورية

التعليم غير النظامي

- هو تعليم رديف تم العمل به نتيجة الظروف الراهنة في سورية وتم قوننة بعضها مثل:
  - إجراء امتحانات إضافية للشهادة الإعدادية لمن منعتهم الظروف
  - إحداث المدرسة السورية الالكترونية
  - اعتماد مناهج مكثفة للمتسربين أكثر من عام
  - اعتماد مناهج التعلم الذاتي للمحاصرين في المناطق الساخنة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية
  - إحداث دورات للتدريب المهني للمتسربين من التعليم بالتعاون مع المنظمات الدولية
  - الوزارة منفتحة لمسارات أخرى تخدم العملية التربوية تبعاً للظروف القادمة

استجابة قطاع التعليم

- يشكل حالياً جزءا هاما من منظومة التعليم في سورية
- يتم الآن العمل على تضمين مناهج التعليم غير النظامي ضمن الإطار العام للمنهاج الوطني السوري وتحديد المعايير الأدنى المطلوبة لهذه المناهج.

استجابات الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات غير الحكومية

- دعم مادي وفني لتأسيس وتنفيذ المدرسة السورية الالكترونية .
- دعم قدرات العاملين في تطوير المناهج التربوية (تعليم غير نظامي)
- إعادة تأهيل المدارس المتضررة في سورية، وتأمين تجهيزاتها.
- تدريب المعلمين وتأهيلهم للبرامج التربوية المتعددة (نظامي وغير نظامي) تدريب قبل وأثناء الخدمة.
- تدريب كوادر الجمعيات الأهلية التطوعية، سيما في المناطق الساخنة.
- المساعدة في تنفيذ برامج الدعم النفسي للمتعلمين.

خطوات تعزيز الثقة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الرسمي

- المنظمات غير الحكومية العاملة والمسجلة في سورية تحقق بناء ثقة في عملها شريطة التزامها بتنسيق أعمالها مع الحكومة السورية.
- المنظمات غير الحكومية من خارج سورية يمكن بناء الثقة بينها وبين الحكومة السورية عن طريق تقديم برامجها التنموية وفق الشروط الوطنية بما في ذلك تأمين الكادر العامل محلياً لديها من المواطنين السوريين المؤهلين تربوياً.

الأهداف على المدى القصير

- **دعم إحداث وحدة تعلم في حالات الطوارئ**
- **دعم إحداث مديرية للتعلم غير النظامي**
- **دعم عودة الأطفال المتسربين إلى التعليم في سورية والأردن ولبنان**
- **تأمين مستلزمات العملية التربوية داخل سورية.**

الأهداف على المدى المتوسط

- **بناء برامج مرنة وفعالة للتعلم تبنى على ما هو متوفر وتتبنى نماذج مستجدة.**
- **دعم عودة الأطفال المتسربين إلى التعليم في جميع البلدان المجاورة.**
- **وضع المدرسة الالكترونية السورية في خدمة المتعلمين.**

الأهداف على المدى البعيد

- **محو الأمية الهجائية والرقمية والحضارية.**
- **تقديم تعليم وظيفي لكل السوريين الذين فاتتهم فرصة التعلم النظامي وغير النظامي العام والمهني.**

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

سوريا: د. سعيد خراساني (تابع)

التحديات والفرص

- تدعم الحكومة السورية دمج التعليم غير النظامي في برامج التعليم الوطني.
- وجود أكثر من مليون طفل سوري خارج التعليم داخل وخارج سورية.
- خروج حوالي عشرة آلاف مدرسة من الخدمة داخل سورية.
- دعم المنظمات الدولية لعودة الطلاب السوريين إلى التعليم وتأمين مستلزمات العملية التربوية بأشكالها المتعددة.

أفضل خمس مقترحات للاعتراف بالتعليم غير النظامي والمصادقة عليه:

1. التربية من أجل المواطنة والحفاظ على الهوية الوطنية من خلال تدريس مواد العلوم الاجتماعية والإنسانية واللغات.
2. الاتفاق مع الدول المستضيفة على المناهج المنبثقة من معايير خاصة بالتعليم غير النظامي بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.
3. الإشراف على سير العملية التعليمية والتأكد من جودتها بالتنسيق مع الدول المستضيفة والمنظمات العالمية المعنية بالتربية.
4. تأكيد أهمية مصداقية عملية التقويم وإجراء الامتحانات من حيث الشمول والنوعية والضبط والتصحيح الموضوعي.

مراحل تنفيذ سياسات العمل بالتعليم غير النظامي في سورية

- تشكيل لجنة لإعداد ورقة عمل لسياسات التعليم غير النظامي في سورية ومراعاة متطلبات المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعداد سياسة وطنية وخطة تنفيذية لمأسسة التعليم غير النظامي.
- مناقشة الخطة الوطنية مع الجهات المعنية والمجتمع الأهلي
- إقرار السياسة الوطنية لتأطير ومأسسة التعليم غير النظامي في سورية.
- وضع واعتماد التعليمات التنفيذية للسياسة الوطنية للتعليم غير النظامي في سورية.

شكراً لإصغائكم

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

العراق: د. غازي خميس

التعليم غير النظامي:

١. مهم جدا ويجمع المستويات الادارية والمجتمعية
٢. مهم جدا: محو الامية، المتسربون، النازحون، المهجرون في الخارج: اكسابهم مهارات القراءة والكتابة والحساب، واكسابهم مهارات معرفية، واكسابهم مهنة
٣. إنشاء تشكيلات ادارية تعنى بافادة المتسربين واللاجئين والنازحين بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة
٤. إستخدام جميع المنشآت المتاحة
٥. التعليم المسرع، جهاز محو الامية، تعليم اليافعين، مراكز التعليم المجتمعي.

إستجابة قطاع التعليم:

١. الاستراتجية الوطنية للتربية والتعليم العالي ٢٠١٢-٢٠٢٢
٢. الاستراتجية الوطنية للتدريب والتعليم التقني
٣. الاستراتجية الوطنية لمحو الامية وتعليم الكبار ٢٠١٥-٢٠٢٤
٤. اليونسكو، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اليونيسف، لجنة الإنقاذ الدولية، مجلس اللاجئين النروجي

خطوات تعزز الثقة بين قطاع الرسمي مع المنظمات الغير حكومية

١. إعداد برنامج لفرز واتحاد المنظمات غير الحكومية لتجنب اعمال التلاعب، واتباع صفة الشفافية في عملية الاختيار.
٢. يتم اعداد هذا البرنامج رقميا بما يؤمن استخراج بيانات دقيقة تبين مستوى اداء وجودة كل منظمة مجتمع مدني.

اطار سياسة التعليم غير نظامي	التحديات والفرص	مقترحات
الاهداف على المدى القصير: • مواجهة واستيعاب مشكلة النازحين واللاجئين والجماعات المهمشة والمتسربين ووضع الحلول السريعة لمشكلاتهم. **الاهداف على المدى المتوسط:** • ادماج ٢٥٪ من المتسربين في المجنمع وفق سياسة وطنية لمواصلة الدراسة في التعلم النظامي. • اعادة ٩٠٪ من النازحين المتسربين الى التعليم النظامي. **الاهداف على المدى البعيد:** • القضاء على الامية والبطالة. • فتح مسارات مشروطة للتعلم للارتقاء بدرجات التعليم وصولا للتعلم مدى الحياة.	العراق منفتح على سياسة دامجة من خلال تطوير الاطار الوطني للمؤهلات خلال نهاية عام ٢٠١٦ ويحدد هذا الاطار مسارات التعلم بدون سقوف وبشروط وصولا الى التعلم مدى الحياة. تضمين برامج وانشطة خاصة تعني بالسياق النفسي للمهاجرين والنازحين والشباب خارج المدرسة اضافة الى المناهج الرسمية المعتمدة، اضافة الى اعداد مرشدين وموجهين للتعامل مع المهجرين والنازحين. نعم متوفرة وبقوة وفق حكومة معتمدة. الشراكة: مجالس المحافظات، الوزارات الحكومية، القطاع الخاص.	انجاز الاطار الوطني للمؤهلات. توصيد اساليب التعلم غبر نظامي (اليافعين، المسرع، محو الامية، المراكز المجتمعية) والاعتراف بها من خلال مرجعية حكومية واحدة. تفعيل اساليب التعلبم غير نظامي التي تنفذ من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وباقي المؤسسات المهنية والتقنية. توسيع صلاحيات دائرة المعادلات لتشمل التعليم غير نظامي. وضع شروط وضوابط العمل، المؤسسات الاهلية وغير الحكومية العاملة في مجال التعليم الغير نظامي.

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

مصر: د. فرج الله الشاعر

إجتماع الخبراء الدولي نحو تطوير آليات الاعتراف وإعتماد كفايات التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي، ومأسسة مسارات مرنة لإعادة الالتحاق بالتعليم النظامي

- جمهورية مصر العربية

التعليم غير النظامى

- القطاعن الرسمى والشعبى يهتمان بالتعليم النظامى وغير النظامى بإعتباره وسيلة لتوصيل التعليم إلى الفئات المحرومة والمهمشة والمناطق النائية وعمالة الطفال ورعاية الاحداث والمناطق الحدودية وأطفال الشوارع والمتسربين من النظامى التعليمي.

- وظيفة التعليم غير النظامى تتحدد فى توفير فرصة ثانية فى التعليم لمن حرموا من التعليم أو من يريدون مراصلة التعليم.

التحديات فى التعليم غير النظامى

- التسرب من مدارس التعليم المجتمعى
- البطء فى إعداد مدارس الأطفال فى ظروف صعبة
- عدم تطوير المناهج الخاصة بهذا النوع من التعليم

وظيفة التعليم النظامى والتعليم غير النظامى

من خلال التعليم النظامى وغير النظامى تُمنح الفرصة للنازحين واللاجئين فى التعليم واستمراره.

البرامج الموجودة فى التعليم غير النظامى:

برامج محو الأمية.

برامج التعليم المجتمعى وتتضمن :

- مدارس الفصل الواحد
- مدارس المجتمع
- مدارس صديقة الفتيات
- مدارس صديقة الأطفال فى ظروف صعبة
- برامج التدريب المهنى

إستجابة قطاع التعليم

ورد فى إطار الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعى برنامج للتعليم المجتمعى والذى يخدم الفئات التالية:

- فئات المناطق المحرومة.
- أطفال الشوارع.
- عمالة الأطفال.
- المناطق الحدودية.
- رعاية الأحداث.
- المتسربين من التعليم

استجابة الأمم المتحدة ووكالة المنظمات غير الحكومية

تأمل مصر فى تلقى الدعم الفنى من منظمات الأمم المتحدة ووكالتها فى مجالات:

- تعليم المرأة.
- محو الأمية.
- التدريب المهنى.
- تعليم اللأجئين.

أهم المشكلات

-التسرب
-البطء فى نمو برامج التعليم للمدارس صديقة الأطفال فى ظروف صعبة.
-عدم وصول خدمات التعليم المجتمعى إلى جميع الفئات المستهدفة.
-العوامل المجتمعية والتى تؤدى إلى التسرب .
-ضعف الشراكات بين القطاعين الحكومى والخاص.
-نقص الدعاية اللازمة لنشر ثقافة التعليم المجتمعى.

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

مصر: د. فرج الله الشاعر (تابع)

الأهداف

- تحسين جودة التعليم النظامى مما يقلل من نسب التسرب.
- تنويع مسارات التعليم وتحسين جودتها.
- التوسع فى برامج التعليم وخاصة التعليم المجتمعى ونشرها على النطاق القومى.
- تطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعى.
- فتح القنوات أمام خريجى التعليم المجتمعى لمواصلة التعليم على نفس النظام إلى المراحل الأعلى.
- توسيع مجالات التعاون بين القطاعين الحكومى والمدنى.

إجراءات التنفيذ

- تكوين لجنة على المستوى القومى تتولى وضع خطة لتطوير التعليم غير النظامى والإعتراف بنواتجه، على أن يتم عرض الخطة فى إجتماع على المستوى القومى تقوم اليونسيكو بتنظيمة لنشر الخطة على الجهات المعنية بالتعليم تمهيدًا لاعتمادها.
- تضمين التعديلات الجديدة لقانون تنظيم التعليم مواد تؤكد على أهمية التعليم غير النظامى وقواعد وإجراءات الإعتراف بنواتجه وشهاداته والعلاقة بينه وبين التعليم النظامى.
- إجراء دراسات تتبعية لخريجى مدارس التعليم المجتمعى ومحو الأمية على فترات دورية للوقوف على مدى مواصلتة للتعلم.

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

السودان: د. هويدة محمد

مجموعة السودان

اجتماع الخبراء الدولى حول الاعتراف بالتعليم غير النظامى

تقييم مستوى الفهم حول التعليم غير النظامى

- اهتمام غير كاف بالتعليم غير النظامى.
- الاهتمام بدأ يتحسن تدريجيا فى مطلع العام 2016 ويجد دعما سياسيا مقدرا.
- ويتركز الاهتمام بدرجة اكبر نحو التعليم النظامى.

اهمية التعليم غير النظامى بالنسبة للمجتمعات الGقل نموا

- مهم ولكنه ليس أولوية
- يوفر فرصة اخرى للتعليم
- مرن ويستجيب لحاجة المجتمع المحلى
- لا يحتاج لموارد كثيرة

وظيفة التعليم غير النظامى

- الحاق الاطفال و الشباب بالتعليم النظامى ومراكز التدريب المهنى.
- ازالة أمية الكبار وتحسين مستوى دخل الاسرة والمساهمة فى التنمية المستدامة (مشروع التعليم الالكترونى).

كيفيفة استجابة التعليم غير النظامى الى الحاجات التعلمية للنازحين واللاجئين

- توجيه الدولة بحصر اللاجئين والوافدين.
- لاتوجد تجارب سابقة مع الاجئين
- بدأت ادارة التعليم غير النظامى فى خلق تفاهمات وتنسيق مع اللاجئين والنازحين.

أنواع البرامج الموجودة التى تعتبر ناجحة فى استحداث التأزر

- التعليم المعجل
- التعليم البديل
- التعليم الالكترونى
- التعليم الموازى
- برنامج الادماج، وقد حقق نسبة نجاح وصلت 60%

موقع التعليم غير النظامى فى خطط التعليم والسياسات

- بدأ الاهتمام موخرا على مستوى رئاسة الجمهورية.
- الحملة القومية الشاملة لمحو الامية.
- الخطة الخمسية للتعليم تشمل التعليم غير النظامى.

استجابة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

اليونسكو و اليونسيف	1/ مراجعة و تطوير الاستراتيجيات و السياسات 2/ مراجعة و تطوير المناهج و الادلة و المراشد 3/تطوير وتنفيذ السياسات حول الاعتراف والاعتماد والمصادقة للتعليم غير النظامي، وتأطيره ومأسسته. 4/ توعية وتدريب المجتمعات وقيادات تعليم الكبار
مفوضية شؤون اللاجئين	1/ حصر اللاجئين بصورة دقيقة 2/ تقديم لعون والمساهمة فى العملية التعليمية 3/ تقريب وجهات النظر وتوحيد الجهود بين لمنظمات العاملة في المجال

٢١. كيف سنتابع: عروض فرق العمل بحسب البلدان وبناء على إطار الأسئلة المطروحة

السودان: د. هويدة محمد (تابع)

الاستراتيجيات لتعزيز الثقة

- أن تتبنى المنظمات العاملة استراتيجية الدولة وخططها
- التنسيق وتقسيم الادوار
- التعامل المباشر للمنظمات غير الحكومية مع الجسم الحكومى المعنى بالتنفيذ

الأهداف

المدى القصير:	المدى المتوسط:	المدى الطويل:
-إلحاق الأطفال خارج المدرسة بفرص تعليم -مساندة التعليم النظامى لزيادة الاستيعاب -رفع الوعي باهمية التعليم غير النظامى -وضع سياسات وآليات لتعزيز التعليم غير الرسمي	-مواءمة المناهج واستكمال عملية التجسير -إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص	-سد منابع الامية -فتح قنوات جديدة للتعلم مدى الحياة -الاسهام فى التنمية المستدامة

الفرص والتحديات

- هناك انفتاح نحو سياسة دامجة
- وجود الاطر الادارية و الفنية الداعمة بمزيد من التدريب وبناء القدرات.
- يوجد دمج للدعم النفسى فى تدريب معلمي التعليم الرسمى.
- التعليم ليس أولوية أثناء النزوح مقارنة بالظروف الاقتصادية.
- الشراكات المبتكرة (التعليم الالكترونى ، مسودة سد منابع الامية ، تعزيز الشراكات مع كل الشركاء)

مقترحات نحو معالجة الاعتراف

- إيجاد سياسات وتشريعات داعمة للاعتراف و المصادقة بالتعليم غير النظامى
- عمل دراسة اقتصادية حول الأميين (التجربة المغربية)
- توفير قاعدة بيانات
- الحملات الاعلامية باشراك المنظمات والمؤسسات واحكام االتنسيق.
- زيادة دعم التمويل من الدولة للتعليم غير النظامى.

الخطوات العملية

- قيام ورشة للتنوير حول قضايا الاعتراف والمصادقة بقضايا التعليم غير النظامى (المجلس + اليونسكو)
- عمل دراسة حول تكلفة الأمية (كل الشركاء)
- توعية وتدريب المجتماعات وقيادات التعليم غير النظامى.
- ورشة حول التجسير ومراجعة المناهج (المجلس + الشركاء)
- البدء فى تطوير سياسة التقارب بين التعليم غير النظامى والتعليم النظامي.
- بناء شراكة قوية مع الاعلام والمجتمع المدني لمناصرة التعليم غير الرسمي.

٢٢. الأسئلة التوجيهية لمجموعات العمل الوطنية

ملاحظة لمجموعات العمل:

نرجو تسجيل مدخلاتكم بشكل جيّد بحيث:

١. تصب في تشكيل السياسة الوطنية للتعليم غير النظامي في بلدكم؛
٢. تساهم في الخطاب الوطني والإقليمي حول التعليم غير النظامي؛
٣. تسهم في صياغة محصلة الاجتماع.

١. التعليم غير النظامي (NFE):

١. كيف تقيّم مستوى فهم التعلم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي في بلدك؟
٢. ما مدى اهمية التعليم غير النظامي بالنسبة إلى حاجات الجماعات المهمشة في بلدك؟
٣. هل تستطيع تحديد وظيفة التعليم غير النظامي بشكل واضح في بلدك؟
٤. كيف يستطيع التعليم غير النظامي الاستجابة إلى الحاجات التعليمية للاجئين والنازحين داخلياً في بلدك؟
٥. ما هي أنواع البرامج الموجودة التي تعتبر ناجحة في استحداث التآزر بين القطاعين النظامي وغير النظامي في بلدك (برامج التعلم البديلة، البرامج المكثفة...)

٢. استجابة قطاع التعليم:

١. ما موقع التعليم غير النظامي في خطط التعليم والسياسات والاستراتيجيات الوطنية في بلدك؟

٣. استجابات الأمم المتحدة ووكالة المنظمات غير الحكومية:

الرجاء التفكير حول الاستجابة وسبل المضي قدماً المقترحة التي يمكن ان يقوم بها كل من:

١. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)؛
٢. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛
٣. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)؛
٤. وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)؛
٥. لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) ومجلس اللاجئين النرويجي (NRC)؛
٦. غيرها من المنظمات غير الحكومية – حدد؛
٧. اقترح استراتيجيات وخطوات تعزز الثقة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الرسمي في بلدكم.

٤. إطار سياسة التعليم غير النظامي (NFE):

الرجاء اقتراح الأهداف الوطنية للتعليم غير النظامي التي ستضاف إلى المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية في بلدك، وفق ما يلي:

١. الأهداف على المدى القصير؛
٢. الأهداف على المدى المتوسط؛
٣. الأهداف على المدى البعيد.

٥. التحديات والفرص أمام الفرص التعليمية لجميع الأطفال في بلدك – مقاربة نحو التعليم غير النظامي (NFE):

١. الانفتاح نحو سياسة دامجة للتعليم غير النظامي – ما الذي قد تضمنه؟
٢. الانفتاح نحو معالجة الواقع السياقي النفسي الاجتماعي للمهاجر والنازح والشباب خارج المدارس (المستوى الوطني وغيره)؟ ما الذي قد يتضمنه؟
٣. أتعتقد أن الإرادة في بلدك متوفرة لاختبار نظم بديلة للتسليم خارج القطاع النظامي؟
٤. ما هي بعض الشراكات المبتكرة لتأمين التعليم وتحسين الوصول إلى فرص التعليم في بلدك؟
٥. ما هي أفضل خمس مقترحات بالنسبة لك نحو معالجة الاعتراف بالتعليم غير النظامي والمصادقة عليه واعتماده في بلدك؟